الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه

التخصص: قضايا أسلوبية ولسانية

إعداد الطالب (ة): أحلام قرقور

أثر السياسة اللغوية في ممارسة اللغة العربية
جهود المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر –أنموذجا–

المشرف:أ.د. صلاح الدّين زرال

جامعة: سطيف 02

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. صلاح الدّين زرال	أستاذ	سطيف (02)	مشرفا ومقررا
أ.د. محمد زهار	أستاذ	المسيلة	ممتحنا
د. خالد هدنة	أستاذ محاضر أ	سطيف (02)	رئيسا
د. أرزقي شمون	أستاذ محاضر أ	بجاية	ممتحنا
د. جمال كويحل	أستاذ محاضر أ	سطيف (02)	ممتحنا
د. الزايدي بودرامة	أستاذ محاضر أ	سطيف (02)	ممتحنا

2018-2017

UNIVERSITE SETIF2

الإهداء

إلى أبي وأمي الغاليين

عربون وفاء ...وإقرار بدين أبدي

إلى زوجي الغالي: عماد الدّين بلغربي

إلى كلّ العاملين في حقل العربية ورجالاتها

UNIVERSITE SETIF2

مقدّمة

لقد أضحت اللّغة عنصرا مؤثّرا في قوالب البنى الاجتماعيّة والسّياسيّة للشعوب، فهي لحام الأمّة وعنصر جوهري في تكوين الثقافة والفكر. لذلك أولت المجتمعات المعاصرة تنميّة اللّغة وتخطيط السّياسة اللّغوية عناية بالغة. وللّغة دور بارز في التّنظيمات الاجتماعيّة، البشريّة، وواقع الأفراد داخلها وهذا ما جعل السّلطة السّياسيّة تفضّل لغة بعينها وتختار تسيير الدّولة بهذه اللّغة أو تلك لذلك أضحت السّياسات اللّغوية تكتسي أهميّة كبرى من حيث كونها مجموع الخيارات التي تنتهجها الدّولة إزّاء قضاياها اللّغويّة.

وتُختزل إشكالية البحث في الإجابة عن تساؤلاته. فإذا كانت الجزائر تنتهج سياسة لغويّة قارّة تُجاه اللّغة فهل تتلاءم مع مجموع التّشريعات والقوانين التي أصدرتها الدّولة منذ الاستقلال؟ وإذا كان المجلس الأعلى للّغة العربيّة إحدى الهيئات الاستشاريّة التي لديها تخويل عام بتنظيم اللّغة; أي إيجاد طريقة أو آلية تُطوّر بها اللغة وتحميها، فإلى أيّ مدى استطاع التّقليص من حدّة المشكل اللّغوي في الجزائر؟.

ومن هذه المنطلقات جاء عنوان البحث موسوما بـ : **أثر السّياسة اللّغويّة في ممارسة اللّغة العربيّة- جهود المجلس الأعلى للّغة العربيّة في الجزائر-أُنموذجا-**.

ويحاول البحث تطبيق المنهج الوصفي القائم على تحليل قضايا التّعريب من خلال أعداد مجلّة اللّغة العربيّة (العدد 17،19، 20،22، 30، 31، 32،34)، وهي مجلّة نصف سنويّة تعنى بقضايا اللّغة العربيّة.

أمّا عن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع :

1. الموضوع يتناول أساسا المشكلات المُستجدّة في حياتنا اللّغويّة ويُلامس كثيرا ممّا يعرفه الواقع اللّغوي اليومي للأفراد.
2. السّياسة اللّغويّة والتّخطيط صارا من الاهتمامات الأساسية للدّول المختلفة، بل إنّ كلّ دولة صار لزاما عليها أن تحدّد سياستها اللّغويّة، لذا فاتّجاه البحوث الأكاديميّة تجاه هذا الموضوع أكثر من ضروري.
3. الإسهام في تشخيص الواقع الجزائري اللّغوي ومعرفة آفاقه.
4. تحليل وتقييم جهود المجلس الأعلى للعربيّة في قضيّة التّعريب.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث اعتماد خطّة موزّعة على مدخل وأربعة فصول وخاتمة.

أمّا المدخل فعُنون بـ: اللّغة والهُويّة شرعيّة السؤال، عرض دور اللّغة كمقوّم أساس من مقوّمات الهويّة، فمن أقوى سبل المحافظة على خصوصيّة الشعوب هي اللّغة بالإضافة إلى الحديث عن أزمة الهويّة الجزائريّة بالردّ على الخطابات التي تحاول إثارة النّزاع اللّغوي بين العربيّة والأمازيغيّة.

في حين حوى الفصل الأوّل في قسمه الأوّل عرضا للسيّاسات اللّغويّة ومفاهيمها، كما تمّ التطرّق إلى التمييز المنهجي بين مصطلحين متلازمين هما السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغوي.

أمّا في قسمه الثاني فتناول البحث المراحل المختلفة لعمليّة التّخطيط اللّغوي بدءًا بمرحلة الاختيار، مرورا بمرحلتي التقنين والإنجاز، وصولا إلى مرحلة التّطوير. كذلك تمّ التطرّق إلى العلاقة التي تجمع التّخطيط اللّغوي بعمليّة صنع القرار والمرجعيّات المعرفيّة للتّخطيط اللّغوي.

ويتناول الفصل الثاني الواقع اللّغوي للّغة العربيّة في الجزائر من خلال وصف اللّغات المتعايشة، والوقوف عند ظاهرة التعدّد اللّغوي ومظاهره وأهمّ الأسباب المؤدّية إليه ، كما تمّ التطرّق إلى ظاهرة الازدواجيّة والثنائيّة اللّغويّة، ويستثمر البحث أيضا مفهوم الازدواجيّة لتحليل ووصف الوضع السوسيولساني في الجزائر بغية الخروج بأفكار تساعد في تخطيط وضعيّة اللّغة العربيّة، حيث تعدّ الجزائر بتنوّعاتها اللّغويّة من الوضعيّات التي حظيت باهتمام العديد من الدّارسين. وأخيرا تم التطرّق إلى الآثار السلبيّة للازدواجيّة اللّغويّة وطرق علاجها.

في حين جنح الفصل الثالث إلى الحديث عن مسار التّعريب في الجزائر والكشف عن أهمّ المراحل التي مرّت بها هذه العمليّة مع الإحالة على النّصوص التّشريعية التي تشكّل الإطار القانوني الذي ينظّم عمليّة التّعريب. ثمّ الإشارة إلى الصّراع بين النّخب في الجزائر الّذي أثّر على مسار التّعريب (الفرانكفونيين-المعرّبين).

كما حاول البحث تحليل الأبعاد المختلفة لعمليّة التّعريب مع التّركيز على البعد الاجتماعي والاقتصادي وصولا إلى آفاق واستراتيجيّات التّعريب.

أمّا الفصل الرّابع فتطرّق إلى تحليل وتقييم أعمال المجلس الأعلى للّغة العربيّة من خلال التّعريف بالمجلس ونشاطاته وأعماله، ثمّ الوقوف على مجهوداته بالوصف والتّحليل من خلال مجلّته النصف السنويّة التي تختصّ بمعالجة قضايا اللّغة العربيّة، مع التّركيز على الجانب التّقني لقضيّة التّعريب سيّما أنّ المجلس مؤسّسة تُعنى بتخطيط الوضع الدّاخلي للّغة العربيّة، أي ما يُسمّى في اللّسانيات الاجتماعيّة بتخطيط المتن.

واستعان البحث بمجموعة من المصادر والمراجع المتعدّدة بحسب قضاياه، حيث أخذ البحث من السّياسات اللّغويّة لـ: لويس جان كالفي، وحرب اللّغات السّياسات اللّغويّة لـ: لويس جان كالفي، عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللغويّة في البلاد العربيّة، خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريّون والمسألة اللّغويّة،محمّد المنجي الصيادي: التّعريب وتنسيقه في الوطن العربي. كما تمّ الرّجوع إلى مجلاّت المجلس الأعلى للّغة العربيّة (الأعداد الخاصّة بالتّعريب).

في الأخير، أحمد الله العزيز الحميد على ما وفّقت إليه، وأتقدّم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الدّكتور صلاح الدّين زرال ما لقيته منه من جميل المساعدة، وأشكر لأساتذتي الموقّرين أعضاء لجنة المناقشة ما يبدونه من ملاحظات للرّفع من القيمة العلميّة لهذا العمل المتواضع كما أنّي لا أنسى شكر قسم اللّغة العربيّة وآدابها.

UNIVERSITE SETIF2

المدخل

اللّغة والهويّة: شرعيّة السؤال

اللّغة والهوية:شرعية السؤال

1. سؤال الهويّة واللغة العربيّة

ليست اللّغة مجرد وسيلة اتّصال فحسب بقدر ما تحمل من دلالات وحمولات فكرية وثقافية وحضارية، فللّغة دور بارز في التكوين الاجتماعي للأمم و الشعوب، لذا يُعدّ المكون اللغوي عنصرا فعّالا في تحقيق أو زعزعة الاستقرار السياسي للمجتمعات.

فكلّ سياسة لغويّة عادلة ينبغي أن تراعي مبادئ الهوية التي تُمثّل معلما يجمع شتات الأمم والشعوب."وما إرادة الإنسان إلاّ سلطة القرار الذي هو سياسي، إنَّه المواجهة الفعَّالة بين اللّغة والهُويّة، فالتّشريع اللّغوي هو الراية التي تُرفع عاليا على سطح معمار الهُويّة وليس للامتزاج الوثيق بين القرار اللّغوي والقرار السياسي من تفسير ولا تبرير إلاَّ أنّهما ينصهران في مِرجل الهوية، ألا إنَّ صيانة لغة الضاد من خطر الإمَّحاء هي صيانة للهُويّة العربية والأمن القومي."[1]

من خلال هذا السياق نستشف مدى التوالج والتّعالق بين صُنَّاع القرار السياسي ومدى وعيهم في اختياراتهم تُجاه المسألة اللّغوية، وبين مبادئ الهُويّة."إذ نبحث عن استزراع الوعي اللّغوي من خلال الوعي السّياسي، نحن نطمع أن يتصالح العرب مع هويتهم بمجرد أن يتصالحوا مع لغتهم، وما من سبيل إلى ذلك إلاّ حين يدركون التماهي الأقصى بين السّياسة واللّغة والهُويّة."[2] فأيّ مشروع سياسي طموح لا بدّ له أن يحترم مقوّمات الهُويّة التي تُعدّ اللّغة من أبرز مرتكزاتها.

"والقائمون على مصير الشّعوب العربية كانوا بعيدين عن استيعاب الخصوصيّة العربيّة تلك المتمثلة في أنَّ العلاقة بين اللّغة و الهُويّة ليست- كما عند غيرهم- مبحثا ثقافيا أنثربولوجيا وإنَّما هي مبحث سياسي استراتيجي."[3]

---

[1] عبد السلام المسدي :الهُويّة العربية والأمن اللغوي،المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات،بيروت-لبنان،ط1،2014،ص: 403.

[2] المرجع نفسه ص:277.

[3] عبد السلام المسدي :الهُويّة العربية والأمن اللغوي، ص:106.

لذا ستتطرّق هذه الدّراسة إلى طرح موضوع الهُويّة الجزائرية انطلاقا من خصوصيّة ثقافتنا وتاريخنا، ليس للإجابة عن سؤال: ما هُويّتنا؟ بل من باب إزالة الغموض عن صرح الهويّة الجزائرية فالهويّة " مجموعة الخاصيّات والملامح التي تتكوّن منها الشخصيّة المميّزة لمجموعة بشريّة معيّنة، ولا يمكن تصوّر مجموعة بشريّة بدون لغة ولا لغة بدون مجموعة بشريّة" [1] لذا تعدّ اللّغة عاملا مهمّا في تشكيل الوعي، كما تمثّل الهويّة "حقا من حقوق الانتماء يكتسبه الإنسان بشرعية تامّة إذا آمن به، ثم يستقي حقّه فيه مادام قائما حريصا على صونه"[2] واللّغة العربيّة أحد أقطاب الهويّة الوطنيّة لذلك " اتّفق العرب جميعا في خطّتهم الشاملة للثقافة على أنَّ التّفريط في اللّسان القومي تفريط في الهُويّة وكسر لهيكل تماسك المجتمع ووحدته."[3]

كما شهدت جلّ التّجارب التّاريخية الارتباط والتّوالج بين اللُّغة ودورها الفاعل في تشييد الحضارات فتشكّلت الدّول تاريخيّا عبر اللُّغة، وخير شاهد على ذلك ما حدث للقطريّات الألمانية أو الفرنسية أو الإيطالية "[4] لأنّ الإشكال لا يكمن في اللّغة في حد ذاتها بل في أهلها، فقوّة اللّغة من قوّة أهلها، يقول ابن حزم:"إنَّما يُقيّد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوّة دولتها ونشاط أهلها، وأنَّ اللُّغة يسقط أكثرها بسقوط أهلها، وبدخول غيرهم في أماكنهم أو تنقلهم من ديارهم، و اختلاطهم بغيرهم."[5] إذن قوّة اللُّغة تُترجم قوّة دولتها. "ولذلك تتأتّى قوّة العربيّة من كونها لا ترتبط بهُويّة ضيّقة، ولا هُويّة إقصائية ولم تقم بابتلاع اللّهجات ولكنَّها تعايشت معها، فلم يعرف

---

[1] عبد العلي الودغيري: اللغة والدّين والهويّة، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب- 2000، ص : 68.

[2] عبد السلام المسدي :الهُويّة العربية والأمن اللغوي ، ص: 231

[3] المرجع نفسه،ص:71.

[4] يُنظر:عبد القادر الفاسي الفهري:السياسة اللّغوية في البلاد العربية، بحثا عن بيئة طبيعية ، عادلة، ديمقراطية وناجعة، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت-لبنان،ط1، 2013،ص:36،37.

[5] ابن حزم: الإحكام في أصول الإحكام. ، تح: الشيخ أحمد محمّد شاكر دار الآفاق الجديدة ،بيروت- لبنان، 2008 ،ج1ص: 32.

العرب في تاريخهم إرهابا لسانيا، كما عرفته فرنسا، إسبانيا أو غيرها من الأقطار، حين قُطِع لسان من تكلَّم بغير القشتالية في إسبانيا، أو سُجن وعُذِّب من تكلَّم بالأوكستان في فرنسا.[1]

لقد أثبتت الدّراسات العلميّة قدرة العربيّة على التّعايش مع مختلف اللّهجات دون إقصائها، فقد تعايشت مع الأمازيغية طيلة خمسة عشر قرنا، ولم يُطرح أي صراع لغوي في الجزائر طيلة هذه الحقبة. فالمفهوم الذي قدّمهُ الباحث عبد العلي الودغيري حول الهويّة يُظهر جليّا العلاقة التّفاعلية بين الهُويّة و اللّغة، واللّغة أبرز ما يُحدّد شخصيّات الأفراد وانتماءاتهم فلكي تفهم فكر المجتمع و نزوعه عليك أن تفهم انتماءه .

"ولا يشكّ أحد في أهميَّة موضوع الهُويّة اللُّغويَّة في كل فهم علمي منهجي لوظائف اللّغات،و بناء عليه اجتهدت اللّسانيات الاجتماعية منذ أواسط القرن العشرين في فحص خصائص التَّخاطب في لغة من اللّغات وتطويرها، إذ نستطيع من خلال هذه الخصائص التّخاطبيّة التي تربط بين المتكلم والمخاطَب قراءة الأصول الاجتماعية والجغرافية لشخص ما ينتمي إلى تلك المجموعة اللُّغويّة، و فهم مستواه التّعليمي وعمره، أي تُمكّننا خصائص التّخاطب والتواصل من معرفة جميع مجالات الهُويّات المُصَنّفة التي تُعْتَمَدُ في تصنيف الأشخاص".[2]

فاللُّغة لسان حال الهُويَّة فمن خلالها نتعرّف على خصائص الأفراد وانتماءاتهم، فانتماء الجزائري أو الفرنسي أو الإنجليزي يُحدّد انطلاقا من لغته.

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص: 41.

[2] عبد الرحمان بودرع: في تحليل الخطاب الاجتماعي السياسي، قضايا و نماذج من الواقع المعاصر ، مطبعة الخليج العربي، تطوان-المغرب،ط1، 2014، ص: 200

لقد اكتسبت اللُّغة العربية مكانتها من السلطة الرمزية التي حظيت بها داخل نسق التراث الفكري والثقافي[1]، وظلّت كذلك بضعة قرون تراوح بين الازدهار والانحسار[2] "إنَّ اللُّغات دائما تكون بلسان الأمَّة والجيل الغالبين عليها، ولذلك كانت لغات الأمصار الإسلامية كلّها بالمشرق والمغرب لهذا العهد عربية... والسّبب في ذلك ما وقع للدَّولة الإسلامية من الغلب على الأمم، والدّين والملّة صورة للوجود والمُلك"[3] إذ يؤكّد عبد الرحمان بن خلدون مقولة ابن حازم، فلطالما كانت الدّولة قويّة انتشرت اللّغة العربيّة.

ورغم أن اللّغة العربيّة عامل مهم في بناء الهُويّة العربيّة إلى جانب الدّين الإسلامي إلاّ أنّ الطُّروحات الحديثة من أصحاب الفكر ما فتئت تتردّد في بناء مفهوم واضح لملامح هذه الهُويّة، فاضطربت عناصر تركيب الهُويّة[4]. فبعض المُفكّرين يطرحون خطابات متردّدة حول موضوع الهُويّة وأركانها، والسؤال الجدير بالطّرح هنا: ما أركان الهُويّة الجزائريّة؟ وما عناصرها؟

مما سبق يمكن القول إنّ ملامح الهُويّة تُحدّد انطلاقا من خصوصيات كلّ أمّة، ويظهر ذلك لدى شعوب المغرب العربيّ التي حسمت أمر هويّتها منذ خمسة عشر قرنا عن طريق التصاهر والتلاقح الذي حصل بين الأمازيغ والعرب الفاتحين: فالعربية والأمازيغية تُمثّلان صرح هذه الهُويّة التي عضدها الدّين الإسلامي".ولا يخفى التداخل بين كل من الهُويّة والقوميّة والعقيدة والدّين في أطروحات وأفكار المُفكّرين فالإسلام يُؤدّي إلى وجود قوميّة عمادها الدّين الإسلامي بروحه السمحة ... ولهذا فنحن إزّاء قومية عالمية إن جاز التّعبير لا تحدّها حدود[5]. كما أنّ البعد

---

[1] "علاقة الهُويّة باللّغة جزء من علاقة الهُويّة بالتراث؛ فلا هُويّة من دون تراث تستند إليه، و لا قيمة لتراث لا يُؤسِّسُ للهُويّة، فهما عنصران متلازمان متكاملان يدخلان في تأليف الشَّخصية" عبد الرحمن بودرع: في تحليل الخطاب الاجتماعي السياسي،ص: 201،202.

[2] عبد الرحمان بودرع: في تحليل الخطاب الاجتماعي السّياسي ،ص: 201-202.

[3] عبد الرحمان بن خلدون: المقدّمة ،تحقيق عبد السلام الشدّادي،الدّار البيضاء-المغرب،ط1، 2005، ج2، ص: 240-241.

[4] يَنظر:عبد الرحمان بودرع: في تحليل الخطاب الاجتماعي السياسي،ص: 208.

[5] أنورالجندي:الفصحى لغة القرآن ،دار الكتاب اللبناني،بيروت-لبنان 1982 ص: 31.

الإنساني للُّغة العربيّة جعل "جميع الشّعوب تدخل طواعية تحت مظلّة هذه الهُويّة الجديدة دون أن تكون مضطرّة إلى تغيير عقائدها مع الاحتفاظ بكل مزايا الانتماء إلى هُويّة نبيلة والتمتّع بحقوق المواطنة، وكان أبرزها في المجال الثقافي الذي نحن بصدد الحديث عنه، كالمشاركة في التّغيير الثقافي الكبير الذي شهده العالم من خلال اللُّغة العربيّة، عن طريق الإنتاج الغزير للمترجمين العلماء والمبدعين في شتّى المجالات بلسان عربيّ مبين، أصبح شكل الهُويّة والموروث الثقافي و الفكري أيّا كانت الأصول العرقية للمشاركين فيه"[1]. وأكبر دليل على ذلك خدمة الأعاجم للعربيّة بإنتاجاتهم الغزيرة التي أضافت ثروة ضخمة إلى خزينة الأدب والفكر والعربيّ ليس عربيّ العرق أو الإثنية فحسب بل هو عربيّ الفكر واللّسان.

2.صُنّاع القرار في الجزائر ومسألة الهُويّة.

مثّلت لغة تعليم النّخب في الجزائر أساس الاستثمار الفرنسي في تعليم النّخبة الجزائرية التي أصبحت حريصة على نشر اللُّغة الفرنسية، هذه اللُّغة التي أُريدَ لها أن تصبح لغة النّخبة.[2] حيث يرى الباحث جلبير غرانغيوم أنّ السّلطة التي تتحكّم في جهاز الدّولة لا تتحمّس كثيرا للتّعريب الشامل "مادام أنّ القليل ممّا أُنجز من هذا التّعريب*ليس له عواقب على البنيات الاقتصادية الأساسيّة، بل إنَّ هذا التّعريب يمكن أن يُشكّل امتيازا لها بتخفيفه من حمولة طلبات الشغل من خلال إقصائه المُعرَّبين[3].

لذا تبوّأت اللُّغة الفرنسيّة مكانة هامّة لدى النّخب في الجزائر، كما أنّ التّعريب يُطرح بصيغ مختلفة " فهو حقل الصِّراع المُغلق فالبرجوازية التقنوقراطية** لا تهتمّ به بل تعاديه، وتنظر إليه على

---

[1] أحمد درويش:إنقاذ اللُّغة إنقاذ الهُويَّة ،نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، ط1،2006،ص: 23.

[2] يُنظر:عبد القادرالفاسي الفهري: السياسة اللّغوية في البلاد العربية ،ص: 126.

* ستتطرَّق هذه الدّراسة في الفصول اللاحقة بإسهاب لقضيّة التّعريب في الجزائر و مختلف الخطابات تجاه هذه المسألة.

[3] جلبير غرانغبوم: اللّغة والسّلطة والمجتمع في المغرب العربي، تر: محمّد أسليم، أفريقيا الشرق، الدّار البيضاء-المغرب-2011، ص: 72.

** وتتحكّم هذه الفئة في جهاز الدّولة والإدارة والقطاع الصّناعي الهام.

أنَّه تهديد بانتزاع وظائفها وتسليمها للمُعرَّبين، رغم أنَّهم يُقرُّون في ذواتهم أنَّه الوجه المُكمِّل للاستقلال السياسي والاقتصادي[1].

كلّ ذلك أدّى إلى وجود"سلوكات لغويّة تدعم الفرنسيّة كلغة للارتقاء في السّلم الاجتماعي لم توازها سلوكات لغويّة ثقافيّة تتيح فرصة لمتكلمي العربيَّة أو المُكوّنين بها".[2]

فهذه المواقف تؤكّد على المنزلة الاجتماعيّة التي تحقّقها الفرنسيّة للفرد الجزائري. أضف إلى ذلك المواقف المزدوجة لدعاة التَّعريب الذين يدفعون بأبنائهم إلى المدارس الفرنسية، وممَّا لا مُراء فيه هو ضعف الموقف السّياسي للفئة المُعرَّبة في الجزائر، فهي لا تملك مشروعا لغويا جريئا[3] "فالمؤسّسات عاجزة عن النّهوض بمهامها تجاه تطوير اللّغة العربيّة، والدّول العربيّة مجتمعة لا تملك من المُؤسّسات ما تملكه إسرائيل من مراكز لترقية اللّغة العبرية، أضف إلى ذلك نقص التفعيل خاصّة مؤسسات الترجمة وبنوك المصطلحات.[4]

ولذلك ينبغي أن يزول هذا الشرخ بين الخطابات الرّسمية وبين الواقع العملي للوضع اللّغوي في الجزائر، والسّعي الحثيث إلى اتّخاذ سياسات لغويّة واعية تُعيد الاعتبار إلى اللّغة العربيّة في التداول وفي شتَّى الميادين.

3.مسألة الهُويَّة و علاقتها باللّغة العربيّة في الجزائر

من بين المبادئ التي جاءت في الميثاق الوطني الجزائري:" إنَّ الخيار بين اللُّغة الوطنية واللُّغة الأجنبية أمر غير وارد البتة ولا رجعة في ذلك، ولا يمكن أن يجري النقاش حول التّعريب بعد الآن إلاَّ في ما تعلق بالمحتوى والوسائل والمناهج والمراحل[5].

---

[1] صالح بلعيد :لماذا نجح القرار السياسي في الفيتنام و فشل في ...؟ دار هومه للطباعة و النشر، بوزريعة – الجزائر، 2002، ص: 131.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري:السّياسة اللُغوية في البلاد العربية ، ص:127.

[3] يُنظر: المرجع نفسه، ص: 127-128.

[4] صالح بلعيد: لماذا نجح القرار السياسي في الفيتنام و فشل في...؟ ص:132.

[5] الميثاق الوطني الجزائري، 1976ص: 94.

ويُظهر هذا الميثاق مدى ارتباط اللّغة الوطنية وهي العربيّة بملامح الهُويّة الجزائرية، فهي الضمان الأساس للهُويّة وعدم الذوبان في الآخر.

"وكلَّما اتّسعت حضارة الأمَّة وكثرت حاجاتها،ورَقي تفكيرها، وتهذَّبت اتجاهاتها النفسية، نهضت لغتها وسمت أساليبها وتعدَّدت فيها فنون القول..."[1]

ولقد تأثّرت اللُّغة العربيَّة بأحوال الأمّة العربيّة الإسلاميّة وأصابها ما أصاب الأمَّة من تراجع وإهمال، بعد أن كانت لغة العلم و التنمية والسياسة، ووعاء الفكر والثقافة، وهكذا فإنَّ سهام الاتّهام التي وُجِّهت للُّغة العربيّة أصابت في الصّميم هُويَّة الأمُّة وشكّكت في انتمائها وعدَّتها من أعباء الماضي، و ممَّا ينبغي التخلص منه.[2]

ولا بدّ أن يستند الدِّفاع عن اللُّغة العربيّة إلى معايير موضوعية بعيدا عن الخطابات المؤدلجة والعاطفيّة التي تحوم حول هذه اللُّغة "، ... إذ نصّ الله في كتابه العزيز على أنَّ من معجزاته تعدّد الألسنة البشرية واختلافها حين قال: **"وَ مِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضِ وَاخْتِلاَفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَ أَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ"**[3] وهو دليل امفحم على عدم تفاضل اللُّغات، فهي كسائر اللُّغات البشريّة، ظاهرة اجتماعية تذعن لما تذعن غيرها من قوانين التاريخ[4]، ولا ينبغي التخاذل عن خدمة هذه اللُّغة،" فالعربية مرت بفترات وهن وضعف، وكادت تذهب بريحها، وما ذلك إلاَّ دليل على أنّها معرضة للمخاطر، ولئن نجت العربيّة من الذوبان فيما مضى ونهضت فمن الغباء أن يُتأوَّل ذلك بمنطق البركة الغيبية"[5].

أمّا الخطر الأعمق الذي يلفُّ الواقع اللُّغوي الجزائري هو الدّعوات إلى تبني العاميات، والتخلّي عن اللّغة العربيّة الفصحى. وهذه الدّعوات ما تنفك تقضي على ملامح هُويَّتنا،

---

[1] علي عبد الواحد وافي: اللّغة والمجتمع ،مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، 1983 ص: 13.

[2] عبد الرحمن بودرع: في تحليل الخطاب الاجتماعي السياسي ،ص: 188-189.

[3] سورة الروم، الآية 22.

[4] عبد السلام المسدي:الهُويّة العربيّة والأمن اللّغوي،ص: 150.

[5] المرجع نفسه، ص:152.

"فالذين يدعون إلى العاميّة في بلداننا لم يدركوا أنَّ الذين دعوا إلى العامية وتعميمها في البلدان الأوروبية في إيطاليا أو فرنسا أو في اسبانيا قاموا بثورات واستهدفوا بناء قومية قطرية بواسطة اللُّغة"[1]. فهل يمكن أن تكون العاميات منافسا فعليّا للُّغة العربيّة؟، يقول عبد القادر الفاسي الفهري:" فأمَّا عن الدَّارجة فهي مرتبطة بهُويَّة ضيّقة تُفضي إلى التخلُّف أكثر من التقدُّم. وأمَّا عن اللّغة الأجنبية- الفرنسية في الجزائر- فلا يمكن أن يزعم أحد أنَّ الجزائريّ يشعر بأنَّ الفرنسيّة ضمن لغات هُويَّته؟ أليست غنيمة حرب*؟ وحتى هذه العاميّات لا يمكن أن تشكّل تهديدا للعربيّة فلطالما حدث تعايش بين العربيّة واللّهجات دونما بتر وإقصاء لهذه اللّهجات[2].

لذا يجب أن تكون الاختيارات السياسية واعية تجاه المسألة اللّغوية وفي إطار ديمقراطي، إذ لا يمكن تطبيق الدّستور بالانقلاب على اللّغة العربيّة في الممارسة، ونشر العامية في التَّعليم عوض نشر الفصيحة.

إنّ صُنَّاع القرار في الجزائر يجب أن ينتهجوا سياسة لغويّة رشيدة تُراعي حقوق اللّغة الوطنيّة (العربيّة) كما أنّ زيادة ساعات التمدرس بالنّسبة للُّغة الفرنسية تؤثّر سلبا على التّحصيل اللّغوي للفرد الجزائري. فكيف للطّفل في مرحلة الابتدائي لم يمتلك بعد زمام لغته الوطنية (العربية) أن يضيف إلى كاهله هذا الزخم الإضافي من السّاعات للغة أجنبية، فصحيح أنَّ الانفتاح على اللّغات الأجنبية مطلب فرضته الكونية الثقافية، لكن هذا الانفتاح على اللّغات الأجنبية – الفرنسية تحديدا في الجزائر-يجب ألا يروم القضاء على هويّته ولغته[3]. سيّما أنّ الانفتاح على اللُّغات الأجنبيّة في الجزائر يخصّ لغة واحدة فقط هي الفرنسيّة رغم أنّ الإنجليزية هي اللّغة العالميّة

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري:السياسة اللّغوية في البلاد العربية ،ص: 42.

* هو مصطلح تكرّر كثيرا لدى الجزائريين مفاده أنّ اللُّغة الفرنسيّة مكسب تاريخي لابدّ من الحفاظ عليه.

[2] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللّغوية في البلاد العربية ص: 43.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص:44.

دون نسيان الإسبانية والألمانيّة، فما يعوز السّياسة اللُّغويّة في الجزائر هو اعتماد مبدأ لا طالما نادى به عبد القادر الفاسي الفهري وهو **مبدأ الدّيمقراطية**.

4.أزمة الهويّة الجزائريّة

أصبحت اللغة العربيّة معرّضة للخذلان من أهلها، والدّليل على ذلك هو تغييبها على مستوى الممارسة العمليّة، سيّما "أنَّ دولها ونخبها وشعوبها لم تعد تحميها...إنّها غالبا ما تُغَيَّبُ في بيئة الأسرة فلا ينشأ الطّفل أو يفطر عليها، ولا تنتقل عبر الأجيال كلغة للأُسَرِ والأطفال، وهي لا تُلقَّن في الرُوَض في سن مبكرة... وهي غير حاضرة في الشارع و المعاملات الإدارية والإشهار، وجُلّ متعلّميها لا ينظرون إليها على أنّها لغة العلم أو لغة الثقافة بامتياز أو لغة الفرص في الاقتصاد وفي الشغل، أو لغة التواصل العالمي، بل إنَّ منهم من لا يقرن هُويّته بصفة لصيقة بها"[1].

وهذا التقهقر والتراجع يوحي بخلل في السّياسة اللّغوية الجزائرية، فهل أعدّ صُنّاع القرار مشروعا لغويا يُعطي اللُّغة العربيّة حقوقها التي تكفلها الأعراف اللّغويّة؟ وهل هناك تخطيط لساني واجتماعي يعضد هذه السّياسة اللّغوية؟

إنَّ التعدّد اللّغوي في الجزائر واقع لا مفر منه بشرط أن يكون ذلك بشكل متوازن يحفظ للجزائريين جميع حقوقهم في هُويّتهم الوطنية، وأن يستعينوا بعد ذلك باللُّغات الأجنبية التي تفرض نفسها علينا في ظل الكونية الثقافية، شرط ألاّ يكون للفرنسيّة حضور قويّ في التّعليم في سنّ مبكّرة قبل العربيّة حتى لا تترسّخ اللّغات الأجنبية وثقافتها في ذهنية الطفل سيما في مراحله الأولى. فالأجدر ترسيخ معالم الهُويّة التي تحملها اللُّغة العربية[2]. ولا ينبغي أن يعيش الطّفل

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللغوية في البلاد العربية ،ص: 13.

[2] يُنظر: حفيظ الزعلي: تدبير اللّغة العربية بين الهُويَّة و المعرفة العلمية،(مقال)، في السياسة اللّغوية العربية البيئة والبقاء، من إعداد: محمد مرزوق وآخرون، عمان الأردن–ط 1، 2016، ص: 87.

انفصاما هُويَّاتيا، ونبَّه عبد القادر الفاسي الفهري إلى ذلك حين قال" بل صار الطّفل من الروض إلى الجامعة منقطعا عن لغته وهوُيَّته وثقافته"[1].

"فاللّسان العربي لم يقترن في بدايته بهوية قوميّة ضعيفة بل استفاد بدءا من انتشاره من كونه لسان القرآن، هو مهيأ للتغيير"[2].

لذا فتحت العربيّة أبوابها لمن يخدمها بعيدا عن كل عرق أو جنسيّة ، فمسألة الأعراق يصعب البتّ فيها لدى جميع الأمم قاطبة، ولا ننسى أنَّ الأمازيغ أبدعوا في هذه اللُّغة وخدموها وعملوا على انتشارها فأثروها أيَّما إثراء. ولذلك تتعرّض هذه اللُّغة للكثير من الحروب اللّغويّة، سيّما دعاة العاميّات متّهمين إيّاها بالضّعف والقصور"وهؤلاء هم الذين يُصرُّون اليوم على إزاحتها عن كثير من المجالات التي من شأنها أن تزيد من قوّتها ووزنها في المجتمع كالتعليم التقني والعلمي في الجامعة والاقتصاد و التجارة، وهم الذين يُمارسون الضغوط لإقصائها نهائيا من الإعلام والإدارة وكلّ المجالات الأخرى. فالخطاب الذي يُرَوَّج له اليوم حول اللهجات الدَّارجة، ما هو في نهاية الأمر إلاَّ إعادة إنتاج واستنتاج للخطاب الذي أسَّسته مرحلة الاستعمار حول الموضوع ذاته"[3].

فهذه الآراء تطرح خطابات مختلفة من أبرزها: تهديد اللَّهجات للعربيّة الفصحى، وإمكانية اتّساع الهوَّة بينها وبين اللّهجات وهذا ما يُفنّده عبد العلي الودغيري حين يرى "أنّ اللّهجات تتحوَّل مع مرور الوقت وتتَّسع الهُوَّة بينها وبين اللُّغة المتفرَّعة عنها إلى لغة مستقلّة، كما حصل للُّغات الرومانية التي تفرَّعت عن اللاتينية، لكنَّنا نعتقد أنَّ الهُوَّة بين الفصحى ولهجاتها لم تصل بعد إلى العمق الذي يفصل بينها بحدود مغلقة وتامة، و أنَّ هناك–عكس ذلك– عناصر

[1] عبد القادر الفاسي الفهري:السّياسة اللّغوية في البلاد العربية ، ص:38.

[2] المرجع نفسه ص:36.

[3] عبد العلي الودغيري:لغة الأمَّة ولغة الأمّ عن واقع اللّغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ،ط1 ، 2014،ص: 237.

كثيرة أصبحت تعمل منذ فجر النّهضة العربية الحديثة على التقريب بين الفصحى ولهجاتها المعاصرة، منها وسائل الإعلام المتنوّعة ووسائل التواصل، إضافة إلى انتشار التعليم و القراءة والمدارس والجامعات وارتفاع مستوى الوعي."[1]

للُّغة العربية خصوصية الاحتواء والتعايش مع هذه اللّهجات "ومن المفروض أن تعمل الدّول العربيّة على وضع تخطيط لغوي مشترك يمضي تجاه تقريب اللّهجات وتقليص عددها ودمج بعضها ونشر الفصحى المبسّطة وتفصيح العاميات وتقريبها من الفصحى، لتوحيد لغة التواصل والتفاهم، هذا التوجّه الذي يسهم في تقوية هذا التكتّل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لا ما يدعو إليه هؤلاء الانعزاليون الذين يحاولون أن يجعلوا من التجزئة اللّغوية، أداة للانكفاء على الذات وخدمة نزعتهم المحلية[2].

وهذا ما تحاول الحركة الفرانكفونية* في الجزائر ترسيخه، فهي تتوسّل بقضية لغويّة هي الأمازيغية بُغية التفرّد الإقليمي.

ثمّ هناك من يُكرّر ديباجة معروفة وهو أنَّ العربيّة فرضت علينا قهرا وقسرا من قبل الفاتحين، لكنَّ السؤل المطروح هل فرضها المرابطون من أمازيغ صنهاجة الذين وحدوا الشمال الإفريقي بالأندلس؟ أم فرضتها دول أخرى من دول البربر التي توالت على حكم أجزاء واسعة من الشمال الإفريقي لفترات عدة كبني حفص وبني زيري...و سواها من دول البربر[3].

فالأمازيغ قبلوا الإسلام ولغته طواعيّة، " والذين يحاولون طمس معالم هُوَّيتنا بإثارة قضية الصّراع بين العربية والأمازيغية عليهم فقط أن يقارنوا بين تاريخ اللُّغة الفرنسية، وتاريخ اللُّغة العربية،

---

[1] عبد العلي الودغيري: لغة الأمَّة ولغة الأمّ عن واقع اللّغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، ص: 248-249.

[2] المرجع نفسه،ص: 249.

* تُعدّ الفرانكفونيّة أهم سياسة فرنسيّة للحفاظ على التبعيّة السّياسيّة والاقتصاديّة للمستعمرات الفرنسيّة القديمة، فتستعمل هذه المنظّمة غطاء الثقافة واللّغة لتحقيق أهداف استراتيجيّة واقتصاديّة. محمّد الرُحالي: اللّغة والتنميّة والسّياسة اللّغويّة بالمغرب (مقال)، مجلّة بصمات، العدد 04، ط1 ، 2009، ص: 46.

[3] عبد العلي الودغيري: لغة الأمَّة ولغة الأمّ عن واقع اللّغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية ، ص:249-250.

بين حرب الإبادة والتطهير الحقيقي الذي استعملته فرنسا وساستها لفرض لغتهم، وبين الانتشار الطبيعي للعربيّة في المغرب العربي، بعدها شيئا ملازما للقرآن الكريم وحضارة الإسلام، وبذلك سوف يدركون كيف كانت العربية تُنشر تلقائيا في كل مكان تطؤه قدم هذا الدّين[1].

قد تكون العربية قد استعانت في بداية انطلاقها بما كان وراءها من نفوذ وسلطة سياسية ودينيّة وثقافية، وتمكّنت من التغلّب على اللّغات التي صادفتها في طريقها بالبلاد التي قام فيها حكم إسلامي لكن بمجرّد انتهاء فترة الفتوح وجدناها تزداد رسوخا وثباتا بعد انتهاء تلك الفترة[2].

لقد أدَّت اللّغة العربيّة الدّور الجامع، بعدّها بعدا لغويا، لها دور هام في تشكيل الهُويّة الجزائرية، وقد كانت نظرة الأجداد إلى أنَّ وحدة اللّغة من وحدة الفكر، وعاملوا اللّغة العربيّة بميزة خاصة لارتباطها بالوحي، فالعربيّة توصلنا بماضينا وتراثنا، فهناك عدد هائل من البربر العلماء الذين أسهموا في تطوّر العربيّة مثل: أبو بكر الصنهاجي، ابن أجروم، كذلك نجدهم تركوا مؤلفات بالعربيّة من أمثال: أبا العباس الغبريني صاحب عنوان الدراية في من عرف علماء المئة السابعة في بجاية، فلا يوجد تاريخ أمازيغي مكتوب بالأمازيغية، فكله مكتوب بالعربيّة، باستثناء ما كُتب بالفرنسية إبَّان عهد الاحتلال الفرنسي[3].

فنلاحظ أنَّ الأجداد قد حسموا أمر هُويّتهم ،لذا لم يُطرح موضوع الهُويّة ل للنقاش. ففي الوقت المعاصر من المفروض لا يُطرح سؤال من نحن؟ حيث تجتمع اليوم جميع الدّول العربية لتحقيق الوحدة بعيدا عن أيّ تمايز إثني أو لغوي أمّا الضّعاف عندنا فيلجِؤون إلى خلق إثنية مصطنعة من خلال الدّعوة إلى استعادة الحقوق المهضومة للأمازيغ[4]. إذن تحاول هذه الخطابات بثّ الشك في ملامح الهُويّة الجزائرية بدعوى حقوق الأقليات، لذا تركّز هذه الدّراسة على إبراز ملامح الهُويّة الجزائريّة.

---

[1] عبد العلي الودغيري: لغة الأمَّة ولغة الأمّ عن واقع اللّغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، ص: 250 .

[2] المرجع نفسه، ص: 251.

[3] صالح بلعيد:في الهوية الوطنية، دار الأمل للطباعة والنّشر والتّوزيع ،د ت ص: 30-31

[4] المرجع نفسه، ص:32.

5.ملامح الهُويّة الجزائرية و مرتكزاتها:

ستحاول هذه الدراسة الوقوف على معالم واقع الهُويّة الجزائريّة ليس من باب البحث عن ملامح الهُوية الجزائرية، بل من باب كشف الغموض واللبس عن هذه الهوية من خلال أقطابها الثلاث (العربية، الأمازيغية، الإسلام)

أ-اللّغة العربيّة والدّين الإسلامي: إنَّ اللّغة العربية هي مكوّن أساس من مكوّنات الشّخصية الجزائرية وإذا كانت الهُويّة هي مجموعة الملامح التي تميز الفرد عن غيره فاللّغة العربيّة من أبرز الملامح التي تميز الفرد الجزائري، إذ تُعدّ اللّغة العربيّة "لغة الأجداد التي تعلّموها طوعا منذ عهد عقبة بن نافع، وأنتج تعليمها مجتمعا أمازيغيا عربيّا إسلاميا ممتدا لنحو خمسة عشر قرنا فلا يشعر الأفراد بفروق تذكر"[1]، والتّاريخ يشهد بأنّ " الجزائر عرفت أسرا من أصل غير عربي مثل دول المرابطين والموحدين والمرينيين والزيانيين،-وهي من أقوى الدّول التي يفتخر بها تاريخ المغرب ويعتز بتراثها وإنجازاتها- ولم يلجأ أحد من الحُكّام إلى التدخل في الوضع اللّغوي بفرض سياسة لغويّة مخالفة لما كان معروفا وسائدا في جلّ أقطار العالم العربي الإسلامي من الخليج إلى المحيط[2].

إنّ الفعل اللُغوي لصُنّاع القرار آنذاك كان يتّسم بالوعي، مراعيا خصوصيات المغرب العربي والإسلامي، ويؤكّد الباحث صالح بلعيد على المفهوم التعاضدي لصرح الهُويّة الجزائرية فهي لا تقبل التجزيء.

والجزائر لا تكتمل خصائصها وشروطها، ولا تتّضح ملامحها إلاّ بوضعها في سياقها الحقيقي، وكونها لا تتجزأ من خريطة العالم الإسلامي، "وقد أبرز ذلك الإمام الصنهاجي ابن باديس حين نظم :

---

[1] صالح بلعيد:في الهوية الوطنية، ص:46.

[2] عبد العلي الودغيري:اللّغة والدّين والهُويّة،ص: 78-79.

شَعْبُ الجَزَائِرِ مُسْلِمٌ وإِلَى العُرُوبَةِ يَنْتَسِبْ
مَنْ قَالَ حَادَ عَنْ أَصْلِه أَوْ قَالَ مَاتَ فَقَدِ كَذَبْ
أَوْ رَامَ إِدْمَاجًا لَهُ رَامَ المُحَالَ مِنَ الطَلَبْ

ويقصد بالعروبة اللّسان، وهو فوق السلالات، ولم ينكر قط ما أثبته التاريخ من أصل أمازيغي للجزائر"[1].

إذن علاقة اللُّغة العربية بالدّين الإسلامي تسير في إطار اكتسابها شرف أنّها الوعاء الذي صُبَّت فيه كلمات الذكر الحكيم، فاللّغة ليست مقدّسة، ولا أحد له سلطة التحكّم في قداسة اللُّغة ولكن نملك كل الحق في طرح الاجتهادات حولها[2].

فاللّغة العربية لغة بشريّة وظاهرة اجتماعية، وهناك آيات كثيرة في القرآن تتحدّث عن تعدّد الألسنة فالاختلاف آية من آيات الله على الأرض.

يُؤكّد الباحث صالح بلعيد على الهُويّة الرُّوحية التي غرسها الإسلام بين الأمازيغ والعرب فالأصول الحامية هي التي جعلت المغاربة يلتفُّون حول الإسلام ولغته،إذحصل تعريب تدريجي، رغم بعض الفجوات التي عملت على ظهور الرِدّات، إذ قال أبو زيد القيرواني: ارتد البربر اثنتا عشرة مرة من طنجة إلى ليبيا وهو احتجاج ساخط على السّياسة الأمويّة التي اعتمدت السبي، و الجواري، وهذه الأفعال مستثناة من الإسلام الذي وجد فيه الأمازيغ متنفسا ممّا عانوه مع الوندال والرومان،وخلال فترة وجيزة تعرّبت قبائل بأكملها وأخرى تمزّغت حتّى أصبحت الجزائر كتلة واحدة بعنصرين: العرب والأمازيغ، هذا في البعد الروحي، أمّا في البعد اللّغوي، فنجد التجاور والتكامل وعدم الإلغاء اللّغوي، رغم التداخل الذي حصل في خصائص كل واحدة، بحيث ذابت ألفاظ لغة في لغة.[3]

---

[1] صالح بلعيد:في الهوية الوطنية،ص: 47.

[2] أحمد درويش:إنقاذ اللّغة إنقاذ الهُوية،ص: 28.

[3] صالح بلعيد:في الهوية الوطنية ، ص: 25-26.

ب–الأمازيغية:[1] لا تعني الوحدة اللّغوية إلغاء الخصوصيات التي تُقرّها الأعراف اللّسانية، وهو حق من الحقوق في التنوّع الثقافي داخل القطر الواحد، حيث جاء في المادة الأولى من إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي مايلي:

- ❖ لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليا.
- ❖ من حق كل شعب، ومن واجبه تنمية ثقافته.

تشكّل الثقافات بما فيها من تنوّع و خصب وبما بينها من تباين وتأثير متبادل جزءا من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعا"[2].

والحديث عن التنوّع الثقافي داخل البلد الواحد، يقودنا إلى الحديث حول الأمازيغية كجزء من الموروث والتّراث الجزائري، كما أنّها قطب آخر من أقطاب الهُويّة الجزائريّة. لهذا حاول الاستعمار عزل العنصر الأمازيغي عن العنصر الآخر الذي يعدّه عربيّا واللّغة الوسيلة الناجعة للتّفرقة، أيّ أنّ الاستعمار جاء ليؤجّج النّزاع بين العربيّة والأمازيغية عن طريق إثارة النّعرات القبليَّة والبحث في السّلالات والأعراق وهو خطاب لم يكن له حضور من قبل[3]. لذا ورثت الجزائر من مرحلة الاستعمار عدّة قضايا أثّرت على معالم هويّتها سيما (قضية الأمازيغيّة، التّعريب).

إلاّ أنّ التّعريب لم يكن في يوم من الأيام موجّها ضد اللّغة الأمازيغية و لم يكن القصد منه اجتثاث أصول ثقافة هذه اللّغة، وما تفرّع عنها من لهجات[4] فالتّعريب ردّ فعل طبيعي على سياسة التغريب التي حاول الاستعمار تكريسها في الجزائر.

---

[1] "يعود أصل الأمازيغية إلى الحامية، حيث يشير النسَّابة العرب بأننا–نحن المغاربة– من مازيغ بن كنعان بن حام بن نوح من أبناء برانس، أبناء مذغيس، واسم أمازيغ كان شائعا عند الفينيقيين والرومان، ويعني الحر النبيل" محمد مختار العرباوي في مواجهة النزعة البربرية و أخطارها الانقسامية، دار نقوش عربية، تونس ،ط1 ،1998 ص:12.

[2] أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتّحدة للتّربية والثقافة والعلوم في دورته الرابعة عشرة يوم 4 نوفمبر 1996.

[3] ينظر:عبد العلي الودغيري:اللّغة والدّين والهوية ،ص: 98-99.

[4] عبد العلي الودغيري:اللغة والدّين والهوية ،ص: 102-103.

فيجب عدّ العلاقة بين العربية والأمازيغية من جهة وبينها وبين باقي اللّهجات من جهة أخرى علاقةَ تكامل في الأدوار والوظائف وتعايشا وليست علاقة صراع أو نزاع وينبغي إتاحة الفرصة أمام الدّارسين والباحثين لمعرفة الأمازيغيات وبقية اللّهجات والبحث في تاريخها وتراثها، ودراسة علاقاتها المختلفة باللّغة العربيّة الفصحى التي ينبغي التأكيد أنّها لغة الوحدة الوطنية والتواصل بين جميع الجزائريين وإخوانهم العرب، ولا سيّما أنَّ العصر عصر تكتلات إقليمية ودولية وليس عصر عزلة وانغلاق على الذّات[1].

إذن ينبغي إعادة رباط التآخي بين العربيّة والأمازيغية وتبيان التكامل والتبادل في الأدوار والوظائف، وقطع الطريق على كلّ المشكّكين أنَّ العربية واستعمالها تهديد للأمازيغية*.

6.هل هناك نزاع لغوي في المغرب العربي؟

لقد حدث صراع على الأرض وعلى الحكم في شمال إفريقيا، فحاربت الكاهنة الفاتحين، وصمدت سنوات وسنوات رافضة الحُكم العربي، كما حصلت مناوشات كثيرة في بعض المناطق يعود بعضها إلى رفض الحاكم العربي، وبعضها إلى السيطرة على الثروات وتُشير كتب التاريخ بأنَّه حدث صراع حربي بين عقبة بن نافع،و كسيلة الملك البربري، لكنَّ الأهم في كل ذلك أنَّ جلّ الدّراسات أثبتت عدم وجود صراع لغوي في المغرب رغم التأخر والتردّد في المسألة اللّغوية التي لم يكن لها الحضور إلاَّ مع دولة المرابطين والموحّدين فتمّت بشكل نهائي على يد قبائل الهلاليين وقبائل بني سليم، وكان ذلك الأمر حتمية فرضها الواقع الاجتماعي الجديد[2].

---

[1] يُنظر: عبد العلي الودغيري:اللغة والدّين والهوية ، ص:113.

* من أفكار جلبير غرانغيوم التي حاول بثّها هو أنّ التّعريب هو المهدّد الأول للّهجات سيما الأمازيغية" يمكن القول أيضا أنّ التّعريب في منطقه يُهدّد اللّهجات ومن ثَمّ فهو يهدد الثقافات المختلفة، ولذا لا يجب الاندهاش من قلّة الصّدى الذي يلقاه لدى الجماعات الأمازيغية بالخصوص التي تعُد مسألة الحفاظ على اللّغة الأم عنصرا أساسيا لضمان استمرارية خصوصيتها الثقافية" جلبير غرانغيوم، اللّغة والسّلطة والمجتمع في المجتمع العربي، ص 166 فالتّعريب لا يهدد وجود الأمازيغية، فهدفه واضح وهو إعادة الاعتبار للغة الوطنية التي لها حق السيادة في أرضها، وهذا لا يمس الأمازيغية في شيء فهي موروثنا الغني..

[2] صالح بلعيد: في الهوية الوطنية، ص: 48.

وها هو يوسف بن تاشفين الأمازيغي الذي حكم شمال إفريقيا عدّة سنوات وبالرّغم من عدم معرفته بالعربيّة إلاّ أنّه عمل على تعلُّمها وتعليمها ونشرها وأقرَّها لغة رسمية[1].

فالأمازيغ هم الأحرار النبلاء الذين لا يرضون بالذل والهوان يصفهم الطبري قائلا" فما زالوا من أسمع أهل البلدان وأطوعهم إلى زمن هشام بن عبد الملك أحسن أمَّة إسلاما وطاعة"[2].

إلاّ أنّ الاستعمار أذكى روح هذا الصّراع محاولا القضاء على ملامح الهُويّة الجزائرية من خلال دحض أهم معلم من معالمها وهو العنصر اللّغوي ومحاولة بث الشك في موروثنا وثقافتنا.

"إنَّ الأمازيغية لم تصارع العربية، حيث تحدّدت مجالات كلّ واحدة منها شكل طبيعي، فعاشت العربيّة بلهجاتها، والأمازيغية بلهجاتها وتأدياتها جنبا إلى جنب طوال القرون الماضية، ولم يحصل بينهما أي صراع، بقدر ما كان التكامل والتداخل تلاقحا وتبادلا في الأدوار والوظائف"[3].

فالامتزاج والتصاهر الذي حدث بين العرب الفاتحين والأمازيغ كان شاملا، واللّغة لم تكن بمنأى عن هذا التداخل والتلاقح .

7.عقد التآخي:نزعة الالتحام:

هو عقد حصل بين عرب قيس وبربر زناتة في عهد حسان بن النعمان الأزدي، وكان هذا أول عقد إسلامي في صرح الهوية المغاربية وهذا سنة 80 هـ[4] فكان مضمونه:

- ❖ التآخي والتجاور والتصاهر بين الفاتحين والأمازيغ.
- ❖ قبول الدين الإسلامي على أنَّه أداة تعبّد ومعاملات.

---

[1] يُنظر: صالح بلعيد: في الهوية الوطنية ،ص: 29.

[2] أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم و الملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان،بيروت –لبنان، د ت، ج4، ص: 254.

[3] صالح بلعيد: في الهوية الوطنية، ص:50.

[4] إن القائد حسان سابع قُواد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، انهزم جيشه عام 74هـ في بلدة مسكيانة أمام الكاهنة، لكن فعل الكاهنة في حرق وتدمير كل المنشآت، تأييسا للعرب على ألاّ يطمعوا في خيرات البلاد المفتوحة، حملت الأعيان على الثورة ضدها، والتفكير وكتابة عقد التآخي استئمانا ووئاما بينهم وبين العرب. صالح بلعيد: في الهُويّة الوطنيّة، ص: 26.

- ❖ التعايش في إطار الخصوصيات العقدية ما لم تناقض نصوص القرآن والشريعة.
- ❖ قبول لغة الإسلام على أنّها من مستلزمات الدّين وعدم إلغاء اللّغات الأم.

لقد كان بحق هذا العقد، عقد الفتح والوئام والتّصاهر، وبعقد التآخي تم فتح الإسلام للمغرب عام 82 هـ، ودخل الأمازيغ أفواجا في دين الله.[1]

فالأجداد كانوا سبَّاقين لبناء صرح الهُويَّة الجزائرية وأكبر دليل على ذلك التعايش الذي تم بين الأمازيغية والعربيّة."لم تسبّب العروبة في إذابة الشخصيّة الأمازيغية ومسخها بل أعادتها إلى جذورها وطعمتها بالإسلام الحضاري، وهناك أبحاث تقول: إنَّ الأمازيغ هم الذين خدموا الإسلام والعربية، فما بالك بأطفال الأمازيغ لا يعرفون شيئا عن اللّسان العربي ولكنَّهم يرتادون الكُتّاب كل صباح لحفظ القرآن وللإشارة فإنَّ معظم المعاهد التي صانت العربية ودافعت عنها أثناء الثورة هي تلك المعاهد التي تواجدت في بجاية والبويرة[2].

إنَّ الإسلام خير مدافع عن الأعراق واللّغات، إذ جعل القرآن الكريم من التَّنوع اللّغوي والدّيني آية من آيات الله في الأرض وهذا التنوع كان الإسلام الضامن للحقوق أيّا كانت فالإسلام غير مرتبط بجنس أو بعرق.

إلاَّ أنَّ فهم الدّين يتم بالعربية أفضل من غيرها على أساس أنَّ بعض الشعائر تُؤدَّى بها فما يتم به الواجب فهو واجب كما قال السلف الصالح، فينبغي التأكيد على الهُويّة الجزائرية ذات الصبغة الجامعة، هُويّة لها بعدان كبيران: البُعد الأمازيغي،والبُعد العربي ويكون الإسلام عقد دلاليا جامعا لها[3].

وللإسلام دور كبير في الحفاظ على التّراث الأمازيغي فهو دين يحترم الاختلاف الذي هو آية من آيات الله على الأرض " وأنَّ الإطار الطبيعي لواقع اللّهجات الأمازيغية بنيتها الإسلام الذي

---

[1] صالح بلعيد:في الهوية الوطنية، ص: 26-27.

[2] المرجع نفسه، ،ص 28.

[3] صالح بلعيد:في الهوية الوطنية، ص: 24.

عمل على إبقائها وعدم محاربتها فقد حرص الرستميّون والحمَّاديون في بجاية والزيانيون في تلمسان على تجسيد العربية لغة رسمية والاحتفاظ بالأمازيغيات لغات وظيفية في شؤونها الخاصة ولم تهب رياح الشعوبية ولا أُثير الشك فيها[1].

فهذه أمَّة واحدة عاشت التّصاهر والتلاقح طيلة قرون "ودليلنا على ذلك محتويات الأدب الشعبي إذ نجد ثقافة واحدة تُؤدَّى بلغات مختلفة، فهذه بقرة اليتامى هي ذاتها في فكر الشعب الجزائري والحديث عن شجاعة علي بن أبي طالب وتغريبة بني هلال نجدها في مناطق القبائل كما هي في مناطق الجزائر عامّة، فالمثاقفة اللّغوية لها بعد عميق في التاريخ وتفاعل إيجابي منذ الفتوحات الإسلامية بالإضافة إلى تأكيد مسألة الحوار الذي ينبغي أن يسود مسألة السّياسة اللّغوية"[2].

وهكذا تكوّنت ملامح الهُويّة الجزائرية عبر عصور من التراكم الثقافي وتظهر هوياتنا في بعدين أساسيين هما: البعد الدّيني والبعد اللّغوي.

لغة التّعليم والهُويّة

إنَّ أكبر تهديد هو خلق هُويّة ذات مفاهيم وقيم هجينة تغيب فيه مقوّمات الشّخصيات الأصيلة ولذا يجب أن تأخذ مسألة الهُويّة البُعد الروحي في المقام الأول، وهذا ما يجب أن يتجسّد واضحا في المنظومة التربويّة[3].ولذلك ينادي دُعاة العامّيات بفصل التّعليم عن عناصر الهُويّة–اللّغة الوطنيّة–

"فاختيار لغة التّعليم لا يجب أن يرتبط باعتبارات الهُويّة و هو ما يحلو لبعض الدّعاة الجدد للعاميات ولا سيما من المحسوبين على التيار الفرانكفوني بالمغرب والجزائر أن يُصَرَّحَ به، وكون الهُويّة لا يجب أن ترتبط باللّغة العربية معناه تصور من يقول ذلك أنَّ اللّغة مجرد أداة للتواصل بين الأفراد

[1] صالح بلعيد:في الهوية الوطنية،ص: 51.

[2] المرجع نفسه ص:21-22.

[3] المرجع نفسه ،ص:55.

وهذا التواصل يمكن أن يتم بواسطة أي لغة من اللّغات، ومعناه في فهم هؤلاء أنَّ لا حاجة لارتباط باللّغة الوطنية والمقصود منها اللّغة الفصحى ومنحها كل هذه الهالة"[1].

إنَّ المنظومة التّربوية قطاع حسّاس، فينبغي لأصحاب القرار إعادة تخطيط سياستهم التّعليمية بغية إحلال اللّغة الوطنية(أي العربية) المقام الذي يليق بها كلغة تُحدّد بها هُويّة الأفراد عن طريق تنميتها.

تُعدّ اللّغة الأساس الأوّل في التّكوين الثقافي والاجتماعي والسّياسي لأي مجتمع من المجتمعات، فهي ليست ظاهرة اجتماعية وهي ليست جزءا من كيان المجتمع فقط، بل هي أيضا جزء من كيان الفرد، وبصمة من بصماته التي تحدّد شخصيته، وهويته بكل دقة من أجل هذه الاعتبارات كلّها التي تؤكّد ارتباط اللّغة عامّة، واللّغة الوطنية بالهُويّة، أصبح علماء النفس والتّربية واللّغة والاجتماع...ومعهم كثير من المنظمات الدولية ينادون بضرورة استخدام اللغة الوطنية في التعليم، وسيما في المراحل الأولى والأساسية في تكوين شخصيّة المتعلم.[2]

وفي كل هذا يجب الإقرار بأنَّ المدرسة الجزائرية تعيش أزمة حقيقية، سيما أنَّ الأزمة أزمة مقررات ومناهج تربوية " فما يُعطى فيها من علوم عبارة فقط عن ركام من المعلومات الميتة، ولا يخرج عن سرد القصص الخيالية ولياليي ألف ليلة وليلة في ظل غياب التعليم الذي كان يجب أن يقوم على أصول وحقائق، ليحقّق رسالته وفقا للقيم والمفاهيم المنبثقة عن كل الأصول، فيجب إعداد برامج ثقافيّة وعلميّة تبني شخصيّة الأمّة، إلى جانب كتابة التاريخ كتابة نزيهة.[3]

ولذلك يُؤكّد الباحث صالح بلعيد على البعد الروحي الذي لا يتنافى ومعالم هُويّتنا، فينبغي أن تُرَاجع السياسة التّعليمية في الجزائر عن طريق تشخيص النقائص ويصرّ على خدمة العربيّة والأمازيغيّة من خلال:

---

[1] عبد العلي الودغيري:لغة الأمة و لغة الأم، ص: 271.

[2] يُنظر:عبد العلي الودغيري: لغة الأمّة ولغة الأمّ ،ص: 272.

[3] صالح بلعيد: في الهوية الوطنية ،ص: 56.

1. تنمية اللّغة العربيّة الفصيحة.
2. تفصيح العاميّات سيّما أن المشترك بين اللّهجة الجزائريّة والفصحى هو القاعدة.
3. تدريس الأمازيغيات.
4. كذلك على الوزارة أن تدخل الأمازيغية بنصوصها الأصلية، ليسبح الطفل في منظومة منسجمة فيها اللّغة الأمازيغية و العربية.
5. تعلم اللغات الأجنبية والاستفادة منها بشكل جيد[1].

ومن شروط النّهضة العلميّة النهضة اللّغويّة، فلا توجد أي حضارة حازت التقدّم والتطوّر بعيدا عن لغاتها الوطنية، فاللّغة وجه مكمّل للتنميّة الشاملة ذلك أنَّ العلم والتّعليم لا يمكن أن يصبحا مكسبا شعبيا وجزءا من البرنامج اليومي لأبناء المجتمع، إلاّ إذا كانت أداتها العربيّة لغة تدريس، والأمازيغية لغة تدريس وتراث ومساندة للعربيّة فلا بدّ من تخطيط تربوي شامل تُراعى فيه ثوابت الشخصيّة الوطنيّة، وكذلك الحيلولة دون ظاهرة التّهجين واختلاط العربية بغيرها من اللّغات والألسنة، وهكذا يخلق فرد جزائري مشبع بروح الأصالة الهُويّة بعيدا عن أي استلاب فكري أو لغوي.

[1] ينظر:صالح بلعيد: في الهُوية الوطنية ، ص: 57.

الفصل الأوّل

السّياسات اللّغويّة الأصول والمفاهيم

لقد أضحت اللّغة عنصرا مؤثرا في قوالب البنى الاجتماعية والسياسية للشعوب، فهي لحام الأمّة وعنصر جوهري في تكوين الثّقافة والفكر، لذلك أوّلت المجتمعات المعاصرة تنمية اللّغة وتخطيط السّياسة اللّغوية عناية بالغة، إذ يوجد ارتباط وثيق بين المسألة اللّغويّة والسّياسة.

"والأمر نفسه مع اللّساني الذي يعمل في اللّغة وتخطيطها يعمل في خدمة السّلطة من دون أن يدري، والصّراعات اللّغوية وجه من وجوه الصّراعات السّياسة، فخلف كل حرب لغوية حرب من نوع آخر: اقتصاديّة أو ثقافية"[1]، وعمل المخطّط اللّغوي يمثّل شكلا من أشكال الصّراعات السّياسيّة، لذا سيحاول هذا البحث في بداية هذا الفصل الوقوف على بعض المصطلحات الرّئيسيّة وتقديم عدد من المصطلحات المحايثة التي تشكّل محورا رئيسيا للبحث.

1. السيّاسة اللّغويّة والتّخطيط: مقاربة أولى

لم يعد سرّا أو اكتشافا في جلّ الدّراسات اللّسانيّة- المجتمعيّة المنشغلة بتحديد أوضاع اللّغات ومواقعها، وشروط انتشارها أو ضمورها، أن يتم الرّبط بين **قوّة اللّغة أو ضعفها**، وقوّة الدّولة التي تسوس شؤونها وشؤون متكلّميها، لذا تقوّت العلاقة بين **اللّغة والدّولة السياسة في بداية العصور الحديثة**[2].

لذلك تحظى المؤسّسة السّياسية بأهميّة كبيرة في ترتيب المشهد اللّغوي لدى الجماعات اللّغويّة سيّما في العصور الحديثة،" حين أصبحت الأمم والأوطان والدّول تتشكّل عبر اللّغة كما حدث في القوميّة الألمانية والإيطالية أو الإسبانيّة بل حتّى الفرنسيّة"[3] حيث أمر الملك فرانسو الأوّل بإحلال الفرنسيّة العاميّة وحدها في المحاكم، في حين أمرت ملكة إسبانيا بوضع نحو العاميّة القشتالية سنة 1492 وذلك بهدف إحلال هذه اللّهجات محلّ اللاّتينيّة، أمّا الإنجليزيّة والإسبانيّة

[1] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، تر: حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، الحمراء-لبنان، ط1، 2008، ص: 24.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة،ص: 05.

[3] المرجع نفسه، ص: 05.

والبرتغاليّة فقد انتشرت في جميع ربوع العالم نتيجة الاستعمار[1]،نستنتج من ذلك أن **السّياسة اللّغويّة** شديدة الارتباط بالدّولة.

فإن كانت إدارة **التعدّد** اللّغوي واحدا من فروع السّياسة اللّغويّة [تدبير وترتيب المشهد اللّغوي (اللّغات الوطنيّة، الرّسميّة، اللّهجات) يدخل في صميم السّياسة اللّغويّة]، كانت هذه السّياسة اللّغويّة قديمة قدم التعدّد اللّغوي*، والتّاريخ يعجّ بالأمثلة على تدخّل الإنسان في اللّغات قبل أن يتمّ وضع هذا التدخّل تحت اسم السّياسة أو تحت اسم التّخطيط بزمن طويل.[2]

ويورد لويس جان كالفي في كتابه (حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة) مثالا بارزا يوضّح من خلاله مجموع المراحل المميّزة لهذا النّوع من التدخّل، حيث قرّر شارل كوينت عام 1550 أن يُحلّ الإسبانيّة محلّ لغة الهنود الأمريكيين اعتمادا على ثلاث مراحل[3]:

- مرحلة التّفكير بالمشكلة اللّغويَّة وبتحليل الوضع، هل يمكن تدريس تعاليم الدّين المسيحي بلغة الأيمارا أو بلغة الكيشوا؟
- مرحلة التّقرير: تقضي باستخدام اللّغة الإسبانيّة لتمسيح الهنود.
- أخيرا مرحلة التّطبيق والتّنفيذ، التي اقتضت تطبيق تعليم اللّغة الإسبانيّة قبل البدء بتعليم الدّين المسيحي؟

فهذا المثال يسمح بتعريف أدق لمصطلحي السّياسة والتّخطيط حيث "تُعدّ السّياسة اللّغويّة (Language Policy) مجمل الخيارات الواعيّة المتّخذة في مجال العلاقات بين اللّغة والحياة الاجتماعيّة"[4]، أمّا "التّخطيط اللّغوي(Language Planning) فهو البحث عن

---

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 14.

* يرى لويس جان كالفي أنّ التعدّدية اللّسانيّة –البعيدة عن الفهم– تعود إلى أسطورة بابل، فهي التباس أو خلط بين اللّغات وعلى أنّها عقاب إلهي بوقف بناء البرج، لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسة اللّغويّة، ص: 64. فلويس جان كالفي يؤمن بالتنوّع اللّساني فهو سمة جميع الشّعوب وقدر مشترك بينها.

[2] ينظر: لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص: 220.

[3] ينظر:المرجع نفسه، ص: 220-221.

[4] لويس جان كالفي : حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص: 221.

الوسائل الضروريّة لتطبيق سياسة لغويّة وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ"[1]، حيث يمثّل اتّخاذ قرار التّعريب في الجزائر خيارا في السّياسة اللّغويّة، أمّا وضعه موضع الإجراء العملي بتعميم استعمال العربيّة في جميع الميادين فيشكّل تخطيطا لغويّا.

في حين يرى جيمس وطوليفصون أن التّخطيط اللّغوي يشمل كلّ الجهود الواعيّة الرّاميّة إلى التّأثير في بنية التنويعات اللّغويّة أو في وظيفتها، وتؤدّي هذه الجهود إلى إنشاء قواعد الإملاء وتحديث البرامج وتوحيدها، أو توزيع الوظائف بين اللّغات في المجتمعات متعدّدة اللّغات وتعني السّياسة اللّغويّة ذلك التخّطيط الّذي تضعه الحكومات[2].

أمّا فيشمان فيرى أنّ العلاقة بين السّياسة اللّغويّة والتّخطيط " علاقات تبعيّة، فالتّخطيط هو تطبيق لسياسة ما"[3].

من خلال التأمّل في هذه التّعاريف يمكن القول بأنّ السّياسة اللّغويّة هي التّعامل الرّسمي لأجهزة الدّولة مع اللّغة، أو هي مجموع التدابير الّتي يتّخذها بلد من البلدان إزّاء لغته، في حين يمثّل التّخطيط اللّغوي ساحة التّطبيق والتّنفيذ لهذه السّياسة اللّغويّة.

هذا ما يؤكّده لويس جان كالفي في كتابه علم الاجتماع اللّغوي، فيورد مفهوما دقيقا لكلا المصطلحين حيث" سنطلق تسميّة السّياسة اللغويّة على مجموعة من الاختيارات الواعيّة المتعلّقة بالعلاقات بين اللّغة/اللّغات والحياة الاجتماعيّة، ونطلق تسميّة التّخطيط اللّغوي على التطبيق الفعلي للسّياسة اللغويّة بعينها، أي الانتقال إلى العمل/ التطبيق"[4]، ونظرا لارتباط السّياسة اللّغويّة

[1] لويس جان كالفي : حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة: ص: 221.

[2] جيمس وطوليفصون: السّياسة اللّغويّة خليفاتها ومقاصدها، تر: محمّد خطابي، تقديم عبد الغني أبو العزم، مؤسّسة الغني للنّشر، الرباط– المغرب، ط1، 2007، ص: 25.

[3] لويس جان كالفي : السّياسات اللّغويّة، تر: محمّد يحياتن، منشورات الاختلاف ، الجزائر، ط1، 2009، ص: 10.

[4] لويس جان كالفي: علم الاجتماع اللّغوي، تر: محمّد يحياتن، دار القصبة للنّشر، حيدرة– الجزائر، 2006، ص: 111.

بالدّول وصُنّاع القرار فقد أضحت جزءا لا محيد عنه في كلّ سياسة، نظرا لارتباط اللّغة بالسّيادة، وبالسّياسة الثّقافيّة والاقتصاديّة، والحقوق الفرديّة والجماعيّة،..الخ[1].

ولا ينبغي أن يُستبعد القول بارتباط السّياسة اللّغويّة بالدّولة احتمال وجود سياسة لغوية عابره للحدود، أو على العكس من ذلك، محصورة بجماعة محدودة أصغر من الدّولة، وتتعايش في كنفها مع جماعات أخرى، حيث تمثّل جماعات الصُّم-البُكم أنموذجا للحالة الأولى فتستطيع عقد مؤتمرات عالميّة والتّصويت على توصيات في مجال التّعليم، في حين تُمثّل الأقلّيات اللّغويّة أنموذجا للحالة الثانيّة، فسكّان منطقة بريطانيا الفرنسيّة أو سكّان التيبت في الصّين يمكن أن يكون لهم برنامج أو مطالب شبيهة بالسّياسة اللغويّة[2]، إلاّ أنّ كلّ سياسة لغويّة ناجعة تستلزم تخطيطا لسانيا واجتماعيا، في المقابل " يستدعي التّنفيذ الذي يتطلّبه التّخطيط اللّغوي تدخّل الدّولة في أغلب الأحيان، فليس لسكّان منطقة بريطانيا الفرنسيّة من النّاحيّة التقنيّة الوسائل التي تكفل لهم تطبيق مطالبهم اللّغويّة"[3] فما من زمرة إلاّ وأمكنها وضع سياسة لغويّة بيد أنّه "في مجال أهميّة العلاقات بين اللّغة والحياة الاجتماعية، فإنّ الدّولة وحدها هي التي تمتلك السلطة والوسائل التي تمكّنها من الانتقال إلى مرحلة التّخطيط وإنجاز مبادرتها السّياسيّة"[4].

ولئن كان مفهوم التّخطيط اللّغوي يفترض وجود سياسة لغويّة، فإنّ العكس ليس صحيحا[5]، حيث توجه الكثير من الخيارات اللّغوية التي لم توضع موضع التّنفيذ. و"لكنّ السّياسات اللّغويّة التي تُطبّق أو التي لا يمكن تطبيقها لانعدام السّلطة (التي لها جرأة القرار السّياسي) لا ينبغي إهمالها لأنّها لا تعود جميعا إلى الهيئة الوظيفيّة نفسها، إذ ينبغي التّمييز في واقع

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 82.

[2] ينظر:لويس جان كالفي : حرب اللّغات والسّياسات اللغويّة، ص: 221-222.

[3] المرجع نفسه ، ص: 222.

[4] لويس جان كالفي : علم الاجتماع اللّغوي، ص: 111.

[5] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللغويّة، ص: 222.

الأمر بين وظيفة عمليّة ووظيفة رمزيّة"[1] فتظهر جليّا الوظيفة العمليّة، حين تأخذ دولة حديثة العهد بالاستقلال قرارا باتّخاذ اللّغة المحليّة لغة وطنيّة، فهو قرار إجرائي في حالة تبعه تخطيط لغوي يدرج هذه اللّغة في المدرسة والإدارة...إلخ، في حين يُعدّ القرار نفسه رمزيا إذا يوضع موضع التّطبيق[2].

وهذا ما حصل حين قرّر الحزب الوطني الأندونيسي ترقية اللّغة الماليزيّة إلى مستوى لغة وطنيّة[3] في ظلّ الحكم الاستعماري،حيث انعدمت وسائل التّطبيق والتّنفيذ، غير أنّ وجود لغة وطنيّة يؤكّد رمزيّا وجود أمّة أندونيسيّة في مواجهة الاستعمار الهولندي، وقد اقتضى الأمر مرور عشرين عاما، حصلت من خلاله أندونيسيا على الاستقلال قبل أن تتحقّق الوظيفة العمليّة، ويُوضع قرار التّرقيّة إلى مستوى اللّغة الوطنيّة موضع التّنفيذ[4]، من جهة أخرى إنّ الحديث عن السّياسات اللّغويّة وتحليلها، يقودني للحديث عن الأهداف التي تسعى إليها. إذ يمكن أن تهدف السّياسة اللّغويّة والتّخطيط من ورائها إلى التّأثير في شكل اللّغة، عن طريق مستويات ثلاثة[5]:

1. **مستوى الخطّ**: حين يتعلّق الأمر بأن يُبتدع خطّ للّغة الشفويّة، أو أن يُغيّر الخطّ المعتمد فيها أو أن تغيّر أبجديتها،(كما حدث في اللّغة التّركيّة، حيث قام كمال أتاتورك بتغيير خطّ اللّغة التركيّة إلى الخطّ اللاّتيني).

---

[1] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللغويّة ، ص: 222.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص: 222.

[3] لغة وطنيّة Langue nationale : هي لغة تعترف بها الدّولة لغة لمواطنيها، ولكنّها ليست بالضّرورة اللّغة الرّسميّة للدّولة، فالفرنسيّة هي اللّغة الرسميّة في غينيا التي فيها ثماني لغات وطنيّة، والأمازيغيّة لغة وطنيّة (قبل أن يتمّ مؤخرا الاعتراف بدسترتها)، لويس كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص: 404.

[4] ينظر: لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص: 222.

[5] المرجع نفسه، ص: 326 .

2. مستوى المعجم[1]: حين يتعلّق الأمر بخلق وحدات معجميّة جديدة (بالاقتراض أو التوليد)، ليُسمح للّغة بالتّعبير عن معان كان يُعبّر عنها بلغة أخرى (كمفردات السّياسيّة والعلوم، وغير ذلك).

حيث يتراوح التدخّل في مجال التّوليد المعجمي بين قطبين اثنين:

الاقتراض من جهة، أي استعمال لفظة موجودة في لغة ثانيّة والتّوليد الدّاخلي من جهة أخرى، أي خلق كلمة جديدة اعتمادا على الجذور الخاصّة باللّغة نفسها[2].

3. مستوى الأشكال اللهجيّة: حين يكون للّغة التي ارتقت حديثا إلى مستوى اللّغة الوطنيّة أشكال مختلفة باختلاف مناطقها، ويجب إمّا أن يُختار واحد من هذه الأشكال، وإمّا أن يُخلق شكل جديد يأخذ من مختلف اللّهجات [تُجسّد اللّغة الأمازيغيّة هذا المستوى حيث تنقسم الأمازيغيّة إلى عدّة أشكال، (القبائليّة، الميزابيّة،...إلخ)، وهذا ما يُشكّل عائقا في توحيدها سيّما بعد دسترتها].

بعد عرض هذه المصطلحات، يوضّح لويس جان كالفي العلاقات المختلفة التي تربط بينها في الرّسم الآتي[3]:

---

[1] يُميّز لويس جان كالفي بين نمطين من أنماط تعليل التدخّل في المعجم.حيث يُشكّل التدخّل في المعجم في بعض الحالات ردّا على تهديد قوّة غازية (كالفرنسيّة في الجزائر)، إذ يرى أنّ مفردات غربيّة تغزو اللّغة، وأنّه ينبغي أن يُطرد هذا الغازي خارج المعجم لتحلّ محلّه مفردات أصيلة، أمّا في حالات أخرى يكون التدخّل في المعجم استجابة للرّغبة في إغناء اللّغة، إذ يرى أنّه من الواجب تزويد اللّغة بمفردات جديدة بهدف المواءمة بينها وبين حاجات العصر، والسّماح لها بالتّعبير عن معان لم تكن قد عبّرت عنها بعد في مجالات التّعليم، السياسة والعلوم..الخ. لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللغويّة، ص: 326.

[2] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللغويّة، ص: 326.

[3] المرجع نفسه، ص: 224-223.

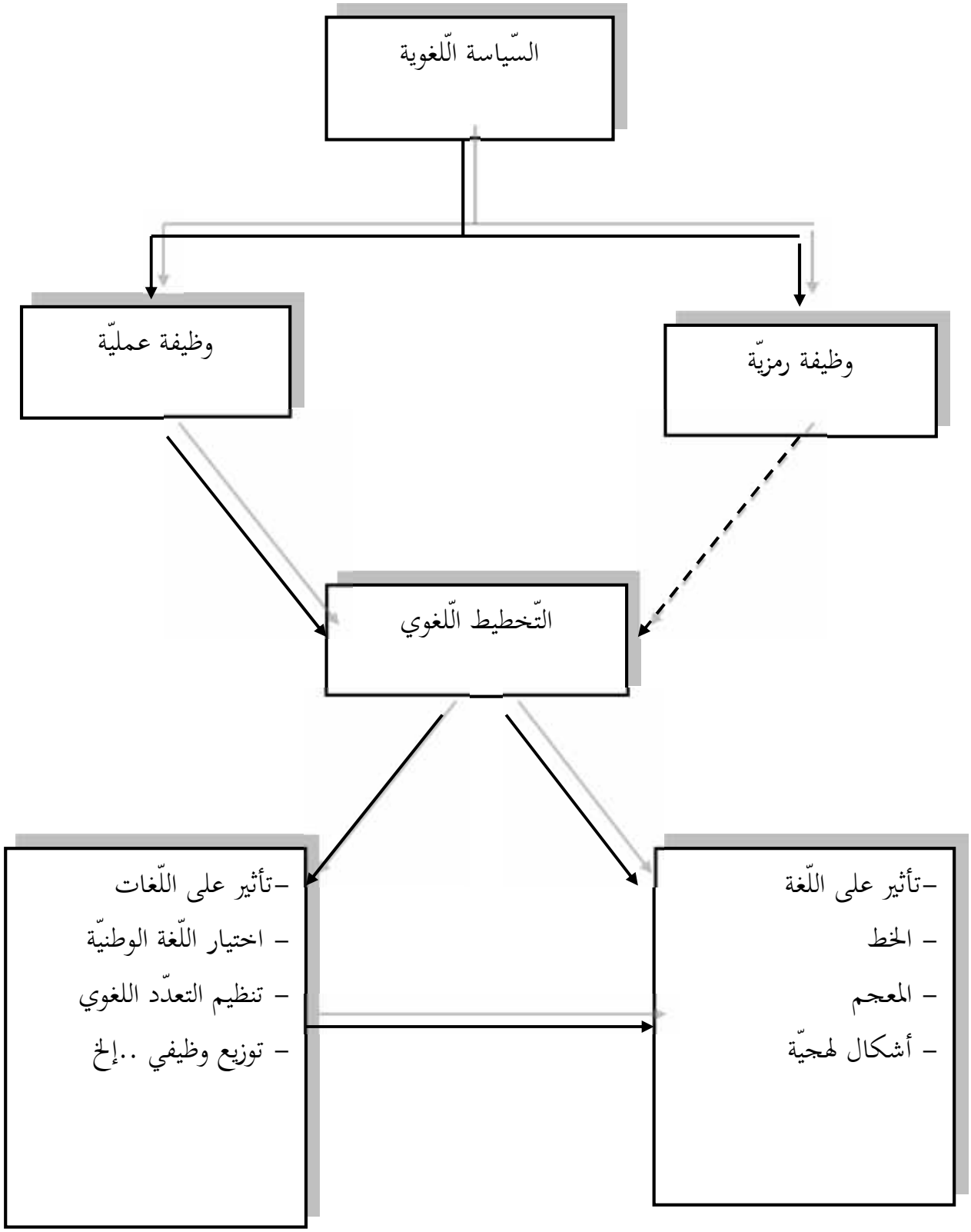
السّياسة اللّغوية
وظيفة عمليّة
وظيفة رمزيّة
التّخطيط اللّغوي
-تأثير على اللّغات
- اختيار اللّغة الوطنيّة
- تنظيم التعدّد اللغوي
- توزيع وظيفي ..إلخ
-تأثير على اللّغة
- الخط
- المعجم
- أشكال لهجيّة

يُشير هذا الرّسم إلى الوظيفة **العمليّة والوظيفة الرمزيّة للسّياسة اللّغويّة**، والتّخطيط اللّغوي الذي يجسّد الوظيفة العمليّة، كما يُشير إلى المستويات التي يقع عليها التدخّل في اللّغة وهو ما يسمّى بالتّخطيط النّصي (Corpus Planing) في حين يمثّل التخطيط المحدّد للمكانة(Status Planing) تأثيرا على اللّغات[1].

وإذا كانت السّياسة اللّغويّة هي مجموع الخيارات التي تتّخذها الدّولة تجاه لغتها، فإنّ التّخطيط اللغوي يشكّل حقلا يتدخّل فيه اللّساني، لذا يجب على المخطّطين اللّغويين تهيئة الأرضيّة العلميّة التي من خلالها يتّخذ السّياسيون قراراتهم تُجاه المسألة اللّغويّة، فحقل السّياسة والتّخطيط اللّغوي كلاهما يستلزمان الآخر، لذا ستتناول هذه الدّراسة المنطلقات المعرفيّة للتّخطيط اللّغوي مع أهداف وغايات التّخطيط اللّغوي ومراحله. فمنذ سنوات عديدة بدأ حديث كثير عن السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغوي أي منذ أن أطلق اللّساني الأمريكي (هوجن) (Haugen) في عام 1959 عبارة التّخطيط اللّغوي (Language Planing) في مقالة مخصّصة للوضع اللّغوي في النّرويج[2]، فيُظهر هذا التّاريخ أنّ التّخطيط اللغوي مسألة حديثة العهد وفي غضون أربعين عاما فقط برز فرع جديد من فروع اللّسانيات الاجتماعيّة[3].

2. المرجعيّات المعرفيّة للتّخطيط اللّغوي

1. **نشأة المفهوم وحقل تطبيقه:** لقد بدأ هذا العلم بالظّهور في مطلع خمسينات القرن الماضي، وأوّل من كتب فيه بطريقة علميّة هوجن (Enar Haugen)، وقد عرّف هوجن التّخطيط اللّغوي آنذاك بأنّه كافة الأنشطة المتعلقة بإعداد دليل الكُتّاب(القواعد الإملاء) أو إعداد كتاب في قواعد اللّغة أو معجمها لغويّا من أجل إرشاد الكُتّاب والنّاطقين بلغة ما في مجتمع

---

[1] ينظر: لويس جان كالفي:حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص: 224. و آمنة ابراهيمي: وضع اللّغة العربيّة بالمغرب وصف ورصد تخطيط، منشورات زاوية، الرباط–المغرب، ط1، 2007،ص: 57-58.

[2] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، نقلا عن *Einar Haugen « Planing for a Standard Language in Modern Norways », Antrthropological linguistice,* Vol1, no3, 1959.

[3] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص: 220.

متجانس لغويّا[1]. وبعد نشر مقال هوجن تناول العديد من الباحثين العرب والغرب تعريفات مختلفة للتّخطيط اللّغوي "إذ هو تدخّل موجّه مستقبلا في اللّغة، يهدف إلى التّأثير في اللّغة واستعمالها"[2].

أمّا جولييت غارمادي فترى بأنّ " التّخطيط اللّغوي هو مجموعة المحاولات والجهود الواعيّة التي ترمي إلى حلّ المسائل اللّغويّة، فهي قرارات متّخذة للتّأثير على الممارسات والاستعمالات اللّغويّة أو هو تلك الجهود المبذولة لتغيير شكل لغة ما واستعمالها"[3]، فكلّ هذه التّعاريف تتمحور حول إيجاد حلول لمشكلات اللّغة عن طريق إصلاحها أو تحديثها أوتطويرها من خلال المؤسّسات التي لها تخويل عام بتنظيم اللّغة وعلى رأسها المجامع اللّغويّة. لذا يدلّ مصطلح التّخطيط اللّغوي على المتابعة المنظّمة الهادفة إلى إيجاد حلول لمشكلات اللّغة، وعلى كافة الأنشطة التي تؤدّيها المجامع اللّغويّة واللّجان المختصّة بتطوير اللّغة، فهو القرار الذي يتّخذه مجتمع ما لتحقيق أهداف وأغراض تتعلق باللّغة التي يستخدمها ذلك المجتمع ومن أبرزها حماية اللغة من المصطلحات الدّخيلة، أو إصلاحها وتحديث مفردات اللغة العربيّة بما يوائب العصر الحديث[4].

لذلك برز التّخطيط كفرع من فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة أو المجتمعيّة لحلّ المشكلات اللّغويّة للبلدان النّاميّة التي استرجعت سيادتها وتحاول أن تسترجع لغتها بعد مراحل من الهيمنة الكولونيالية حيث ترتبط العلاقات بين اللّغات والحياة الاجتماعية بمشاكل الهويّات والثقافة والاقتصاد والتّنمية وهي مشاكل تطال جميع البلدان، وهكذا توجد سياسات لغويّة عابرة للحدود، كالفرانكفونيّة

---

[1] أ.روبرت.ل.كوبر، التخطيط اللّغوي والتغيير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثّقافة العام، طرابلس–ليبيا،د ط، 2006، ص: 68.

[2] فلوريان كولماس: دليل السوسيولسانيات، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت–لبنان، ط1، 2009، ص: 932.

[3] جولييت غارمادي: اللّسانيات الاجتماعيّة، تر: خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطّباعة والنّشر، بيروت–لبنان، أكتوبر ط1، 1990، ص: 209.

[4] سعد بن هادي القحطاني: التّعريب ونظريّة التخطيط اللغوي، دراسة تطبيقيّة عن تعريب المصطلحات في السّعوديّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة،د ط، 2004، ص: 43.

مثلا[1]. فالدّولة هي الرّاعي الرّسمي للتّخطيط اللّغوي، ومن ثمّ قامت مؤسّسات وطنيّة ودوليّة ترعى عمليّة التّخطيط بمختلف مراحلها.

لكن السؤال الجدير بالطّرح هنا: إلى أي مدى يمكن التّخطيط للّغة؟

تقتضي فكرة التّخطيط ثلاثة أمور[2]:

- الخاصيّة اللّغويّة الأولى تظهر في تغيّر اللّغات.
- الخاصيّة الثانية تكمن في تغيّر العلاقات بين اللّغات.
- أمّا الخاصيّة الإنسانية فتفترض خصوصا أنّ الإنسان قادر على التدخّل في الخاصيتين الأوليّين وأنّه قادر في بيئة مصطنعة [المخطّطون اللّغويون] أن تغيّر اللّغة والعلاقات فيما بينها.

وهذا ما كان متواريا في الخطابات اللّسانيّة، فاللّسانيات الحديثة تعدُّ نفسها علما لا يهدف إلى تقرير القاعدة، ولا إلى تثبيت صحّة الممارسة، بل إلى وصف الممارسات و القواعد. وترى أنّ تطوّر اللّغات وتحديث العلاقات المختلفة بينها، يخضع للحدث الاجتماعي لا إلى التدخّل في هذه اللّغات. فمهمّة عالم اللّسانيّات تظهر فقط في شرح الحدث الاجتماعي، لا إحداثه وصنعه، ففكرة التّخطيط اللّغوي تتجاوز الوصف اللّساني[3].

لقد تزامن ظهور التّخطيط اللّغوي مع تقدّم العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة، لذلك يُعد التّخطيط اللّغوي نتاجا لتضافر جهود هؤلاء العلماء لذا ركّزت هذه الدّراسة على شرح علاقة التّخطيط اللّغوي بمعطيات العلوم الأخرى التي تشكل روافده المعرفيّة من أبرزها ما يأتي[4]:

✓ **السّياسة:** من خلال التّعاريف التي قدّمها الباحثون للتّخطيط اللّغوي، نستنتج أنّ الدّولة لها دور أساسي في المجال اللّغوي، فهي كفيلة بأن توفّر كلّ الوسائل الضروريّة لتطبيق سياستها

---

[1] ينظر: لويس جان كالفي: السّياسات اللغويّة، تر: محمّد يحياتن، ص: 14.

[2] ينظر: لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللغّويّة، ص: 225-226.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص: 226.

[4] سعاد سليماني: الروافد المعرفية للتّخطيط اللّغوي (مقال)، الملتقى الوطني حول التّخطيط اللّغوي، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر،2012، ص: 82-83.

اللّغويّة. فليس بمقدور مجموعة من اللّغويّين أن يخطّطوا لمعالجة المشاكل اللّغويّة الموجودة في دولتهم، بل ينبغي وجود سياسة حكوميّة تساعدها عوامل مجتمعيّة على إنجاح هذا التّخطيط، فالدّولة بإمكانها أن تُلزم مواطنيها بالاستجابة لسياستها اللّغويّة، ومثال ذلك في حدث في تركيا عندما منع كمال أتاتورك (الدّولة) الخطّ العربي وحوّل خطّ اللغة التّركيّة إلى الخط اللاّتيني.

والمُلاحظ أنّ التّخطيط اللّغوي ليس ميدانا معرفيّا مستقلاً عن باقي العلوم الأخرى.لأنّ الموضوعات التي يدرسها هذا الفرع تتّصل اتصالا وثيقا بموضوعات المعرفة التي تفرّع منها وهي: علم اللّغة التّطبيقي وعلم الاجتماع اللّغوي، ويعدّ التّخطيط اللّغوي فرعا مشتقا من هذين المجالين[1].

✓ **علم الاجتماع اللّغوي**: إنّ علم الاجتماع اللّغوي يهتمّ بكافة الموضوعات المتعلقة بالتّرتيب الاجتماعي للسّلوك اللّغوي، بحيث لا يقتصر ذلك الترتيب على استعمال اللّغوي في حد ذاته ولكن يشمل أيضا المواقف تجاه اللّغة[2].

وبما أنّ التّخطيط اللّغوي نشاط يضطلع بإعادة ترتيب مواقع اللّغات ونشر استعمالها. فإنّ دراسة التّخطيط اللّغوي تقع في صميم مجال دراسة علم الاجتماع اللّغوي[3].

✓ **علم اللّغة التّطبيقي**: انطلاقا ممّا سبق تمّ تحديد التّخطيط اللّغوي في حلّ المشكلات الخاصّة باللّغة و هو التعريف نفسه االذي يطرحه فيرجسون لعلم اللّغة التّطبيقي بعدّه " تطبيقا للمعلومات النظريّة والمناهج البحثيّة ونتائج دراسات علم اللّغة على المشكلات العمليّة للّغة"[4]، فعمل المخطّطين اللّغويين يتكئ على استثمار المعطيات النظريّة للنظريات اللّسانيّة، ومن ثمّ يتداخل التّخطيط اللّغوي مع حقل اللّسانيّات التّطبيقيّة. "ولكنّ الأمر الذي لا نختلف فيه مع فيرجسون هو أنّ إيجاد حلول لمشكلات اللّغة يتطلّب في أوسع شموليّته أشياء أخرى أكثر من مجرّد

---

[1] أ.روبرت.ل.كوبر: التّخطيط اللّغوي والتغيّر الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، ص: 87.

[2] المرجع نفسه، ص: 91.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص: 91.

[4] أ.روبرت.ل.كوبر: التّخطيط اللّغوي والتغيّر الاجتماعي، ص: 89.

تطبيق المعلومات النظريّة، ونتائج دراسات علم اللّغة على مشكلاتها. ومن جهة فإنّ العاملين على إيجاد حلول لمشكلات اللّغة سواء أينظرون إلى أنفسهم كلغويّين تطبيقيين أو مخطّطين لغويّين أو حتى سياسيين أو مدراء مدارس فمن المؤكد أنّهم سيوحّدون قدراتهم من أي مصدر يحصلون عليه سواء من علم اللّغة أو العلوم الاجتماعية المختلفة"[1]،إذ يمتاز التّخطيط للّغة بشموليّته، فهو نتاج تضافر جهود مختلف العلوم الاجتماعية والانسانيّة والاقتصاديّة.

ويختصّ كل من علم اللّغة التّطبيقي والتّخطيط اللّغوي بالوسائل والغايات، أي ما بين الوسائل والآليات التي يتمّ اتّخاذها لحلّ قضايا اللّغة وبين الغايات المرجوة (حل المشكلات والتّأثير على السّلوك اللغوي)[2].

✓ **الإعلام الآلي والمعلوماتية:** يُعدّ الإعلام أداة عصريّة فعّالة، يستثمرها التّخطيط اللّغوي في تجسيد مخطّطاته اللغوية على الواقع، ذلك أنّ للإعلام علاقة وثيقة بنشر الوعي لدى الأفراد في مجتمعاتهم. ويمثّل مشروع الذخيرة العربيّة الاستثمار الأوّل للتّخطيط، فهو مكوّن من قاعدة معطيات محوسبة للنّصوص، يقوم بجمع الإنتاج الفكري العربي القديم والحديث، والأعمال المترجمة، ليكون في متناول أي فرد عربيّ في جميع أنحاء العالم العربيّ[3].

لقد أضحى الإعلام اليوم مؤسّسة لها تأثيرها في الرأي العام، فالإعلام لم يعد قاصرا على الدّعاية والإشهار، وإنّما تجاوز ذلك إلى توحيد مشاعر المواطنين نحو أهداف مشتركة تضعها الدّولة وتنفّذها من خلال سياستها الإعلامية فيتدخّل في معظم شؤون الحياة الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والأمر نفسه بالنّسبة إلى العمليّة التّعليمية والتربويّة التي لم تكن بمنأى عن التّأثيرات

[1] أ.روبرت.ل.كوبر: التّخطيط اللّغوي والتغّير الاجتماعي ، ص: 90.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص: 90.

[3] ينظر:سعاد سليماني: الروافد المعرفيّة للتّخطيط اللّغوي (مقال)، الملتقى الوطني حول التّخطيط اللّغوي، منشورات مجلة الممارسات اللغوية في الجزائر، د ط، 2012، ص: 85.

التي يضعها الإعلام اليوم[1].إذن لغة الإعلام هي أداة التواصل الأقوى ومن هنا" أصبح دور وسائل الإعلام في تحصين اللّغة العربيّة وتوليد الكلمات في حدود ما تسمح به أصول اللّغة وقواعدها، فلا ينبغي أن يغيب عن الأذهان ما تميّز به الكثير من الإعلاميين من مقدرة على إدخال العديد من الألفاظ في المعجم اللّغوي للابتكار والتّرجمة والاستعمال المادي[2].

فالقضيّة اللّغوية ممتدّة في حياة المجتمع مرتبطة ارتباطا عضويّا بالمؤسّسات الثقافيّة وتعدّ مؤسّسة الإعلام من أبرز المؤسّسات التي تعتمدها الدّولة لرسم سياستها اللّغويّة. ومن أهم الأسباب التي أدّت إلى قوّة الفرنسية، ونيلها مساحات واسعة في الاستعمال واستخدامها في وظائف متعدّدة هو التّرسانة الإعلامية التي استعملتها السّياسة اللّغويّة الفرنسيّة، [هذا إلى جانب الهيئات والمنظّمات الساهرة على حماية الفرنسيّة كالمجلس الأعلى للفرانكفونيّة][3] في نشر لغتها لذا تشكّلت مؤسّسات فعّالة في مختلف المجالات لحماية اللّغة الفرنسية أو العمل على انتشارها من أبرزها ما يلي[4]:

- المركز الفرانكفوني لتوطين استخدام الفرنسيّة في البحوث العلميّة.
- المؤسّسة الفرانكفونيّة الإعلامية المرئية T.V.5
- الاتّحاد الدّولي للصّحافة الناطقة بالفرنسية.

إنَّ مثل هذه المؤسّسات التي تنشر فروعها في جميع أنحاء العالم تحرص كلّ الحرص على إنجاح مخطّطاتها اللّغويّة وتُكسب قراراتها سلطة التّطبيق، كما حدث مع القرار الذي تبنّته الجمعيّة

---

[1] ينظر: الجيلاني بن يشو: دراسات في اللسانيات التطبيقيّة، دار الكتاب الحديث القاهرة-مصر،ط1، 2015، ص: 196-197.

[2] عبد الكريم بكري: واقعنا اللغوي بين تقويم اللسان وتيسير ضوابط التعبير والبيان، كتاب اللّغة العربيّة بين التهجين والتهذيب، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربية، الجزائر، 2010.

[3] لعلّ الجدير بالذكر في هذا المقام هو أنّ للمنظّمة الفرانكفونية جانب إعلامي يتمثّل في القناة الفرنسيّة الخامسة الموجهة إلى الشعوب الفرانكفونية وسائر المهتمّين باللّغة الفرنسيّة، ولدعم الوجود الفرنسي في العالم، الوكالة الفرانكفونيّة بالأنترنت www.francophone.org.com.

[4] أحمد درويش: إنقاذ اللّغة، إنقاذ الهُويَّة، ص: 33-34.

الوطنيّة الفرنسيّة سنة 1994 الذي ينصّ على عدم السّماح بعقد المؤتمرات العلميّة المتّخذة بالإنجليزيّة على الأراضي الفرنسيّة[1].

اتّجاهات التّخطيط اللّغوي

قبل الحديث عن اتجاهات التّخطيط اللّغوي ينبغي الحديث عن الأوضاع التي تحتاج إلى مخطّطات لغويّة، فيحصل التّخطيط اللّغوي استجابة لاحتياجات سياسية واجتماعيّة واقتصاديّة في الأوضاع الآتية[2]:

- عندما يعيش بلد ما تعدّدا لغويّا يؤدّي إلى توترات اجتماعيّة.
- عندما يكون للّغة الرسميّة لهجة عاميّة أو لهجات جغرافيّة.
- عندما تسعى الدّولة إلى تحقيق تنميّة إنسانيّة استجابة لمتطلّبات مجتمع المعرفة، فاللّغة أداة النفاذ إلى مصادر المعلومات.

في هذه الحالات تتدخّل الدّولة لإعادة ترتيب المشهد اللّغوي. فتلجأ إلى التَّخطيط اللّغوي لتحقيق العدالة بين الناطقين باللّغات الوطنيّة المختلفة، عن طريق تقنين العلاقة بين هذه اللّغات أو بين اللّغة الرسميّة ولهجاتها، صيانة للمصالح العليا للدّولة[3]، لذا غالبا يُأخذ التّخطيط اللّغوي أحد الاتّجاهين[4]:

1. **الاتجاه الأوّل**: يحاول هذا الاتّجاه تنحية كلّ اللّغات باستثناء اللّغة القوميّة الرّسميَّة، بهدف إزالة التعدّدية اللغّوية،[وهذا ما حصل في فرنسا واسبانيا، حينما تدخّلت الدّولة بالقهر والقوّة لفرض القشتاليّة في إسبانيا ولهجة الأويل على حساب الأوكستان، أو اللّهجات الأخرى في فرنسا].

---

[1] ينظر: أحمد درويش، إنقاذ اللّغة، إنقاذ الهُويَّة،ص: 33-34.

[2] ينظر: الجيلاني بن يشو، دراسات في اللّسانيات التّطبيقيّة، ص: 189.

[3] علي القاسمي: العربيّة الفصحى وعاميّاتها في السّياسة اللّغويّة، مجلة المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، 2008، ص: 197.

[4] ينظر:ميشال زكريا: قضايا ألسنيّة تطبيقيّة، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1993،ص: 16.

2. **الاتجاه الثاني:** الاعتراف بلغتين رسميّتين تتوافقان مع التّركيبة اللّغوية الوطنية،[وهذا ما حصل في الجزائر مؤخرا حينما اعتمدت الأمازيغيّة لغة رسميّة إلى جانب العربيّة]، وهذا الاتجاه يحاول إقامة المساواة بين المجموعتين اللّغويتين اللّتين تتكوّن منهما البلاد.

أستنتج ممّا سبق أنّ السّياسة اللّغوية والتّخطيط من ورائها يسعيان إلى حلّ مشكلات وقضايا اللّغة، وذلك بهدف الحفاظ على اللّغة القوميّة"الرسميّة" فتنال مساحات واسعة في الاستعمال اللّغوي وكلّ ذلك وفق خطط علميّة وجدول زمني وأهداف واضحة سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد.

التّخطيط اللّغوي: غايات متعدّدة

لقد عرض العديد من الباحثين أهداف التّخطيط اللّغوي التي تختلف عن بعضها البعض غير أنّها تنتج جميعا، كما يقول روسو Rousseau عن سياسات لغويّة. وتحتفظ آمنة إبراهيمي بالتّصنيف الذي ورد عند كلّ من هينزكلوس، أوجر، وعبد القادرالفاسي الفهري من بين جميع التّصنيفات الموجودة لأهداف التّخطيط اللغّوي[1] حيث يستهدف التّخطيط اللّغوي الوضع الدّاخلي للّغة (التّخطيط النّصي)[2] والوضع الخارجي للّغة (التّخطيط المحدّد للمكانة)[3].

1. **الوضع الدّاخلي للّغة:** ينصب الاهتمام هنا على خدمة اللّغة من الدّاخل سواء تعلّق الأمر بنسقها أو بإنتاج أدوات تساهم في نموّها واستخدامها في جميع ميادين المعرفة[4]. فالتّخطيط

---

[1] ينظر: آمنة إبراهيمي: وضع اللّغة العربيّة بالمغرب وصف ورصد وتخطيط، ص: 57-58.

[2] أوّل من استعمل مصطلحيّ التّخطيط النّصي والتّخطيط المحدّد للمكانة هو اللّغوي الألماني هينز كلوس حيث يفرّق بين نمطين متكاملين من التّخطيط اللّغوي الأوّل التّخطيط النّصي Corpus planing الذي يختصّ بالبنيّة الدّاخليّة للّغة.

[3] والثاني: التّخطيط المحدّد للمكانة Status planing الذي يختصّ بكلّ الجهود التي تُبذل لتغيير استخدام وتوظيف اللّغة أو التنّوع اللّغوي في إطار مجتمع محدّد. محمّد حسن عبد العزيز، علم اللّغة الاجتماعي، مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، 2005، ص: 351.

[4] آمنة ابراهيمي: وضع اللّغة بالمغرب وصف ورصد وتخطيط، ص. 57-58.

النّصي يمس بالأساس بنية اللّغة ويهدف إلى إحداث تغيرات فيها على مختلف المستويات (الصوتيّة، النّحويّة، ...الخ). ومن أبرز المظاهر التي تدخل في إطار التّخطيط النّصي ما يلي[1]:

أ. الإصلاح اللّغوي (Language reform) ويشمل عدة جوانب:

- وضع أبجدية جديدة وهذا ما حصل للغة التّركيّة حين قرر كمال أتاتورك عام 1927 نقل خط اللّغة التّركيّة إلى الخطّ اللاتيني، أضف إلى ذلك عملية تبسيط الرموز الصّينيّة.
- ويمسّ الاصطلاح هنا المستوى الصّوتي حيث تم وضع القاعدة الصّوتيّة عند إحياء اللّغة العبريّة، كما حصل في اللّغة الفنلندية حيث أعيدت بعض الصّوائت التي كانت قد اختفت في القرن 16.
- إصلاح قواعد الإملاء (المستوى النّحوي)، ومن ذلك مثلا المطالبة بتحديث كتابة اللّغة الفرنسيّة [تيسير النّحو] حيث دعا العديد من المخطّطين لتغيير كتابة بعض الكلمات الفرنسيّة نحو (pharmacie) وإبدالها بـ (farmacie).

ب. تبسيط الأسلوب (la simplification stylistique) ومن ذلك مثلا أعمال الإدارة الأمريكيّة حول الإنجليزيّة الميسّرة والأعمال الأخرى حول اللّغة الفرنسيّة في إطار صناعة اللّغة (L'industre de langue).

ت. وضع المصطلحات وإعداد المعاجم: فجُلّ المخطّطين اللّغويين الذين يشتغلون على تطويع اللّغة من الداخل، أولوا عناية بالغة بـ (المصطلح)، إمّا بسبب غزو العديد من الألفاظ الأجنبيّة للّغة، وإمّا لاستدراك النقص المصطلحي في اللّغة، ومثال ذلك ما قامت به الهيئات التّعريبيّة في الوطن العربي، حيث رافق نشر اللّغة العربيّة إعداد قائمة من المصطلحات الخاصّة بمختلف المعارف والعلوم.

[1] ينظر: آمنة ابراهيمي: وضع اللّغة العربية بالمغرب ووصف ورصد وتخطيط، ص: 60-62

2. **الوضع الخارجي للّغة:** إذا كانت جهود المخطّطين في (التّخطيط النّصي) تهدف إلى معالجة اللّغة من الدّاخل، فإنّ جهود المخطّطين في التخطيط المحدّد للمكانة تنصب على معالجة دور اللّغة في محيطها ومن أمثلة هذا النمط:

استخدام العبريّة لغة للتّعليم في المدارس اليهودية بفلسطين عند نهاية القرن التّاسع عشر، بعد أن كانت لغة للصّلوات والشّعائر الدّينيّة فقط، فاللّغة العبريّة كانت تفتقد إلى الوظيفيّة، وما كانت لتستخدم في مختلف مجالات التّواصل اليومي[1]. وبذلك استطاعت أن تصبح اللّغة الأولى لمجموعة بشريّة بأكملها، وأن تتفوّق في إحلال محل لغات أوروبيّة قويّة (الفرنسيّة، الإنجليزيّة، الإسبانيّة) في التّعليم من الروض إلى الجامعة، وفي الإدارة والإعلام[2].

ومن الوظائف اللّغوية التي حدّدها المخطّطون اللّغويون يمكن إنجازها في المجالات الآتية[3]:

في المجال الرسمي: استخدام لغة متّفق عليها قانونا لكلّ الأغراض السّياسيّة والثقافيّة على أسس قوميّة [فاللّغة لحام الأمّة ورمز لسيادتها]، وفي كثير من الحالات تتحدّد الوظيفة الرّسميّة وتتعزّز دستوريا وتشريعيا. حيث تعتمد الجزائر اللغة العربيّة لغة رسمية للبلاد بمقتضى الدّستور، فهي في صميم البنود التّشريعيّة.

في المجال المحلي: استخدام لغة ما لغة إقليمية رسمية، وفي هذه الحالة لا تُعدّ الوظيفة الرّسميّة للّغة وظيفة عامّة بل تقتصر على منطقة جغرافية صغرى، فكندا تعتمدا اللّغة الفرنسيّة لغة رسمية في إقليم (الكبيك) منذ عام 1979، بينما الإنجليزية والفرنسيّة لهما مكانة رسميّة في الأقاليم الأخرى لكندا.

---

[1] يتظر:محمد حسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي، ص:352.

[2] آمنة ابراهيمي: وضع اللّغة العربيّة بالمغرب، ص: 59.

[3] محمّد حسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي، ص: 352.

في المجال العالمي: استخدام لغة ما وسيطا رئيسيا للاتّصالات العالميّة في العلاقات الدبلوماسيّة وفي التّجارة العالميّة والسّياحة، كحال العربية إبّان ازدهار الحضارة العبّاسيّة، أمّا في عصر المعلومات والعولمة، فالإنجليزيّة هي من تحظى بهذا الدّور اليوم.

في مجال تعلّم لغة ثانية: استخدام لغة ما مقرّرا دراسيا في التّعليم الثانوي والجامعي بتوسع، مثل تعلم الفرنسيّة لغة ثانيّة مقرّرة في المدارس في معظم أقاليم ألمانيا واستخدام الإنجليزيّة لغة ثانيّة في معظم دول المشرق.

في مجال الأدب: استخدام لغة ما أساسا لغة للأدب أو لأغراض مدرسيّة، مثل استخدام اللاّتينيّة لغة للأدب وللكتابات العلميّة في أوربا حتى أواخر القرن الثامن عشر.

على الرّغم من أنّ مخطّطي اللّغة يميّزون بين نوعي التّخطيط: النّصي والتّخطيط المحدّد للمكانة*. فإنّه من الضّروري الوعي بأنّ أي تخطيط يطال اللّغة لا بد له أن يستخدم المحيط بشكل عام، وأن يضع أمام الشاهدين للواقع اللّغوي نتائج الإصلاحات المعتمدة، وسواء أتعلق الأمر بلوحات أسماء الشوارع التي تغيّرت كتابتها، كما في النّرويج، أو تغيّرت لغتها كما حدث في الجزائر العاصمة عام 1967 حين طُمست الحروف اللاّتينية بالقطران إبّان موجة التّعريب، فإنّ المحيط اللّغوي يشكل رهانا سيميائيا مهمّا يكون عونا للتّخطيط كما يكون في التوقيت نفسه، كاشفا لموازين القوى غير اللّغوية[1]. فهذا صراع تجسّده اللّغة بامتياز. ويكفي للتحقق من ذلك إلقاء نظرة سريعة على اللاّفتات التجارية في باريس، حيث اللاّفتات بالإنجليزيّة في حي تجاري غني

* يرى مخطّطو اللّغة أنّ كلاّ من التّخطيط النصي والمحدّد للمكانة يكمّلان بعضهما البعض. فما ذكر قبلا عن اختيار العبريّة لغة للتّعليم في فلسطين مثال جيد لهذا التكامل، فالتغيّر في المكانة (اللّغة) جعل من الضروري إغناء معجم العبريّة (التخطيط النّصي) القديمة لتمد المقرّرات الدراسيّة بالمصطلحات العلميّة في الكيمياء والفيزياء وعلم الأحياء. محمّد حسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي، ص: 352.

[1] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللغويّة، تر: حسن حمزة، ص: 269.

كشارع **الأوبرا** أمّا ما يُرى في حي للعمّال المهاجرين وهو حي (بلفيل) فهو وجود لافتات بالعربيّة والصينيّة[1].

من جهة أخرى جرى حديثا تحديد مجالين بالغي القيمة هما: التّخطيط المحدّد للأهميّة Prestige planing والتّخطيط لعمليّة الاكتساب Acquisition planing.

أمّا الأوّل فيتوجّه إلى خلق نفسيّة مُحبَّبة لدى المتلقّين تكون ركيزة لخطوات ناجحة لأنشطة التّخطيط اللّغوي، فالأهميّة الدّينيّة التي نالتها العبريّة أسهمت في التّرويج لها لغة حيّة للاتصال. والأمر نفسه في اللّغة الرسميّة فالأهميّة تأتي من العنايّة التي توليها الدّولة بمختلف فئاتها ومؤسساته للإسهام في تجسيد هذه السّيادة في المجتمع.

في حين يظهر المجال الثاني في مجموع الجهود التي تعزّز وتنشر تعلّم لغتها لغة ثانيّة، وهذا ما تقوم به مؤسّسات ثقافيّة واسعة الانتشار مدعومة بمعونات حكومية لتعليمها مثل: المعهد البريطاني، ومعهد جوته لتعليم الإنجليزيّة والألمانيّة[2].

4.عمليّة التّخطيط اللّغوي ومراحلها

تظهر الوظيفة الأساسيّة للتّخطيط اللّغوي في إيجاد حلول للمشكلات اللّغويّة، حسب الحاجات المجتمعيّة والسياسيّة. لذا طوّر هوجن عام 1987 إطارا مرحليّا لوصف عملية التّخطيط اللّغوي تتألف من أربعة مراحل وهي[3]:

1. مرحلة الاختيار Selection
2. التقنين Codification
3. الإنجاز Implementation
4. التطوير Elaboration

---

[1] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللغويّة، ، ص 269.

[2] محمّد حسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي، ص 353.

[3] المرجع نفسه، ص 354.

أولا (مرحلة الاختيار): إنّ مصطلح الاختيار يشير إلى تفعيل لغة أو نوعيّة لغويّة كأداء وظائف محدّدة في مجتمع محدد، ومن ثم يُفهم التّخطيط اللّغوي على أنّه نتيجة معياريّة للتنوّع اللّغوي: ومن أمثلته اختيار لغة رسميّة أو لغة للتّعليم[1]. ولكن في المقابل أي اختيار يطال اللّغة لا بدّ أن يبدأ بمسح الحاجات وتشخيص الوقائع"فهذه الاختيارات مؤسّسة على المعرفة الشاملة بالسّياق السوسيولساني"[2]. ومن خلالها فقط يتم تحديد الاستراتيجيّات عن طريق التّشريعات والقوانين.

فلقد تمظهر قانون اللّغة الفرنسية للكيبيك في التّوصيات الصادرة عن الدّراسات السوسيولسانية الغنيّة جدا التي أنجزت 1968 حتّى سنة 1972 بالنّسبة إلى حكومة الكيبيك من لجنة التّحقيق في وضعيّة اللّغة الفرنسيّة وفي الحقوق اللّغويّة في الكيبيك: في تقريرهم النّهائي خلُص أعضاء اللجنة إلى أنّ فرنكفونيات الكيبيك تشكّل الأغلبية الديمغرافية والثقافيّة، ولكنّها أقليّة سوسيواقتصاديّة بالنّظر إلى المتكلمين بالإنجليزية في الكيبيك وكندا، لذا رأت حكومة الكيبيك أنّه من اللائق تشريع استعمال اللّغة في أراضيها.

ولا يقتصر عمل المخطّطين اللّغويين على اختيار بديل لغوي (معيار)،لغة رسميّة) فقد يبتكر المخطّطون لغة من خليط من اللّهجات كلغة (الباسك) فهي لغة منطوقة في الجنوب الغربي لفرنسا والشّمال الغربي لإسبانيا[3].

ثانيا (مرحلة التقنين): يشير التقنين إلى وضع قواعد للنّظام اللّغوي الذي تمّ اختياره وغالبا يتألف من ثلاثة عناصر:

نظام هجائي (إنشاء وتطوير رسم الحروف)، ونظام نحوي (يحدّد قواعد بناء الكلمات والعبارات والجمل)، ومعجم(وضع معجم يضمّ الكلمات المستعملة)[4]. وغالبا ما يدير هذه

---

[1] محمّد حسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي، ص: 354.

[2] فلوريان كولماس: دليل السوسيولسانيات، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، ص: 949.

[3] محمّد حسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي، ص: 354.

[4] المرجع نفسه، ص: 354.

العمليّة المجامع اللّغويّة أو المؤسّسات التعلميّة التي تتولى عمليّة تصنيف المعاجم وكل ما من شأنه أن يصون اللّغة، وينشر استعمالها، كما هو الحال في فرنسا و إسبانيا[1].

ثمّة اتّجاه آخر لعمليّة التّخطيط اللّغوي يدخل في إطار في تيسير القواعد المعياريّة للّغة. ومن ثمّ يُختصر التنوّع التّركيبي والمورفولوجي في نظام يُعد أكثرا اطرادا ويسرا كالمناداة بتعديل النّظام النّحوي الموجود بالفعل، لتيسير الاستعمال، ففي الانجليزيّة نجد في حالة الضمير الغائب للشخص الثالث من يقول He like him في مقابل He likes him ففي الانجليزيّة المعياريّة يكون وضع (S) ضروريّا مع الضمير He على حين لا يكون مقبولا في هذه النّوعية التي تهدف إلى تيسير استعمال اللّغة الإنجليزيّة، وباب تيسير النّحو العربي يدخل في هذا الإطار[2].

ثالثا (مرحلة الإنجاز): تُعدّ مرحلة الإنجاز نتاجا للمرحلتين السابقتين (الاختيار، والتقنين) حيث يتطلّب الإنجاز دعما كبيرا للسّياسة اللّغويّة المنشودة[3]. وتعدّ الكيبيك نموذجا لذلك حيث أخذت سياستها شكل التّشريع اللّغوي الشّامل الذي يصرّح بالأهداف والمقاصد المرجوّة، فاستعمال الفرنسيّة مُثل له على أنّه حق. وبموجب التّصريح بأنّ الفرنسيّة هي اللّغة الرّسميّة للكيبيك، ينصّ ميثاق اللّغة الفرنسيّة (بيل 101) الساري المفعول منذ سنة 1977 على أنّه يهدف إلى جعل الفرنسيّة لغة الدّولة، وكذا اللّغة العاديّة للعمل والتّمدرس والتّجارة...الخ[4]، فالدّولة بقوانينها ومؤسساتها هي الراعي الرّسمي للتّخطيط اللّغوي.

رابعا (التّطوير): يظهر التّطوير في تحديث مصطلحات وأساليب اللّغة المختارة (عن طريق إغناء مفرداتها، وتطوير أساليبها)، وذلك للتّمكين من اللّغة من أداء وظيفتها الاتصاليّة وفاء بمتطلّبات التقنيّة الحديثة، والمجال الأوسع للتّطوير اللّغوي يتمثل في إنتاج ونشر المصطلحات الجديدة وإغناء المعجم، وقد تتضمّن عمليّة التّحديث المعجمي تشجعا للتّخلص من الكلمات

---

[1] ينظر: محمّد حسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي، ص: 354.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص: 355.

[3] محمّد حسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي، ص: 355.

[4] فلوريان كولماس: دليل السوسيولسانيات، ص: 949-950.

المقترضة،كما تفعل أكاديميّة اللّغة العربيّة بإسرائيل بالعودة إلى الجذور الساميّة والتخلّص من الكلمات المفترضة من اللّغات غير السّاميّة[1].

من خلال ما سبق يتراءى أنّ عمليّة التّخطيط اللّغوي بمختلف مراحلها هي نتاج تضافر جهود النخب العلميّة والدّولة ومؤسّساتها غير أنّ نجاح عمليّة التّخطيط في حدّ ذاتها تحتاج إلى مرحلة أخرى تحدّثت عنها فلوريان كولماس وهي عمليّة التقييم.فينبغي" إجراء تقييم قبلي ومرحلي وبُعدي للوقت على مواطن الزّلل في الخطّة وتقويم المسار إذا لزم الأمر"[2]. حيث يُعدّ التّقييم مرحلة هامّة من مراحل التّخطيط اللّغوي.

لذا يجب أن يُعاد تقييم الأهداف مرحليّا إضافة إلى إجراءات التّنفيذ، فكّل تغيير في الخطّة يتعارض أو يتداخل مع التغيّر الطبيعي للّغة في المجتمع، وحتّى عهد قريب لم يكن هناك حاجة في فرنسا لحماية اللّغة الفرنسيّة، ورغم ذلك وبالنّظر إلى الضّغط المتزايد من خلال انتشار الإنجليزيّة شرعت فرنسا في بداية السّبعينيات في الدّفاع عن اللّغة الفرنسيّة، وفي عام 1972 تمّ تكون لجان الإصلاح، وكلّفت بنشر المصطلحات التقنيّة الفرنسيّة، وسنّ قانون سنة 1975 الذي يقضي أيضا باستعمال الفرنسيّة في المجالات العموميّة[3]. ومع تزايد الهيمنة الإنجليزيّة بفعل قوّتها الاقتصاديّة رفعت الحكومة الفرنسيّة من حدّة خطابها وسنّت قوانين صارمة على كلّ من يُذنب في حقّ هذه اللّغة. وفي سنة 1994 اقترحت الحكومة الفرنسيّة قانونا آخر يضبط استعمال اللّغة فارضا على المذنبين أداء غرامة[4]. هذه المقاييس والقوانين تأتي عندما تحسّ الدّول بتراجع لغتها القوميّة أو نتيجة تزايد انتشار اللّغات العالميّة (الانجليزيّة). أو حينما تُطالب أقليّات لسانيّة [وهذا حقّ تكفله الأعراف والحقوق اللّغويّة] بحقوقها اللّغوية، مثلا في سنة 1992 تبنّى أغلبية أعضاء مجلس الشورى

---

[1] محمّد حسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي، ص: 356.

[2] علي القاسمي : "العربيّة الفصحى وعاميّاتها في السّياسة اللّغويّة"، أعمال الندوة الدّوليّة حول الفصحى وعاميّاتها، لغة التخاطب بين التقريب والتّهذيب، الجزائر، 2008، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، ص: 198-199.

[3] فلوريان كولماس: دليل السوسيولسانيات، ص: 961.

[4] المرجع نفسه، ص: 961.

الأوروبي الميثاق الأوروبي للّغات الأقليّة، ومن ثَمّ الاعتراف باللّغات الأقليّة والإقليميّة على أنّها جزء من الإرث الثّقافي الأوروبي[1].

5.علاقة التخطيط اللّغوي بعمليّة صنع القرار

تعدّ السلطة الموضوع الأساس لعلم السّياسة لذا يرى إسيتون Estoan أنّ صنع القرار تعبير آخر عن مفهوم ممارسة السّلطة فهي المخوّلة بصياغة القوانين وسلطة التّنفيذ. ويقصد بالسّياسة من وجهة نظر إسيتون ذلك السّلوك وتلك المجموعة من التفاعلات التي تُصاغ من خلالها المهام الرسميّة ليتم تنفيذها لصالح مجتمع ما[2].

فصنع القرارات وصياغتها يدخل في صميم علم السّياسة. لكن صنع القرار يتعلّق أيضا بفهم العمليّات الاقتصاديّة، إذ يسعى رجال الاقتصاد إلى التنبؤ بالعمليّات الاقتصاديّة وشرحها وتحليلها للمستهلكين ورجال الأعمال والشّركات، ويسعى علماء النفس إلى شرح وتحليل والتنبؤ بمعالجة المعلومات عندما يقوم الناس بالاختيار من بين بدائل دون معرفة محدّدة بنتائج تلك البدائل[3].

لذا يُقدّم كلّ من إدوارد وترسكاي مفهوما لنظريّة صنع القرار بعدّها "محاولة تحليل العوامل المؤثّرة على الاختيارات بطريقة منظّمة" والطريقة المثلى –حسب الباحثين– لدراسة وتحليل القرارات هما[4]:

الطّريقة التّشخيصيّة والطّريقة التحليليّة، وتظهر الطّريقة الأولى (الطّريقة التّشخيصيّة /طريقة القرار المعياري) في كيفية تصرف الأفراد من أجل الوصول إلى أفضل النتائج [تشخيص الواقع السوسيولساني]. في مقابل ذلك نحدّد الطّريقة التحليلية (طريقة القرار السلوكي) في ما يفعله

---

[1] فلوريان كولماس: دليل السوسيولسانيات، ص: 961.

[2] أ.روبرت.ل.كوبر: التّخطيط اللّغوي والتغيّر الاجتماعي، ص: 164.

[3] المرجع نفسه، ص: 164-165.

[4] أ.روبرت.ل.كوبر: التّخطيط اللّغوي والتّغيّر الاجتماعي، نقلا عن *Edwards, The policy predicament : George and Sharkansky, making and complementing publipolicity, Senfrancosco, p 07.*

الإفراد للوصول إلى القرارات التي يتّخذونها (الاستراتيجيات و الآليات) سواء أكانت قرارت صائبة أم خاطئة.

يوجد في إطار نظرية القرار التّحليلي ثلاثة مرتكزات وهي:

الفرد من حيث دوره، المنظّمات والهيئات، والمجال السياسي العام. فهي مرتكزات ثلاثة يتم من خلالها اتّخاذ القرارات بصياغة التّشريعات والقوانين التي تتيح ذلك، وكلّها على صلة وطيدة بالتّخطيط اللّغوي، فقد يكون التّخطيط اللّغوي نتاجا لعمل فردي خارج إطار المنظّمات الرسمية [عملية إحياء العبرية برزت مع مجموعة من الشباب(أفراد) اليهود من أبرزهم أليعازر بن يهودا]، وقد يكون نتاجا لعمل الحكومات، وقد يكون نتاجا لعمل الأطراف الثلاثة مجموعة في نفس الوقت[1].

كيفية صنع قرارات التّخطيط اللّغوي

يميز إلزورث وستانكي Ellsworth بين ثلاثة أطراف[تتولّى اتخاذ القرارات السياسيّة] وهم[2]:

النّخبة الرّسمية، والمؤثرون والحكومة. وتمثّل النّخبة الرّسميّة أولئك المفوّضون رسميا لرسم السّياسات واتّخاذ القرارات مثل الرؤساء وحكام الأقاليم، أعضاء البرلمانات وممثّلي التجمعات المختلفة...الخ. أمّا المؤثّرون فهم الطبقة المترفة في المجتمع التي تؤثّر في السّياسات اللّغوية.

أمّا الطرف الثالث هو الحكومة، وهم أصحاب القرار الحقيقيون، لذا تتحمل الحكومات مسؤولية وضع برامج التّخطيط اللّغوي، وبالرّغم من وجود الكثير من أجزاء التّشريع الشاملة لقوانين اللّغة الكندية مرّرت مختلف الحكومات التّشريع اللّغوي.

وأحيانا تقحم التّدابير المتعلقة باللّغة في الدساتير، ومنجهة أخرى مرّرت الحكومة الإنجليزية، مثلا قانون الدّفاع عن التشريع Statue of pleading سنة 1362 الذي جعل الإنجليزيّة

[1] ينظر: أ.روبرت.ل.كوبر: التّخطيط اللّغوي والتّغيّر الاجتماعي، ص: 165.

[2] المرجع نفسه، ص: 166.

اللّغة المستعملة شفهيّا في المحكمة، واللاّتينيّة هي اللّغة المكتوبة الرسميّة للمحكمة والعدالة[1]. بيد أنّ ذلك لا يمنع الأفراد من أداء أدوار هامّة في الاختيارات والإصلاحات اللّغوية، فهم إلى جانب التّنظيمات والهيئات المخوّلة لحماية اللّغة وخدمتها يمارسون ضغطا على الحكومات، فتنال هذه المجموعات أحيانا الاعتراف الرّسمي، فتكتسي أهميّة كبيرة في برامج الإصلاح اللّغوي[2].

ففي إسرائيل مثلا أسّست لجنة لغوية بواسطة ابن يهودا Ben yehuda لتشجيع العبريّة كلغة عامّة وفي عام 1929 حصلت هذه اللّجنة على اعتراف الحكومة الفلسطينيّة بالعبريّة كلغة وطنيّة إلى جانب الإنجليزيّة والعربيّة[3] .

من جهة أخرى قد يكون من الصّعب أحيانا تحديد من هم السّلطة ومن هم صنّاع القرار الحقيقيّون، إذا لم ينتم أصحاب السّلطة أو صنّاع القرار إلى شريحة النّخبة الرّسميّة إذ أنّ ممارسة النّخبة غير الرّسمية للسّلطة تعوزها الشرعيَّة.

لماذا يتّخذ القرار؟

يؤكّد إيلزورث وستانكي أنّ الضغوط والمطالب هما حافزان أوّليان ذات الأهميّة بالنّسبة للمجتمع ككل، فعملية اتخاذ القرارات هي عمليّة ردّ فعل على ضغوط أو مطالب قائمة أو متوقّعة مستقبلا.[4]

يعرّف إيلزورث وستانكي الضّغوط والمطالب الجماهيرية بأنّها "عمليّة إضعاف مقدرة أصحاب السّلطة على الحكم"[5]. ويمكن تأويل دسترة الأمازيغيّة مؤخرا في الجزائر بأنّها محاولة لتحييد الاضطرابات والاختلالات سيما أنّ الأمازيغيّة تطرح قضيّة سياسيّة نحو التفرّد الإقليمي. وبالتّالي إنّ رسم السّياسة واتخاذ القرار ينبع أساسا من استجابة الحكومة لأنّ ازدياد المطالبة وقوّة

---

[1] فلوريان كولماس: دليل السوسيولسانيات، ص: 952.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص: 952.

[3] فلوريان كولماس: دليل السوسيولسانيات، ص: 952.

[4] أ.روبرت.ل.كوبر: التخطيط اللّغوي والتغيّر الاجتماعي، ص: 170.

[5] أ.روبرت.ل.كوبر: التخطيط اللّغوي والتغيّر الاجتماعي، نقلا عن: Politics and politicals systems, EllsWorth, John yan and Arther,p07.

المعارضة قد تفسد وتشوّه ثقة الجماهير في الحكومة فتحاول الأخيرة معالجة الاضطرابات والاختلالات بالأساليب العاديّة قبل أن يصل الإخلال بالنّظام إلى درجة الخطورة أو إلى درجة إضعاف مقدرة الحكومة على الحكم[1] .

كما ينسجم ويتناغم شرح إيلزورث وستانكي لدوافع رسم السّياسة وصنع القرار مع فكرة الردّ على التّهديدات بانتزاع السّلطة وتجنّب هذه التّهديدات هما الحافزان لصنع القرار ورسم السّياسة.لذا يؤكّد صنّاع القرار على جعل استجاباتهم وتجنبهم للمطالب والاحتجاجات روتينيّة عادية وإظهارها لمظهر الاتّساق والانسجام[2].فعمليّة صنع القرارات التي يرسمها ساسة العالم تتناغم وتنسجم مع استجابتهم للمطالب أو تجنّبهم لها.

خطوات اتخاذ القرار

هناك مجموعة من المراحل التي من خلالها تصل الحكومة إلى القرار وهي[3]:

- تحديد المشكلة.
- البحث عن المعلومات المتعلّقة بالمشكلة.
- تقديم مقترحات بالحلول المناسبة.
- اختيار واحد من تلك المقترحات.
- تنفيذ المقترحات.
- المقارنة بين الإجراءات التي يتم تنفيذها فعليا و الخطوات المتنبأ حدوثها.

عندما رأى التّربويون الأمريكيون أنّ ضعف التحصيل العلمي لتلاميذ المدارس من الأقليّات العرقيّة هو نتيجة لاختلاف لغات التّعليم في المدارس عن اللّغات الأمّ لأولئك التّلاميذ، ظهرت فكرة التّدريس باستخدام اللّغة الأمّ حلاّ عقلانيّا منطقيّا لتلك المشكلة، فالمدرسة هي سبب

[1] أ.روبرت.ل.كوبر: التّخطيط اللغوي والتغيّر الاجتماعي، ص: 170.

[2] المرجع نفسه،ص: 170-171.

[3] المرجع نفسه، ص: 171-172.

المشكلة وهي أداة علاجها. فطريقة تحديد المشكلة هي ذات الطّريقة التي يتمّ بها حلّ المشكلة[1]. من جهة أخرى إنّ دراسة الحالة في التّخطيط التي يمكن أن تعالج عمليّة رسم السّياسة تسهم إسهاما إيجابيا في معارفنا، إذ لا يمكن قصر مثل هذه الدّراسات على السّياسات الكبرى، بل يجب التّرحيب بالدّارسات القصيرة أو الضيّقة، فكيف يحدّد مدرّس اللّغة أهداف التّدريس؟ وكيف يستطيع النّاشر أن يقرّر أنّ المعجم الجديد الذي سينشر سيوضح الاستعمال الفصيح والمعياري للّغة بدلا عن الاستعمال المتداول؟[2]. فكلّ هذه الدّراسات تؤدّي دورا إيجابيا في معالجة القضايا اللّغويّة "إذ أنّنا نحتاج إلى القيام بأكثر من دراسة الأنشطة المعلنة للمخطّطين اللّغويّين، ونحتاج إلى دراسة كيف يتمّ الاختيار من بين البدائل، ودراسة عمليّة تقييمهم لتلك البدائل، وإلى معرفة نتائج ذلك التقييم"[3]. فكلّما التزم صُناع القرار بالأسلوب العقلاني لاتخاذ القرارات كانت النتائج جيّدة، والسؤال الجدير بالطّرح هنا:

ما الآثار المترتّبة على صُنع القرار؟

على صُنّاع القرار أن يلتزموا بالرؤية الاستشرافيّة للمستقبل لطريقة صنع القرار وذلك عن طريق المقارنة بين نتائج السّياسة [التقييم المرحلي] والعواقب المحتملة[4].

غير أنّ عمليّة التقييم والمقارنة بين نتائج السّياسة والآثار المترتّبة عنها تطرح عدّة صعوبات أبرزها مايلي[5]:

- **أولا**: نتائج بعض السّياسات لا تظهر إلاّ بعد مرور سنوات.
- **ثانيا**: يعدّ جمع البيانات باهظ التكاليف مستغرقا للوقت.

[1] أ.روبرت.ل.كوبر: التّخطيط اللغوي والتغيّر الاجتماعي، ، ص 173.

[2] المرجع نفسه،، ص 173.

[3] المرجع نفسه، ص 143-174.

[4] المرجع نفسه، ص 178.

[5] المرجع نفسه،ص 178.

- **ثالثا:** قد يتسرّب الشك إلى مهندسي السّياسات في فشل سياساتهم أو يشعرون بأنّها لم تحقق نجاحا ملحوظا وبالتالي يتجنبّون تأكيد تلك الشكوك.
- **رابعا:** غالبا ما يكون هناك صعوبة متزايدة في التمييز بين آثار سياسية معيّنة وآثار متغيّرات أخرى تكون قد نتجت عن سياسة محدّدة.

فأيّ سياسة لغويّة تنشد النَّجاح يجب أن تقوم على رسم خطط العمل وتسخير الوسائل لضمان النّجاح، بالإضافة إلى التقسيم القبلي والبعدي لهذه السّياسة، حتى يتسنى قياس الفرق بين الوضع القائم والوضع المرتقب. فكما تحدّد الأهداف في التّخطيط الاقتصادي وتحدَّد الوسائل التي تحقق هذه الأهداف، تحدّد الوسائل وتوضّح النّتائج والعواقب في التّخطيط اللّغوي.

6.التّخطيط اللّغوي والتّحليل الاقتصادي للسّياسة اللّغويّة

لم يعد هناك خلاف حول مكانة وأهمية اللّغة نظرا لارتباطها بالوطنيّة، فهذا التصوّر الجديد لدور اللّغة قد بدأ بالظّهور خلال النصف الثاني من القرن الماضي، حيث لم تكن السّياسة اللّغويّة آنذاك منفصلة عن جوهر استراتيجيتها العامة في مجال الاقتصاد والاجتماع[1]. وأيّ مقاربة في مجال التّخطيط اللّغوي تستدعي استراتيجيات وآليات علم الاقتصاد. فالاقتصاديات تمكّن من فهم كيفيّة تأثير الاختيار اللّغوي على الاقتصاد (كيف أنّ تعلّم لغة ثانية يؤدّي إلى رفع الدّخل)، وتساعد المقاربة الاقتصاديّة المخطّطين اللغويّين على اتخاذ القرار، فإذا كانت التوجّهات اللّغويّة ترمي إلى تحديد كيفيّة تخصيص موارد أو حقوق لغويّة، فإنّ النظريّة الإقتصاديّة تساعد على توفير منهج ناجع معقول للقيام بذلك[2]. كما أنّ أيّ سياسة لغويّة تتطلّب تكلفة معيّنة لذا يذهب بول Pool إلى أنّ "المخطّطين اللّغويين يجب أن يختاروا اللّغة التي لها أقل كلفة"[3]. لذا فالخطوة الأولى لتخطيط ناجع هو التّشخيص العلمي الدّقيق للواقع السوسيولساني، فالعامل الاقتصادي من أقوى

---

[1] عبد الغني أبو العزم: لاسياسة لغويّة دون تخطيط (مقال)، مجلّة آفاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط–المغرب، 2006، ص: 139.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 256-257.

[3] المرجع نفسه، ص: 256-257.

العوامل التي تساعد على نشر اللّغة. حيث يقدّم لنا المثال الإنجليزي درسا مهمّا يظهر في السرعة التي تنشر بها اللّغة الإنجليزيّة اليوم بصورة أساسيّة لغة اقتصادٍ مهيمن، ولغة علم وتقنين في تقدّم مستمر وهذا ما أهملته المنظّمات الفرانكفونية في تحليلاتها، إذ لا يمكن منافسة توسّع يحرّكه الاقتصاد[1] إذن تركّز السّياسة الفرنكوفونيّة على العوامل الثقافية فقط في نشر لغتها الفرنسيّة.

اقتصاد تقييم السّياسة اللّغويّة.

يمثّل هذا المحور مجالا نشيطا ضمن اقتصاد اللّغة، فتقييم السّياسة اللغّوية اقتصاديا يرتبط بالرّفاه، وبالرّبح والخسارة، وتوجد عدّة اختيارات ممكنة لبلوغ الأهداف والرفع من الفوائد مع تقليص التكاليف يمكن تقييمها قبليا[2]. فلقد توطّدت العلاقة بين اللّغة والاقتصاد اليوم أكثر مما سبق.حيث يرى كلولماس أنّ قيمة اللّغة تحدّدها عوامل عدة، تخرجها من دائرة التبّليغ إلى جعلها عنصرا هاما في اقتصاديات الدّول، هذا ما يؤدّي إلى تحديد قيمة اللّغة كصناعة وعملة[3].

اللّغة قيمة وعملة

لقد وجد ارتباط كبير بين النقود واللغة منذ القدم، فقديما كان يُسمّى الصرّاف ناقدا، وترجع لفظة النّقد في أصلها إلى الدراهم وما يتعلّق بتمييز الحقيقي منها عن الزائف. وقيل "إنّ الكلمات تُسكّ مثل العملات، وهي عملة التفكير التي نمتلك منها أرصدة ساريّة، عند امتلاك لغة معيّنة"[4]

أمّا جون لوك، فيصف اللغة في كتابه مقالة في الفهم الإنساني An essay concerning Humanunderstanding. بأنّها القاسم المشترك للتّجارة والاتّصال[5] وبعد عدّة عقود يوضّح ديفيد هيوم David Hume في كتابه Treastise of human nature رسالة عن طبع الإنسان، الظّهور الموازي لكلّ من اللّغة والثروة الماليّة عن طريق التواضع

[1] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص: 372-373.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 267.

[3] المرجع نفسه، ص: 270.

[4] المرجع نفسه، ص: 271.

[5] المرجع نفسه، ص: 271.

"فبصورة مماثلة تأسّست اللّغات بالتّدريج عن طريق الأعراف، والمواضعات الإنسانيّة دون أي تعاهد، وبصورة مماثلة كذلك أصبح الذهب والفضة المعيارين العامين للتبادل، واعتبرا مقابلا كافيا لما يساوي قيمتها مائة مرّة"[1].

إذ كانت اللّغة هي القاسم المشترك للتّجارة وتبادل السلع، وكانت النقود هي واسطة هذا التبادل. فإنّ جانب الوساطة جانب حاسم بالنّسبة للمُترجم، فالافتراض الأساس بالنّسبة للمُترجم هو أنّ الأفكار المعبّر عنها في لغة معيّنة يمكن أن يُعاد إنتاجها بلغة أخرى، فالنّظر إلى تبديل النّقود(العملة) والتّرجمة بعدّهما عمليتين متشابهتين إنّما يُعدّ نتيجة بجاز التبادل[2].

وبالعودة إلى محور اقتصاديات اللّغة، يطرح في هذا الإطار دور الدّولة أو تدخّلها في الشؤون اللّغويّة، حيث إنّ التّفاعلات الحرّة القوية في السوق يفترض أن تزوّد بقدر كاف من السّلع والخدمات بكلفة دنيا نسبيا مراعاة لمبدأ اقتصاد الدّول[3]. الذي يقوم على معادلة مفادها أنّ "لارتفاع مردودية الفائدة صلة بأدنويّة الكلفة الماديّة والرّمزيّة"[4].إلاّ أنّ ما يحدث هو اختلالات في السّوق تستدعي التدخّل الفوري لصُنّاع القرار (الدّولة)، هذه الاختلالات لها ما يماثلها في البيئة اللّغويّة، كاللّغات المهدَّدة ووجوب حماية اللّغة الوطنيّة من هيمنة اللّغات العالميّة، وهذا النّوع من القيم يؤدّي إلى أرباح أو خسارات على مستوى إرضاء الجماعات أو الأفراد، حيث يُطلق عليها الفاسي الفهري تسميّة السوق الرّمزيّة Symbolic[5]. وهذه القيم الموصوفة بالقيم الرمزيّة تدخل تدخل في صميم الاقتصاد لأنّ " الاقتصاد ليس محصورا فيما هو مادي أومالي، فالخسارة النفسيّة التي تتولّد عن ضمور وضع اللّغة (الرّسميّة) هي خسارة يمكن احتسابها، وفي المقابل إنّ جعل لغة

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 272.

[2] المرجع نفسه، ص: 273-274.

[3] المرجع نفسه، ص: 268.

[4] محمّد غنايم: الوضع اللّغوي بالمغرب بين الطّابع الوطني والرّسمي والجهوي، مجلة آفاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط-المغرب، 2006، ص: 191.

[5] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 268.

أقليّة في موقع اعتباري (رسمي) هو وارد بالنّسبة لاحتساب الأرباح"[1]. من جهة أخرى،تبقى قضيّة التقييم[الرّبح أو الخسارة] بحاجة إلى المزيد من الدّراسات نظرا لصعوبة الآليات والمناهج، هذا من جهة. من جهة أخرى إنّ التحوّل من بيئة لغويّة إلى بيئة أخرى يؤدّي إلى الرّبح والخسارة، وتحديد من يكون بجانب هذا أو ذاك ويؤدّي إلى طرح البعد التّوزيغي في الخسارة أو الرّبح اللّغويين من الرابح مثلا [المؤثّرون على السّلطة] في إقرار[العربيّة/أو الفرنسيّة] لغة العمل الفعليّة في الجزائر، ومن الخاسر[الفئة الضّعيفة في السّلطة/الفئة المعرّبة]، وما هي إمكانات التعويض[2]. وإذا كانت السّياسات اللّغويّة هي مجموع الاختيارات والقوانين التي تتّخذها الدّول تجاه لغتها. إلا أنّ المواصفات لا تقول شيئا عن الممارسة الفعليّة، وهل كانت ناجعة بالفعل في دعم لغة الأقليّة، مثلا: يجب النّظر في المؤشّرات الفعليّة لهذه اللّغة (إعادة الحيويّة لها في التّعليم مثلا)، وإلى الملكة اللّغويّة السّاكنة المستهدفة[3]. وهذا ما جعل الدّول تقيّم كلفة سياستها اللّغويّة. حيث قامت الحكومة الكنديّة مؤخّرا بتقييم سياسة نظامها اللّغوي الترابي الثنائي للخدمات (الفرنسيّة والانجليزيّة) بناء على اختيار التعدّد اللّغوي الرّسمي، حيث فاقت 40% من ميزانيّة إدارة الاتّحاد[4]. وما يُلاحظ على هذه الميزانيّة هو ارتفاع الكلفة الماديّة نتيجة خيار التعدّد الرّسمي، وهو خرق لمبدأ الاقتصاد الوثيق الصلة بأدنوية الكلفة كي يتم الرّبح. فالبلد الأحادي اللّغة أقل إنفاقا من الثاني، لذا أضحت الإنجليزية توسم بلغة السوق، وأمسى الإقبال على تعليمها وتعلّمها متزايدا لأنّها تُترجم في عين متعلّميها دخلا مرتفعا[5].فالسّياسات اللّغويّة للدّول يجب أن تراعي مبدأ الاقتصاد، وإلاّ كانت الخسارة حليفتها وذلك ما يُشير إليه بول Pool قائلا "إنّ البلاد المجزأة لغويا بشكل كبير

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة ، ص: 268.

[2] ينظر:المرجع نفسه، ص: 268-269.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 269.

[4] المرجع نفسه، ص: 08.

[5] سعيد عامر،عبد الحفيظ شريف: قراءات في كتاب "السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة"، (مقال) نصوص الملتقى العلمي المنظم بكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرباط، إعداد محمود مرزوق وآخرون، الرباط-المغرب، ط1،2016،ص: 119.

بلاد فقيرة دائما"[1]. فالهند بلد مجزأ لغويا [تضمّ المئات من اللّغات واللّهجات] وهذا ما أدّى لتفشي الفقر والكثير من المشاكل الاجتماعيّة. والسؤال الذي يطرح نفسه، إلى أي مدى تستثمر البلدان العربيّة لغتها العربيّة (الموحّدة) اقتصاديا؟ "سيّما أنّ هناك إرثا حضاريا، وتجربة ثقافيّة ومعرفيَّة، ورصيدا لغويّا غنيا ومكانة عالميّة ومعلوماتيّة"[2]. واللّغة العربيّة اقتصاديّا مربحة بالأرقام فإذا كان الإتّحاد الأوروبي يصرف ما يقرب من أربعين بالمئة 40% من ميزانيّة تسييره الكبيرة على التّرجمة [وهذا ما يؤدّي إلى ارتفاع الكلفة الماديّة للتّرجمة]، فإنّ العرب موحدون بلغتهم لا يحتاجون إلى ترجمة فيما بينهم والاتحاد الأوروبي لم يتّفق بعد على لغة العمل والتواصل، حيث توجد ثلاثة وعشرون لغة رسميّة في الاتّحاد الأوروبي، وهذا أحد المعيقات للتداول في الاتّحاد، وله انعكاسات اقتصاديّة كتب فيها علماء الاقتصاد، فاللّغة ليست سلعة بالمعنى المتداول، لأنّ السلعة حينما تستهلك تنتهي واللّغة حينما تستهلك (تستعمل) ترتفع قيمتها فيما يسمّى بالسّوق اللّغويّة (الرّمزيَّة)[3]. وانطلاقا من مقولة عبد القادر الفاسي الفهري أستنتج أنّ قضيّة اللّسان الموحّد هي مكسب يُحسب للعرب، وهذا ردّ منطقي على دعاة العاميّات، فلا حاجة للعرب لصرف ميزانيّة ضخمة على التّرجمة، فبقاء اللّغة مرهون بقوّة الاقتصاد.ممّا جعل عمليّة الاستثمار اللّغوي خارج العربيّة استثمارا مآله خرق مبدأ الاقتصاد، والتشويش على مكوّن الرئيس يضبط إيقاعات التوازنات الثقافيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة[4]. إذن تتّسم العلاقة بين اللّغة والاقتصاد بالقوّة ، وهذا ما ينبغي أن ينتبه له صانعو القرارات والنّخب العلميّة والثقافيّة في البلدان العربيّة قبل انتهاج أي

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسات اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 275.

[2] محمَّد غنايم: الوضع اللّغوي بالمغرب بين الطابع الوطني والرّسمي والجهوي، (مقال)، مجلة آفاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط– المغرب، 2006، ص: 191.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسات اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 43.

[4] محمَّد غنايم: الوضع اللّغوي بالمغرب بين الطابع الوطني والرّسمي والجهوي، (مقال)، مجلة آفاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط– المغرب، 2006، ص: 191.

سياسة لغويّة، وهذا لا يتأتى إلاّ بالتّشخيص العلمي الموضوعي للواقع اللّغوي في سبيل إيجاد الخطط اللازمة للنّهوض بهذه اللّغة وتنميتها.

الفصل الثاني

وضع اللّغة العربية في الجزائر وإشكالية التعدّد اللّغوي

إذا كانت السّياسة اللّغوية النّاجعة تُعنى في جانبها النظري بالبحث عن الخيارات التي تنتهجها الدّولة إزاء قضاياها اللّغوية فإنّ نجاح تلك الخيارات مرهون بالتشخيص الدقيق العلمي لواقعها اللّغوي. لذا سيحاول البحث في بداية هذا الفصل الوقوف بالوصف والتحليل على وضع اللّغة العربية في الجزائر ، حينها فقط سيتم فهم الخيارات اللغوية وتبيان مدى إجرائية الخطط المختلفة التي تُسلّط الضوء على المسألة اللّغوية.

فالمُتأمّل للمشهد اللّغوي في الجزائر يُلاحِظ تعايش عدة تنوّعات لغوية Variétés linguistique* مع بعضها البعض، وهو وضع يكتسي طابع التعدّد الوظيفي، حيث توجد لغات كثيرة تؤدّي وظائف مختلفة. وقبل الحديث عن هذه اللّغات المتعايشة في الجزائر، سيقف البحث عند ظاهرة التعدّد اللّغوي ومظاهره وأهمّ الأسباب المؤدّية إليه.

1. التعدّد اللّغوي مظاهره وأسبابه

ليس التعدّد اللّغوي –خلافا لما يتصوّره البعض– وضعا خاصا بالجزائر فقط، بل هو ظاهرة عالمية وقدر مشترك تعرفه جميع الشعوب وإن ظهر بأشكال مختلفة في كل حال[1]. فجلّ السّياسات اللّغوية العالميّة الناجحة تتبنّى التعدّد اللّغوي وأبرز مثال على ذلك كندا وسويسرا. ويُعدّ التعدّد اللّغوي ظاهرة لغويّة قديمة تبنّاها العرب في أوجّ ازدهار حضارتهم، إذ كانوا يتعلّمون ويترجمون الكثير من اللّغات الأجنبية **كالفارسيّة واليونانيّة والهندية**. قصد الاستفادة من علم هذه الأمم وآدابها[2]، حيث إنّ أغلب الدّول تتأرجح بين التعدّد أو الثنائية اللّغوية "ومع ذلك لا يستطيع أحد أن يجزم

---

* ليس المقصود بالتنوع اللّغوي هنا إحدى التنوّعات التي أشار إليها فيرغسون في حديثه عن الازدواجية اللّغوية (Diglossia)، حيث يشير إلى المنوعة العليا (الفصحى) HighVariety. في حين يُسميّ اللهجة بالمنوعة السفلى (Low variety).محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، كنوز المعرفة، عمان–الأردن، ط1 ،2015،ص: 86. فمصطلح (تنوّعات لغوية) تتبنّاه الباحثة خولة طالب الإبراهيمي، حيث تقول : " نُفضّل استعمال مصطلح 'تنوّعات لغوية' وليس لغات نظرا لما يُثيره المصطلح الثاني من سجالات".خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريّون والمسألة اللّغوية، عناصر من أجل مقاربة اجتماعيّة لغويّة للمجتمع الجزائري، تر: محمّد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، ط2، 2013، ص: 13.

[1] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللّغوية، ص: 77.

[2] آمنة إبراهيمي: وضع اللّغة العربيّة بالمغرب، وصف ورصد وتخطيط، ص: 122.

أنّ كلّ متكلّم في هذه الدّول هو بالضّرورة متكلّم ثنائيّ اللّغة أو متعدّدها لأنّ الثنائيّة التّامة أمر يصعب تحقيقه"[1]. لذلك يميّز الأستاذ محمد نافع العشيري بين الأشكال المختلفة للثنائيّة اللّغويّة كما يأتي:[2]

- **ثنائية فردية:** تحصل عندما يكون الفرد قادرا على التحدث بلغتين.
- **ثنائية اجتماعية:** وتحصل عندما يكون عدد كبير من سكان دولة ما قادرون على التحدّث بلغتين أو أكثر.
- **ثنائيّة الدّولة:** تحصل عندما تكون للدّولة لغتان أو أكثر دون أن يكون أفرادها ثنائيي اللّغة.

وإن كانت أسطورة بابل تقرّ بأنَّ ظاهرة التعدّد اللّغوي ظاهرة غير طبيعيّة (بلبلة الألسنة تعدّ عقابا إلهيا أوقف بناء البرج) ، فإنّ الأصل هو وضعية التفرد اللّغوي* لأنّها الوضعيّة اللّسانية الأكثر طبيعية بحكم استجابتها لفطرة الأفراد، إذ جبلوا على التّواصل لاضطرارهم إلى التجاور، وعلى الاقتصاد في الجهد، فاكتفوا بلغة واحدة، لأنّ في اكتساب لغتين من أجل استعمالهما لنفس الوظيفة بذلا لجهد إضافي[3].وقبل أن تُعنى هذه الدّراسة بتحليل وضعية التعدّد اللّغوي في الجزائر لابدّ من الوقوف عند الأسباب التي أدّت إلى هذه الوضعية ومن أهمّها ما يلي:[4]

- **الاستعمار:** يشكّل الاستعمار أهمّ الأسباب، وغالبا ما يشكّل عبئا ماديّا ومعنويّا. فبعد الحرب العالمية الثانية تمكّنت الدّول من الحصول على استقلالها، غير أنّ لغات المُستعمِر ظلّت في الغالب إمّا اللّغة الرّسميّة (كما هو حال معظم بلدان افريقيا)، أو إحدى اللّغات المهيمنة

---

[1] محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 54.

[2] المرجع نفسه، ص: 55.

* التفرد اللّغوي المقابل العربي للفظ الأجنبي Unilingue وهو يصدق على الوضعيّة اللّسانية المتميزة باستعمال أهل البلد للغة واحدة للتعبير عن مختلف التجارب اليومية والعلمية. محمّد الأوراغي: التعدّد اللّغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي،مطبعة النجاح الجديدة، الرّباط–المغرب، ط1، 2002، ص: 09.

[3] محمّد الأوراغي: التعدّد اللّغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، ص: 09.

[4] محمّد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص 59-61.

على مختلف القطاعات الحسّاسة كالاقتصاد والتجارة والمالية (وهو حال معظم دول شمال إفريقيا).

- **العامل الاقتصادي**: تؤدّي العوامل الاجتماعية كالفقر والبطالة إلى هجرة عدد من السكان في اتّجاه بلدان أوربية، حيث ارتفع الطلب على اليد العاملة ممّا نتج عنه تعدّد لغوي في أغلب هذه الدّول.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى العلاقة بين التعدّد اللّغوي والتخلّف الاقتصادي، حيث يؤكد فلوريان كولماس هذه المسألة في كتابه (اللّغة والاقتصاد) قائلا: " إنّه من المُستبعد أن يكون المستوى المرتفع من النموّ الاجتماعي والاقتصادي مُتوافقًا مع التعدّد اللّغوي وهذا الرّأي يعكس اعتقادا شائعا عند كثير من المُخطّطين اللّغويين يستند إلى تلك الدّرجة العالية من التوافق بين الأحادية اللّغوية الفعليّة والتطوّر الاقتصادي الحاصل في البلاد المصنّعة "[1] وهذا ما يفسّر وجود العديد من اللّغات في البلدان المتخلّفة. " فعدد اللّغات في الدّول الصناعيّة يكون في خانة الآحاد، بينما يكون بالدّول النّامية في خانة العشرات أو المئات"[2] فكلّما كانت الدّول تستخدم عددا أقل من اللّغات كلّما ارتفع الإنتاج الصّناعي لهذه الدّول. لذا سعت معظم الدّول الغربية إلى الدّفاع عن فكرة التفرّد اللّغوي ومحاولة اختراع لغة عالمية مشتركة بغية تسهيل عمليّة التواصل، وقد تبلورت هذه الفكرة في اختراع لغة الإسبرانتو* (مع أنّ التّجربة باءت بالفشل)[3].

ويأخذ التعدّد اللّغوي في العالم أشكالا ونماذجا متنوّعة حدّدها لويس جان كالفي فيما يلي:[4]

---

[1] فلوريان كولماس: اللّغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص: 34.

[2] المرجع نفسه، ص: 34.

* ظهرت في القرن السابع عشر في أوروبا، فكرة تعتقد أنّه يمكن حل المشاكل التي يفرضها التعدّد اللّغوي في المختبر وذلك باصطناع لغة عالميّة يسمّيها لويس جان كالفي "وهم الحل المسالم" لاستحالة تحقّق الفكرة.

[3] ينظر: عبد العلي الودغيري: لغة الأمّة ولغة الأمّ، عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعيّة والثقافيّة، ص: 42.

[4] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص: 88-91.

أ. **التعدّديّة اللّغوية ذات اللّغة الوحيدة الغالبة:** تنطبق هذه الوضعية على فرنسا، حيث توجد أكثر من ثلاثين لغة (للأقليّات) تظهر على شكل ازدواجية (كورسيكا، الألزاس، كاتالونيا) التي تواجه لغة غالبة (الفرنسية)، حيث جعلها التاريخ لغة الدّولة التي يتكلم بها السواد الأعظم من النّاس، فلا توجد لغة تحلّ محلّ الفرنسية.

ب. **التعدّدية اللّغوية ذات اللّغات الأقلية الغالبة:** ينطبق هذا الوضع على دول المغرب العربي سيما الجزائر حيث تقدّم لنا الجزائر خلافا للصنف الأوّل (تعدّدية مع لغة غالبة) وضعا مغايرا، ففي الجزائر تمثل الأمازيغية أقليّة ضخمة (30%فئة) بينما تعدّ العربية الرسمية لغة غالبة من الناحية الاجتماعية والسياسيّة، وتقاسمها الفرنسية طغيانها الثقافي. لذلك تتميّز الجزائر بوجود أربع لغات* تؤدّي وظائف متنوّعة، فإذا كانت الفرنسية في الصنف الأوّل لغة غالبة من وجهة نظر إحصائية نظرا لعدد المتكلّمين بها، ومن وجهة نظر سياسة اجتماعية لأنّ الفرنسية لغة السّلطة ورمز السّيادة السّياسية والثقافية. فإنّ الفرنسية لا تحتل هذه الصفة في الجزائر سيما بعد سياسة التّعريب.

2. الازدواجية اللّغوية والثنائية: إشكالية المصطلح

إنّ الباحث في مجال اللّسانيات الاجتماعية يواجه صعوبة كبيرة في التّمييز المنهجي بين مصطلحي الازدواجيّة والثنائية، نظرا للأهمية الكبيرة للمصطلحين "وطبيعتهما الإجرائيّة في مقاربة مجموعة من الظواهر اللّغوية"[1]. لذا ارتأيت أن أقف عند كلّ من مفهوم الثنائية والازدواجية، ثم الفصل المنهجي بين المصطلحين. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا الخلط بين المفهومين لا يقتصر على الباحثين العرب فقط بل يمتد إلى أعمال الغربيين كذلك.

* العربية الفصحى و اللّهجات الجزائرية و الأمازيغيات واللّغة الفرنسية.

[1] محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 71.

أ. **الثنائية:** تكاد معظم الدّراسات الغربية تتفق على أن الثنائيّة تعني قدرة الفرد على استخدام لغتين مختلفتين. " أي قدرة الفرد على الحديث والتعبير بلغتين مختلفتين نظاما وصرفا ومعجما"[1]. أمّا المعاجم الغربية فترى أنّ مصطلح الثنائيّة (Le bilinguisme) يشير إلى الفرد الذي يتكلّم لغتين، أو الدّولة التي توجد فيها لغتان كبلجيكا وكندا[2]. ويعرّفها ميشال زكرياء بأنّها "الحالة اللّغوية التي يستخدم فيها المتكلّمون بالتناوب وحسب البيئة والظروف اللّغوية لغتين مختلفتين' فهي الوضع اللّغوي لشخص ما أو لجماعة بشريّة معيّنة تتقن لغتين وذلك من دون أن يكون لدى أفرادها قدرة كلاميّة مميّزة في لغة أكثر ممّا في اللّغة الأخرى"[3]. من خلال هذه التعريفات أستنتج أنّ الثنائيّة اللّغوية: تعني قدرة الفرد على استخدام لغتين مختلفتين لا ينتميان إلى أصول مشتركة (بلجيكا وكندا) كما أنّ هذه التعريفات تقرّ وجود ثنائية خاصة بالفرد وثنائية على مستوى الدّولة.

ب. **الازدواجية:** يعدّ اللّغوي الألماني كارل كرمباخر Karl Krumbacher من الأوائل الذين تطرّقوا إلى هذه الظّاهرة من خلال كتابة الموسوم بـ " مشكلة اللّغة اليونانية الحديثة المكتوبة".

حيث أشار بشكل خاص إلى اللّغتين اليونانية والعربيّة، ودعا اليونانيين إلى تبنّي العامية كلغة قومية والعرب إلى ترك اللّغة العربية الفصيحة وتبنّي العامية[4] حيث ميّز هذا الباحث بين مستويين لغويين: مستوى فصيح والآخر عامي.

وفي عام 1959 استخدم اللّساني الأمريكي شارل فرجسون (Charles Ferguson) مصطلح الازدواجيّة اللّغوية (Diglossie) ، فقد عرّف هذه الأخيرة على أنّها العلاقة الثابتة

---

[1] آمنة إبراهيمي: وضع اللّغة العربية بالمغرب،وصف ورصد وتخطيط، ص: 22.

[2] محمّد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 72.

[3] ميشال زكرياء: قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغويّة اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثيّة، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط1 ،1993، ص: 35.

[4] آمنة إبراهيمي: وضع اللّغة العربية بالمغرب،وصف ورصد وتخطيط، ص: 19.

بين ضربين لغويّين بديلين ينتميان إلى أصل جيني واحد، أحدهما راق (كالعربية الفصحى) (والآخر وضيع كالعاميات)[1].

وفي معجم اللّسانيات الحديثة يُشير مصطلح الازدواجيّة إلى وجود أكثر من مستويين للّغة، جنبا إلى جنب في مجتمع من المجتمعات بحيث يُستخدم كل مستوى من مستويات اللّغة في أغراض معيّنة ويُسمّى الوضع اللّغوي في هذه الحالة "الازدواجيّة اللّغوية"ويكون أحد هذه المستويات اللّغويّة عادة أعلى مركزا ما يسميه فرجسون بالمنوّعة العليا [الراقية] (High variety) وتستعمل في المكاتبات الرسميّة والتّعليم والعبادة، أمّا المستوى الآخر فهو أقلّ رتبة المنوّعة السفلى [الأدنى / الوضيع] (Low Variety) ويستعمله الأفراد في حياتهم اليومية ومعاملاتهم الاجتماعيّة[2]، فهذان الضّربان اللّغويان (الأعلى والأدنى) لديهما مجالات وظيفيّة يظهرها الجدول الآتي:[3]

الوظائف	الضرب الراقي	الضرب الوضيع
المواعظ والعبادة	+	
الرسائل الخاصة	+	
الخطب السياسية	+	
الدروس الجامعية	+	
الشعر	+	
الأدب الشعبي		+
المناقشات الخاصة		+

يبدو من خلال هذا الجدول أنّ لكلّ ضرب لغوي مجاله الوظيفي، فالمنوّعة العليا تُستعمل في دور العبادات والخُطب السّياسيّة، والأمر نفسه بالنّسبة إلى الدّروس والمحاضرات الجامعيّة، ويصدق الأمر نفسه على الشعر بعدِّه خطابا جماليا راقيا. أمّا المنوعة السفلى فتستخدم في العلاقات

[1] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللّغوية، ص: 78.

[2] سامي عيّاد حنا وآخرون: معجم اللّسانيات الحديثة إنجليزي عربي، مكتبة لبنان، 1997، ص: 39.

[3] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللغويّة، ص: 78.

الخاصة والتواصل بين الأصدقاء[1]، إلا أنّ هناك وظائف يتداخل فيها المستويان الأعلى والأدنى وسيتم تحليل تلك الوظائف حينما يتطرّق البحث إلى المعايير التي حدّدها فرجسون للتمييز بين هذين المستويين.

ورغم كلّ الدّراسات التي أجريت حول مصطلح الازدواجيّة إلا أنّه لا يحظى باتّفاق حول مفهوم محدّد، فبعضهم يطلقه على وجود مستويين لغويّين ينتميان إلى أصل جيني واحد (كالعربية/ العامية) وبعضهم يطلقه على وجود لغتين مختلفتين (عربية/ فرنسية). فنجد مصطلح الازدواجية في اللّغة الفرنسية يقابل اللّفظ الأجنبي Bilinguisme [2].

ويُعرّف كمال بشر ظاهرة الثنائيّة اللّغويّة قائلا: " هي وجود نمطين من اللّغة يسيران جنبا إلى جنب في المجتمع المعيّن يتمثل النّمط الأوّل فيما أشرنا إليه وأطلقنا عليه المصطلح: 'اللّغة النموذجية' والثاني ما جرى العُرف على تسميته : 'اللّغة المحكية'، وقد يُسمّى الأوّل أحيانا اللّغة 'الرسميّة Formel 'والثاني ' اللّغة غير الرّسميّة Informel"[3].

في حين يُفضل البعض استعمال مصطلح الازدواجيّة(Diglossia) بالمعنى الذي قدّمه فرجسون، أي وجود مستويين لغويين لهما وظائف محدّدة، بينما يُفضل البعض الآخر استخدام مصطلح(Le bilinguisme) للإشارة إلى وجود لغتين لا تنتميان إلى نفس اللّغة[4].

وفي عام 1967 جاء اللّساني الأمريكي جوشوا فيشمان(Joshwa Fichman) وأقام مقابلة جعل فيها الثنائيّة اللّغويّة في قدرة الفرد على استخدام عدد من اللّغات ممّا يدخل في باب اللّسانيّات النفسيّة، وجعل فيها الازدواجيّة اللّغويّة في جهة أخرى (وهي استخدام عدد من اللّغات

---

[1] ينظر: محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 89-90.

[2] الجيلاني بن يشو: دراسات في اللّسانيات التطبيقية، ص: 138.

[3] كمال بشر: علم اللّغة الاجتماعي، دار غريب للطّباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 1997، ص: 186.

[4] محمّد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 73.

في مجتمع ما) ممّا يدخل في باب اللّسانيّات الاجتماعيّة، وهذه المقابلة يُعدّل فيها تصوّر فرجسون في مسألتين أساسيتين:[1]

أولا: لا يولي فيشمان عناية كبيرة لوجود شفرتين لغويتين مختلفتين(قد يكون هناك أكثر من شفرتين).

ثانيا: يفترض فيشمان أنّ الازدواجيّة اللّغويّة قائمة على وجود اختلاف وظيفي بين لغتين مهما كانت درجة هذا الاختلاف طفيفة جدا أو عميقة جدا، ولا شرط لوجود العلاقة الجينية بين الشكلين.

وعليه نجد فيشمان يلحق مصطلح الازدواجيّة(La diglossie) بالمجال السوسيولساني، في حين يحصر مصطلح الثنائية في المجال النفسي والتربوي[2] فلا "يمكن أن نتحدّث عن الازدواجيّة إلا عند وجود شكلين لغويين مستعملين، ويشغلان وظائف مختلفة. إنّه يميّز بين الثنائيّة كفعل فردي مرتبط بالسيكولسانيات، وبين الازدواجيّة كفعل اجتماعي وظيفي في مجال السوسيولسانيات"[3].

وعليه يتبنى البحث مصطلح الازدواجية(La diglossie) وذلك لارتباطه الوشيج بمجال اللّسانيات الاجتماعيّة، بالإضافة إلى استناده على منطق له ما يُبرّره. 'فلفظ الازدواجية' له علاقة بطبيعة مفهومه الدّال على وجود زوجين متلازمين من استعمال لغة واحدة (لغة/ لهجة- مستوى أعلى/ مستوى أدنى) وهو ما يتفق مع مصطلح(Diglossie)في علم اللّغة الاجتماعي. أمّا

[1] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللّغوية، ص: 80.

[2] يذهب أغلب الباحثين إلى أن مفهوم الثنائية نشأ في أحضان علم النفس وعلوم التربية، وذلك بهدف البحث في أثر تعلّم اللّغة الأجنبيّة على قدرات الطفل الذهنيّة، وتحديد السن التي يجب أن يتلقى فيها الطفل لغة ثانية والآثار النفسيّة المترتبة على ذلك. محمّد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانيّة، ص: 74.

[3] محمَّد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 76.

لفظ 'ثنائيّة' الدّال على وجود لغتين متمايزتين وليس على مستويين من لغة واحدة، ففي اختياره مراعاةٌ لمنطق التسلسل التعددي بين ما قبله وما بعده المُراعَى أصلا في المصطلح الأوروبي: [1]

Unlinguisme , Bilinguisme , Trilinguisme , ...Plurilinguisme

تعدّدية ثلاثية ثنائية أحادية

وهذا ما اتّفق عليه معظم علماء السوسيولسانيات.

لقد مثّل فرجسون لوضع الازدواجيّة اللّغويّة باستعمالات العربيّة الفصيحة واللّهجة العاميّة، والكتاريفوسا Katharevoussa والديموتية Demotic الإغريقيتين، وبالألمانيّة والسويسرية الجرمانيّة في سويسرا إضافة إلى الفرنسيّة والكريول* في هايتي[2].

فهذه العيّنات اللّغويّة تتميّز كلّها بازدواجيّة لغوية تقتضي منوّعتين، المنوعة العليا والمنوعة السفلى. لذا وضع فرجسون مجموعة من المعايير للتمييز بين المنوّعتين ويوضح المخطّط الآتي ذلك جيدا[3].

[1] عبد العلي الودغيري: لغة الأمة ولغة الأم، ص: 198.

* الكريول هي خليط من لغات ولهجات مختلفة اصطنعها السود المرحّلون إلى أمريكا للتواصل فيما بينهم، ثمّ تطوّرت بعد ذلك لتصبح لغة مستقلّة معجمها غني وتُعدّ لغة عاديّة. محمّد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 86-87.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 19-20.

[3] محمّد نافع العشيري: مفاهيم و قضايا سوسيولسانية، ص: 87.

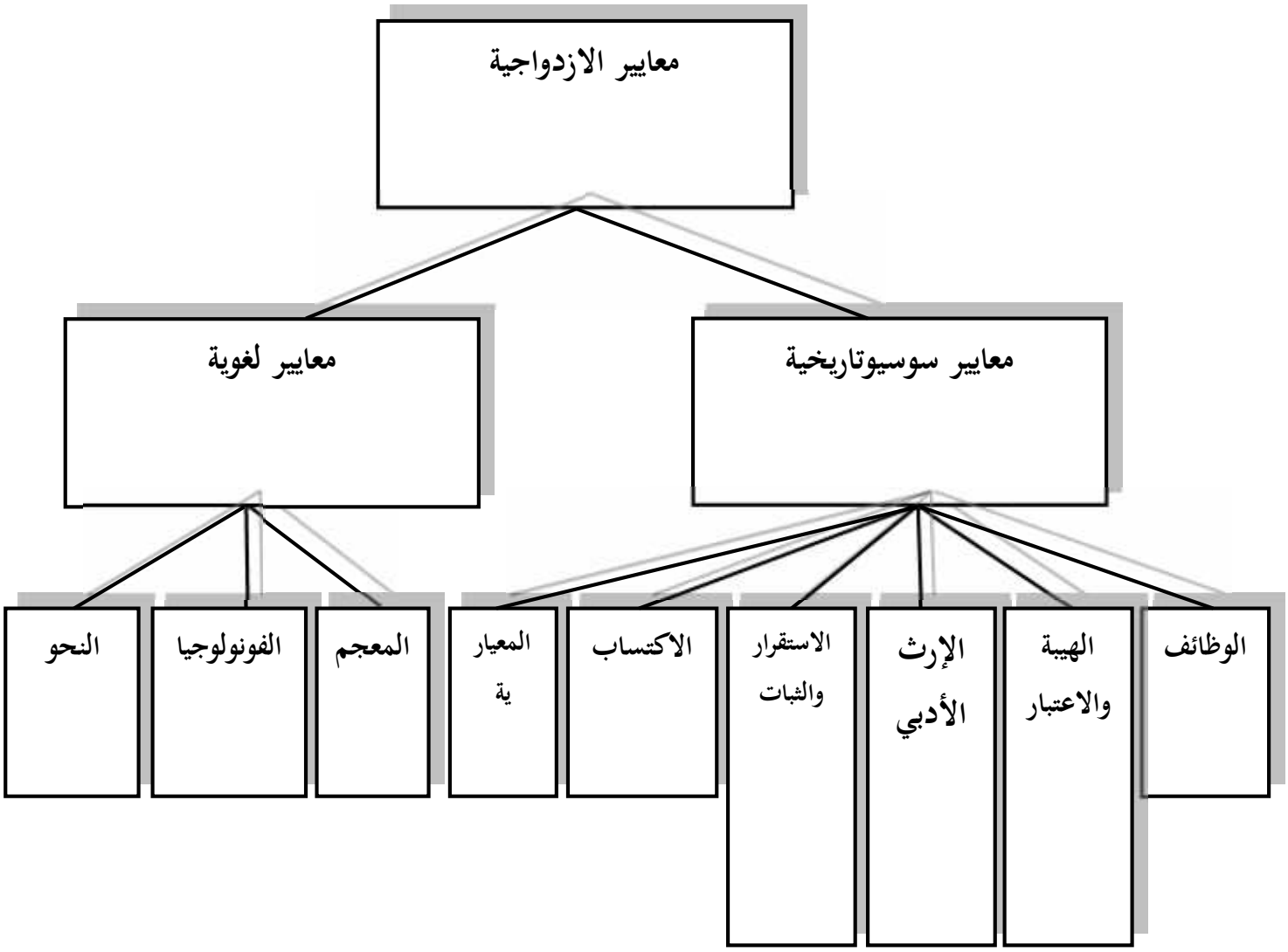

1.3 المعايير السوسيوتاريخية [1]

أ. **الوظائف Functions**: تحظى كلّ من المنوّعة العليا والمنوّعة السفلى بوظائف خاصة، ففي مواقف محدّدة تكون النوعيّة العالية وحدها ملائمة، وفي مواقف أخرى تكون النوعيات المحلية ملاءمة[2]. لذا تضطلع المنوّعة العليا بالوظائف الرّسمية، فهي لغة الدّولة والمدرسة والإعلام، في حين تؤدّي المنوّعة السفلى وظيفة التواصل اليومي بين الأفراد. وليس ثمّة ما يمنع في العالم العربي مثلا أن ينتقل المتكلم من نوعية إلى نوعية أخرى في بعض المواقف، فالمحاضرات الجامعيّة تكون بالفصحى

[1] محمّد نافع العشيري: مفاهيم و قضايا سوسيولسانية،ص: 87-93.

[2] محمد حسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي، ص: 232.

(سيّما في العلوم الإنسانية) لكن مناقشتها تتم بالعاميّة[1] ومع ذلك فإنّ استعمال إحداهما مكان الأخرى يكون بمثابة خرق للعادات الاجتماعية ومثاراً للسّخرية، فهذه حالة تتجاوز الحدود الصارمة التي وضعها فرجسون بين المتنوعتين[2].

وقبل أن أنتقل إلى المعيار الثاني لابدّ من الإشارة إلى النّقد الذي قدّمه لويس جان كالفي إلى فرجسون فيما يتعلق بمعيار الوظيفة. فإن كان فرجسون يلحّ على مفهوم الوظيفة في تحليل الفروق بين المنوّعتين العليا والسفلى، فإنّ كالفي يشير إلى معيار آخر وهو السلطة. فليس كافيا تحليل الفوارق اللّغوية الموجودة اعتمادا على معيار الوظيفة والرّقي، كأن يُقال إنّ للفرنسية وظائف ليست للّغة المزيج، لأنّ الرّقي والوظيفة اللّتان تحظى بها الفرنسية يعود إلى أسباب تاريخيّة واجتماعيّة مرتبطة بشكل السّلطة، وهي أمور لم يتطرّق إليها فرجسون[3].

ب. الهيبة والاعتبار[G]: إنّ ما يُعطى للمنوّعة العليا سمة الهيبة والاعتبار، هو قيامها بوظائف هي في عرف المجتمع وظائف سامية، ويُزكي هذا الإحساس الاعتقاد الرّاسخ بالجمال والمنطقية اللتان تحظى بهما المنوّعة العليا بالإضافة إلى قدرتها على التعبير عن الأفكار والعواطف، حتى لولم تكن مفهومة من الجميع، حيث يوجد من يفضّل الاستماع إلى الخطابات السياسية بواسطة العربيّة الفصحى، ويُعزى هذا التفضيل بالنسبة لفرجسون إلى ارتباط النوعية العليا بالدّين[4].

---

[1] محمدحسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي،ص: 233.

[2] ينظر: محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 90.

[3] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص: 81.

[*] يوجد من يفضل استعمال مصطلح الحظوة Prestige كالباحث المغربي أحمد سعود في مقاله الموسوم بـ: الدجلوسيا في المغرب (مقال)، مجلة بصمات،ملف العدد: التعدد اللّغوي بالمغرب، ط1، 2009، ص: 69.

[4] أحمد سعود: الدجلوسيا في المغرب، ص: 69.

ج. **الإرث الأدبي**: إنّ جلّ الأعمال الأدبيّة الكبرى قد كُتبت بهذه المنوّعة العليا. فمعظم التراث العربي منذ العصر الجاهلي إلى الآن قد كتب بالعربيّة الفصحى، والأمر نفسه ينطبق على اليونانية، فكلّ الملاحم والأعمال الفلسفية والأدبية قد كتبت باللّغة اليونانية الكلاسيكية.

د. **الاكتساب Acquisition** : تختلف طرق اكتساب المنوعتين العليا والسفلى، فيكتسب الطفل العامية بطريقة عفويّة من محيطه (البيت، الشارع، الوالدان...)أمّا العربية الفصحى فيكتسبها بطرق منظّمة عبر وسائل التّعليم الرسمي (في المدرسة تحديدا).

هـ. **المعيارية Standardisation**: لاحظ فيرجسون في العيّنات الأربع أنّ اللّغات العليا هي لغات معيارية، أي لها قواعد ومعاجم مختصة، في حين تفتقر المنوّعات السّفلى إلى هذه الخاصية. فعلى المستوى الكتابي مثلا يمكن لجملة ما في الدارجة الجزائرية أن تكتب بطرق شتى، ولا يمكن الحكم عليها بالصّحة أو الخطأ، لأنه لا توجد قواعد تضبط هذه المنوّعة السفلى.

– ذهب الاولاد إلى المدرسة.

– لولاد راحو للمدرسة.

Lawlad rahaw lilmadrassa

و. **الثبات The stability**: يلحّ فيرجسون على أنّ الازدواجيّة حالة مستقرّة، تستمرّ لعدّة قرون. لذا يرتبط هذا المبدأ أشدّ الارتباط بالمعيار السابق، لأنّ المعيارية هي التي تعطي للمنّوعات العليا هذا الاستقرار بخلاف المنوّعات السفلى التي لا تخضع للقواعد الصارمة وتطوّر ذاتها باستمرار.

2.3 . المعايير البنيوية[1]

أ. **النحو The grammar**. يُلاحَظ على نحو المنوّعة العليا سمة التعقيد، أي وجود نسق إعرابي خاص بالأسماء والضّمائر وأسماء الموصول لا وجود له في المنوّعة السفلى، وأبرز الأمثلة على ذلك[2]:

اختفاء المثنى، فالمعروف أنّ الفصحى تُثني أسماء الذوات، والضمائر وأسماء الموصول والأفعال، أمّا معظم اللّهجات الحديثة فتغيب عنها هذه الخاصية نحو:

- هذان الولدان اللذان يسافران معكما (العربية الفصحى)
- هذوهما الزوج أولاد لي يروحو معاكم (اللّهجة الجزائرية).

فالمُلاحظ على هذين المثالين أنّ الاسم الموصول يلزم حالة واحدة هي "اللي" أمّا في الفصحى فتختلف صيغته إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا. إذ يُقال في معظم اللّهجات الحديثة الرجل اللي، المرأة اللي، والرّجلان اللي، والرّجال اللي. في حين يطابق اسم الموصول موصوفه (في الفصحى)، مثل: الرجل الذي، المرأة التي، الرجال الذين...الخ.

ب.**المعجم**:تتميّز كل من المنوّعتين العليا والسفلى بمفردات خاصة بها، وليس غريبا أن تتضمن المنوّعة العليا مفردات تقنية وعلمية، في حين تفتقر المنوّعة السفلى لهذه المفردات. ويستشهد في هذا المجال بالوحدتين "شاف" و "رأى" حيث لا تستخدم "رأى" أبدا في الأحاديث اليومية، كما أنّ "شاف" لا تستخدم في الكتابات العربيّة[3].

3.نقد فرجسون

إنّ نظرة خاطفة حول الدراسات المعاصرة للازدواجية تفرض وجود أنواع من التطوّرات لا تخضع للمعيار الصارم الذي وضعه فرجسون. وفرجسون نفسه يُقرّ:" بأنّ الصّيغة الكلاسيكية

---

[1] ينظر:محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 94-95.

[2] ينظر: محمد حسن عبد العزيز: علم اللغة الاجتماعي، ص: 310.

[3] أحمد سعود: الدجلوسيا في المغرب (مقال)، مجلة بصمات، ملف العدد: التعدد اللغوي بالمغرب، ط1، 2009، ص: 70.

للازدواجية المعيار، لا تستطيع أن تحيط بكلّ أمثلة التعدّد اللّغوي، أو بكلّ الاختلافات الوظيفية للّغة"[1].

حيث تتعزّز مكانة اللّغة المعيار إذا ما وُظّفت بالفعل في مجتمعات أخرى، ومثال ذلك انتشار الإنجليزية في معظم دول العالم وإن لم تتعزّز مكانتها عالميّا، فإنّ وظائفها ستنحسر وتصبح فقط لغة للتّعليم أو لأداء الشعائر الدينية، ولا تستخدم فعالية في المجتمع[2]. كما أشار إلى احتمالية عدم الاستقرار في وضع الازدواجيّة اللّغويّة.وهذا إذا "وجد مركز اتّصالي واحد في الجماعة الكلامية (مركز إداري أو اقتصادي) أو وجدت عدّة مراكز في منطقة لهجية واحدة فإنّ تلك اللّهجة سترتقي إلى صفة اللّغة المعيار، وهذا ما توقعه فرجسون للّغة العربيّة، أي أن ترقى لهجاتها المحلية فتصبح لغات معيارية بنيتها الأساسية من العامية معجم مكثّف من الفصحى"[3].

لكن قد تزحف المنوّعات السفلى (اللّهجات) فتجهز على اللّغات المعيارية كما حدث مع اللاتينية حينما عوضت باللّهجات الأوروبية كالفرنسية والألمانية والإسبانية...الخ.

ومن بين الانتقادات التي وُجّهت إلى فرجسون مفهوم الترابط السلالي، حيث وسّع فيشمان هذا المفهوم بعيدا عن الأصول الجينيّة للّغات واقترح مفهوما آخر للازدواجية.

5.الازدواجية الموسّعة Extendel Diglossia

بعد أن ميّز فيشمان بين مصطلحي الازدواجية والثنائيّة اللّغوية قام بتوسيع مفهوم الازدواجية، ولم يعد الأمر مقتصرا على وجود منوّعتين أو أكثر تنتميان إلى نفس الأصل السلالي. بل إنّ الازدواجيّة تشمل كل نسقين لغويين –حتى وإن لم ينتميا إلى أصل واحد– يتعايشان أو يتصارعان في مجتمع معيّن كما هو الحال بين السنسكريتية وكنّادا في الهند[4].

[1] محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 96.

[2] محمد حسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي، ص: 241.

[3] المرجع نفسه، ص: 241.

[4] محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 100.

ويرى فيشمان أن العلاقة بين المنوّعتين العليا والسفلى (مفهوم الترابط السلالي) لا تخرج عن أربعة أصناف[1]:

أ. منوّعة عليا ومنوّعة سفلى (دارجة) وهما مترابطان سلاليا كما هو الحال في العالم العربي مثلا

ب. منوّعة عليا ودارجة، لكنّهما غير مترابطتين سلاليا، مثل العبرية واليديش.

ج. منوّعة مكتوبة ومنطوقة، ودارجة وهما غير مترابطتين سلاليا مثل العلاقة بين الإسبانية والكواريني في البرغواي.

د. منوّعة مكتوبة ومنطوقة ودارجة وهما مترابطان سلاليا كما هو الحال بين الألمانية الكلاسيكية والألمانية السويسرية في سويسرا.

والملاحظ في تصنيف فيشمان هو توسيع مفهوم الازدواجية اللّغويّة على عكس فرجسون الذي ربط خاصية استقرار الازدواجية لقرون طويلة بشرط واحد، وهو وجود نخبة متعلّمة، أي وجود فئة محدّدة من المجتمع[2]. حيث إنّ الازدواجية تظل مستقرة، طالما أنّ المجتمع وأطفاله يظل محدود التمدرس، فتظلّ الصيغة السفلى الأداة الأساسية للحديث العادي في الجماعة أو في حال تمدرس فئة كبيرة، فإنّ هناك اتجاها نحو صيغة شبه معيارية مبنية على لغة المدرسة تصبح هي وسيلة التخاطب[3]. على عكس فيشمان الذي وسّع مفهوم الازدواجية ليشمل المجتمع ككل، فمزج بين مفهومي الازدواجية والثنائية، والجدول الآتي يوضّح عنوان مقالته الموسومة بـ:

[1] محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 101.

[2] ينظر: محمد نافع العشيري: المرجع نفسه، ص: 101.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص: 22.

الثنائية اللّغوية مع الازدواجية أو من دونها، والازدواجية اللغوية مع الثنائية أومن دونها[1].

أ. ازدواجية وثنائية	ج. ثنائية دون ازدواجية
ب. ازدواجية دون ثنائية	د. لاثنائية ولا ازدواجية

أ. ازدواجية وثنائية: إنّها تعني قدرة جميع أفراد المجتمع على استعمال نسقين لغويين مختلفين، في الوقت نفسه تُحدِّد المعايير السوسيولسانية وظيفة كل نسق على حدة فتسند إلى إحداهما صفة المنوّعة العليا، وتُسند للأخرى صفة المنوّعة السفلى. وتنطبق هذه الوضعية على البرغواي حيث إنّ غالبية السكان يتقنون الإسبانيّة، بالإضافة إلى لغة محليّة هي الكواريني، إلاّ أنّ هذه الأخرى تبقى ذات وظائف سوسيولسانية بسيطة (المحادثات العائلية) مثلا في حين تحظى الإسبانية بوظائف اللّغة الرسميّة، فهي لغة المدرسة والإدارة والأدب[2]. كما أنّ هناك الكثير من الوضعيات التي تستجيب لهذا التصنيف (الازدواجيّة والثنائية).

ب. ازدواجية دون ثنائية: تنطبق هذه الوضعية على مجتمع توجد به لغتان أو أكثر، حيث تمثّل كل مجموعة لغويّة وحدة منغلقة انغلاقا تاما، وتحيل هذه الوضعية على روسيا القيصرية، حيث كان النبلاء يتحدّثون اللّغة الفرنسية، في حين كان العامة يتحدّثون اللّغة الروسية، فأدّى ذلك إلى انعدام التواصل نتيجة الطبقيّة ممّا حال دون وجود مجموعة لغويّة متجانسة[3].

ج. ثنائية دون ازدواجية: ينطبق هذا الوضع على أوربا إبّان الثورة الصناعية حيث كان أرباب العمل وأصحاب رؤوس الأموال يشكّلون مجموعة لغويّة مستقلة عن طبقة العمّال، أي وجود وضعية شبيهة بالوضعية السابقة (ازدواجية دون ثنائية) غير أنّ نتائج التصنيع والتطور

[1] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسياسات اللّغويّة، ص: 80.

[2] محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 102.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص: 103.

التكنولوجي جعل اليد العاملة تهجر بنياتها التقليدية وتكتسب اللّغة الجديدة التي تتواءم مع المجتمع الصّناعي، في غياب معايير سوسولسانية صارمة تحدّد مجالات استعمال كل منهما[1].

د. لاثنائية ولا ازدواجية: هذه الوضعية لا تنسحب إلاّ على مجموعات صغيرة وبدائية [والتي لا تعرف إلاّ لغة واحدة ولا تُستعمل إلاّ هذه اللّغة] تفتقد إلى العلاقات المعقّدة، كما تفتقد لمنوّعات خاصة. ورغم الدّراسات الكثيرة التي تعرّض إليها مفهوم الازدواجية وخضوع هذا المفهوم لتطوّرات مختلفة بسبب تنوّع الوضعيات اللّغويّة على يد فيشمان، إلا أنّ الملاحظ هو غياب المعايير الحاسمة التي تفصل المنوعتين العليا والسفلى، وهذا ما أشار إليه لويس جان كالفي حيث ركّز كثيرا على معيار السّلطة.

إلا أنّ نقد كالفي لفيشمان وفرجسون لا يظهر فقط معيار السّلطة بل يشمل أيضا ما يسمّيه كالفي **بالازدواجية المتداخلة** التي تظهر في الدّول حديثة العهد بالاستقلال، بمعنى وجود ازدواجيات يتداخل بعضها في بعض وتانزانيا خير من يجسّد ذلك، فتظهر ازدواجية أولى بين اللّغة الموروثة على الاستعمار وهي (الإنجليزية) واللّغة الوطنية وهي اللّغة السواحلية، وتوجد ازدواجية ثانية السواحلية (التي ليست لغة أمّ إلا لأقلية من السكان) واللّغات الإفريقية الأخرى.

وهذا المثال وغيره من الأمثلة يمرّ الوصول إلى السّلطة عبر اكتساب اللّغة الرسميّة (الإنجليزية أوالفرنسية) ولكن اكتساب اللّغة الإفريقية الغالبة يمنح شكلا آخر من أشكال السلطة، لذا تشكل الإنجليزية في تانزانيا ضربا (راقيا) في مقابل (السواحلية) التي تشكّل بدورها ضربا راقيا في مقابلة اللّغات الأخرى ممّا يشكل ازدواجية متداخلة[2].

وإذا كان فرجسون يرى بأنّ الازدواجية هي مقابلة بين ضربين لغويين في مجتمع واحد، إلا أنّه حصر الازدواجية اللّغوية في قطر واحد.

[1] محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية ،ص: 104.

[2] لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسياسات اللّغوية، ص: 82.

رغم وجود ازدواجية **ترابية– سياسية** ميّزت وضع اللّغة العربيّة فهي تحظى بوضع قطري من جهة (لغة رسمية في بلد معيّن) له حدوده الترابية، وهي في دور جامع من جهة أخرى بين البلدان العربية. ولعلّ هذا الاتّصال الترابي وغيره من وسائط الاتّصال الأخرى، (الإعلام مثلا) يساهم في نشر العربية عبر الحدود وفي تقريب تنوّعاتها ولها –الازدواجية– فوائد اتّصالية اقتصادية كبيرة[1].

وهو ما يفنّد المعيار الصّارم (استقرار الازدواجية اللّغوية) الذي وضعه فرجسون في حديثه عن الازدواجية اللّغوية.

5. الازدواجية اللّغوية ظاهرة قديمة في العربية

إنّ العلاقة بين المستوى الفصيح والعامي هي علاقة طبيعية تعرفها معظم لغات العالم والعربية ليست بمنأى عن هذه العلاقة. بل إنّ الفصحى كانت في إحدى مراحل تاريخها عبارة عن لغة عامية تطوّرت نتيجة لعوامل مختلفة، فالعامية ليست جديدة على العربيّة الفصحى[2]. فاضطلعت العربية الفصحى بدور اللّغة الرّسمية والأدبية للشعراء فكانوا لسان حال قبائلهم، في حين كانت العاميّة لغة الحياة اليومية ف " نشأت هذه الازدواجية في عصر ما قبل الإسلام بين اللّغة الأدبية ولهجات القبائل، إذا كانت الأولى لغة الأدب والعهود والمواثيق، وكانت الثانية لغة التفاهم في الحياة اليومية، ولم يكن هناك فارق كبيربين هذين المستويين التعبيريين. لأنّ اللّهجات ليست لغات مستقلة، وإنّما هي اختلافات صوتية وصرفية بين القبائل تتعلق بظواهر الإمالة والفتح والإدغام والوقف والتصحيح والإعلال وما إلى ذلك من أمورلم تكن عائقا أمام التواصل بين القبائل"[3].

ورغم أنّ ظاهرة الازدواج اللّغوي ظاهرة شائعة تعرفها جميع اللّغات، لكن "تمّ ربطها بالعربية على وجه الخصوص منذ عمل فرجسون وقدوم ما أسماه نوعا 'أدبيا' أو عاليا من أنواع اللّغة العربية

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغوية في البلاد العربية، ص: 35.

[2] أحمد علم الدين الجندي: اللّهجات العربيّة في التراث، الدار العربية للكتاب، تونس، 1978، ص: 132.

[3] سمر روحي الفيصل: المشكلة اللّغوية العربيّة، لبنان، ط1، 1992، ص: 24.

يستعمل في سياقات مخصوصه كالدّين والثقافة والتعليم، ونوعا متدنيا(هو العربية الدارجة مختلف لهجاتها"[1]. ويؤكد صالح بلعيد على التقارب الكبير بين المستوى الفصيح والعامي وضرورة إزالة الفجوات بينها لأنّ " اللّهجات ما هي إلاّ المستوى المتدني من الفصيح وتعمل الكثير من الأمم على التقارب بين المستويين"[2].

من خلال ما سبق أستنتج عددا من الملاحظات:

- شيوع ظاهرة الازدواجية منذ القديم في اللّغة العربيّة.
- يوجد تقارب كبير بين لهجاتها (قديما) ومستواها الفصيح.
- اللّهجة- قديما- ليست إلاّ انحرافا (إما صوتيا أو صرفيا أو نحويا) عن المستوى الفصيح.

لكن السؤال المطروح هنا: ما سبب هذه الانحرافات؟

يقول ابن خلدون "هكذا تغيّرت اللّغات من جيل إلى جيل وتعلّمها العجم والأطفال... ثمّ فسُدت هذه الملكة بمُضر بمخالطتهم الأعاجم وسبب فسادها أنّ الناشئ من الجيل صار يسمع في العبارة عن المقاصد كيفيات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب من غيرهم ويسمع كيفيات العرب أيضا، فاختلط عليه الأمر، وأخذ من هذه وهذه فاستحدث ملكة وكانت ناقصة عن الأولى، وهذا معنى فساد اللّسان العربي، ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللّغات العربيّة لبُعدها عن بلاد العجم من جميع جهاتهم"[3].

[1] محمد غاليم: ملاحظات منهجية لدراسة التعدّد اللّغوي (مقال)، مجلة بصمات،ملف العدد: التعدد اللّغوي بالمغرب، ط1، 2009، ص: 17-18.

[2] صالح بلعيد: يزع بالحاكم مالا يزع بالعالم، دارهومة، الجزائر، د،ت، ص: 56.

[3] عبد الرحمن بن خلدون: المقدّمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1956، ص: 1046.

إذن ظهور المستوى العامي كان نتيجة فساد الألسنة والخروج عن قوائد العربية الصّارمة بسبب مخالطة الأعاجم. أمّا العاميات التي تستعمل اليوم فهي حصيلة التفاعل اللّغوي بين اللّهجات العربية الوافدة من الجزيرة العربيّة وحصيلة للتطوّر الذي طرأ عليها عبر قرون[1].

6. بين دعاة الفصحى ودعاة العامية

ثار نقاش كبير في العالم العربي حول ضرورة اعتماد اللّهجات العربيّة وإحلالها محل اللّغة العربيّة الفصيحة، وقبل الإشارة إلى مواطن الصّراع بين دعاة التلهيج ودعاة الفصحى لابدّ من الوقوف على المفهوم الدقيق للّهجة وشروط انتقالها إلى مستوى اللّغة.

أ. **في الفرق بين اللّغة واللّهجة:** إنّ المُتصفّح للمعاجم العربية لا يكاد يحظى بمفهوم دقيق لكلمة "اللّهجة" فأغلبها يضع كلمة "لهجة" مرادفة لكلمة "لغة".

جاء في معجم "المقاييس في اللّغة" لابن فارس: " اللاّم والهاء والجيم: أصل صحيح يدلّ على المثابرة على الشيء وملازمته. والأصل آخر يدلّ على اختلاط في الأمر. يقال: لَهَجَ بالشيء: إذ أُغرِيَ به وثابر عليه وهو لَهِجٌ، وقولهم: هو فصيح اللّهجة، واللَّهجَة : اللّسان بما يُنطق به من الكلام، وسُمّيت لهجة لأنّه كلاً يَلْهَج بلغته وكلامه، والأصل الآخر قولهم: لَهَوَجْت عليه أمره: إذ خلطته[2].

كما استعرض معجم "لسان العرب" لابن منظور بعض المعاني اللّغوية لمادة لهجَ، منها قوله: " واللّهْجَةُ واللهَجَةُ طرف اللّسان. واللّهجةُ و اللَهَجةُ : جَرس الكلام، ويقالُ : فُلانٌ فصيحُ اللّهْجةِ واللَّهْجَة وهي لُغته التي جُبِل عليها فاعتادَها ونشأ عليها... ولَهوجَ الشيء: خَلَطَه.ولَهْوج الأمر: لم يُحْكِمْهُ ولم يُبْرِمه..."[3].

---

[1] سمر روحي الفيصل: اللّغة العربيّة الفصيحة في العصر الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، 1993، ص: 19.

[2] ابن فارس: معجم مقاييس اللّغة،تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، د ت، مادة لهج ، ص: 214-215.

[3] ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان- د ت، باب لهج، ص: 359-360.

ومن المعاجم المعاصرة التي تطرّقت لكلمة "اللّهجة" معجم "الوسيط" حيث جاء فيه: "اللّهجةُ اللّسانُ أو طَرَفُه. ولغةُ الإنسان هي التي جُبل عليها فاعتادَها. يقالُ: "فُلانٌ فصيح اللَّهجةِ، وصادِق اللّهجَة، وطريقةٌ من طرق الأداء في اللّغة، وجَرسُ الكلامِ"[1].

أمّا اللّهجة في الاصطلاح العلمي الحديث فهي "مجموعة من الصفات اللّغوية تنتمي إلى بيئة خاصّة ويشترك في هذه الصّفات جميع أفراد البيئة"[2].

واللّهجة أسلوب أداء الكلمة إلى السّامع من مثل إمالة الفتحة والألف أو تفخيمها، ومثل تسهيل الهمزة أو تخفيفها، فهي محصورة في جرس الألفاظ وصوت الكلمات، وكل ما يتعلّق بالأصوات وطبيعتها وكيفية أدائها"[3]. ومن هنا يتّضح أنّ اللّهجة هي عبارة عن أسلوب معيّن في الكلام تختص به مجموعة كلامية في بيئة معيّنة.

ومن المعلوم أنّ علم اللّغة لا يفرّق بين اللّغة واللّهجة، بل يدعو إلى ضرورة دراسة اللّهجات وذلك بهدف التعرف على خصائصها بوصفها ظواهر لغوية[4]. فالاهتمام باللّهجات يُعدّ تطويرا للّغة العربيّة الفصحى، وذلك لعدّة أسباب أبرزها ما يلي:[5]

- إنّ الاستعانة باللّهجات تُسهلّ طرائق تلقين العربيّة الفصحى للأطفال ولفت نظرهم إلى أوجه الائتلاف والاختلاف بهدف تبيان الصلات بينهما، لذا "يُملي هذا الموقف المتفهّم للواقع المزدوج الذي يعيشه كل متحدّث باللّغة العربيّة أن نقلع عن الابتعاد عن دراسة اللّهجات العربية وأن نتجنّد لوصفها من باب الاعتراف بغنى الميدان اللّغوي العربي"[6].

---

[1] إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، د ط، 2004، ص: 841.

[2] إبراهيم أنيس: اللّغة بين القومية والعالمية، دار المعارف، مصر، 1970.ص: 16.

[3] صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، 1981، ص: 360.

[4] ينظر: محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 119.

[5] الجيلاني بن يشو: دراسات في اللّسانيات التطبيقية، ص: 153.

[6] أنطوان صياح: دراسات في اللّغة العربيّة الفصحى وطرائق تعليمها، دار الفكر اللبناني، بيروت– لبنان، ط1، 1995، ص: 09.

● لقد اتّفق معظم الباحثين على أنّ المستوى العامي ما هو إلاّ انحراف (صوتي أو صرفي أو نحوي) عن المستوى الفصيح، لكن هذا الانحراف والاختلاف لا يشكّل عائقا أمام العمليّة التواصليّة بين متكلّمي الفصحى وآخرين يتكلّمون باللّهجات المحليّة[1].

وكثيرا ما يستعمل الأفراد العامية –باستثناء الكلمات الأجنبية الدّخيلة- حيث إنّ: "معظم الألفاظ العامية الجزائرية فصيحة إنّما أفسدتها العامّة بألسنتها"[2].

إذن العاميّات ليست بعيدة الهوّة عن الفصحى وحتى إنّ التمييز بين المستوى الفصيح والمستوى العامي لا يعني اتّساع الفجوة، بقدر ما يحمل تمازجا وتفاعلا مستمرّين في مستوى الأصوات والمفردات[3].

وإذا تفحّص الدّارس أمر اللّهجات العربية يجد أنّها يمكن أن تحل محلّ اللّغة العربيّة الفصحى. ولهذا يقع دعاة التلهيج في خطإ كبير حين يتذرّعون بعلم اللّغة ويدعون إلى دراسة العاميّة، فهولم يشر لا من بعيد ولا من قريب إلى ضرورة إحلال هذه العاميات محل الفصحى[4].

وتوجد عدّة معايير وضعها الدّارسون تحول دون انتقال اللّهجة إلى مستوى اللّغة (المعيار).حيث يرى محمّد نافع العشيري أنّ هناك ثلاث خصائص كافية للتمييز بين اللّغة واللّهجة هي:[5]

أ. **التقعيد**: فلا وجود للغةٍ لا تحظى بوصف كاف لنحوها وبلاغتها ووجود كتب تضبط هذه الفعاليات وهذا ما لا يتوفر في اللّهجة .

ب. **الإرث الأدبي والعلمي**: لا يمكن للّهجات أن ترقى إلى مصاف اللّغات دون رصيد أدبي وعلميّ معتبر، يُمكّن المُجتمع المُتحدّث بها الانتقال من المنطوق إلى المكتوب.

---

[1] ينظر : عبد الجليل مرتاض: اللسانيات الجغرافية في التراث اللّغوي العربي، دار العرب للنشر والتوزيع، دت، ص: 19.

[2] عبد المالك مرتاض: العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص: 06.

[3] ينظر: أنطوان صياح: دراسات في اللّغة العربيّة الفصحى وطرائق تعليمها،ص: 07.

[4] محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 119-120.

[5] المرجع نفسه ، ص: 123.

ج. لا يمكن للهجة أن تتحوّل إلى لغة دون دعم سياسي من لدى أصحاب القرار.

أمّا الشروط السوسيولسانية التي تسمح بانتقال لهجة ما إلى مستوى لغة فتتمثّل فيما يلي:[1]

أ. **الانتقاء Selection**: ويعني اختيار منوّعة ما لتصبح لغة معيارية، وهذا الانتقاء إمّا يكون انتقاء لمنوعة لها امتيازات سياسية أو اقتصادية، كما يمكن أن يتمّ اختيار منوّعة ليست ملكا لأية مجموعة كما هو حال 'العبرية' في إسرائيل.

ب. **المعيرة Codification** : وتعني خضوع اللّغة لعملية التقعيد تُهمّ كل الجوانب اللّغوية.

ج. **التأهيل اللّغوي Elaboration of function**: ويُقصد بها استعمال المنوّعة في كلّ الوظائف التي لها ارتباط بالمؤسسات الحكومية والبحوث العلمية، والمجالات الأدبية.

د. **المقبولية Acceptability**: تعني أنّ المنوّعة لا يمكن أن تصبح معيارية إلاّ بقبول المجموعة اللّغويّة، أي كلغة وطنية.

7. الازدواجية اللّغوية في الجزائر

بعد هذا التحديد ينتقل البحث إلى الحديث حول العلاقات بين اللّهجات الجزائرية واللّغة العربيّة الفصحى، وذلك عن طريق استثمار مفهوم الازدواجية التي تطرّق إليها البحث لتحليل ووصف الوضع السوسيولساني في الجزائر بغية الخروج بأفكار تساعد في تخطيط وضع اللّغة العربيّة ، ووضع السّياسات اللّغوية المناسبة.

تُعدّ الجزائر بتنوّعاتها اللّغوية من بين الوضعيات التي حظيت باهتمام العديد من الدّارسين، ومنذ 1830عرف المشهد اللّغوي في الجزائر نقطة تحول بعد دخول اللّغة الفرنسية.

[1] محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 123-124.

فبها تمّ إرساء وتنظيم مجموعة من البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائر، فكانت اللّغة الرسميّة طوال فترة الهيمنة الكولونيالية إلى أن جاءت فترة الاستقلال، فلم تعد الفرنسية تتبوّأ تلك المكانة، ورغم ذلك ظلّت مهيمنة على أغلب القطاعات الهامّة كالمالية مثلا[1].

وبعد أن كانت الجزائر تحظى بحالة استقرار لغوي على مدى قرون طويلة، حيث تقاسمت العربية الفصحى الأدوار والوظائف الاجتماعية مع اللّهجات العربية والأمازيغية، فاضطلعت الفصحى بدور اللّغة الرسميّة في القطاعات الهامة مثل: الإدارة والتّعليم... في حين استمرّت اللّهجات و الأمازيغية في القيام بوظائف الحياة اليومية[2].

ويُطلق محمّد الأوراغي على هذه الوضعية اللّغوية مصطلح 'الازدواجية الخامدة'* وقد أشار فيرغسون إلى أوضاع لغوية من هذا القبيل (الازدواجية المستقرة)، إذ يمكن أن تكون الازدواجية مقبولة ولا يُنظر إليها كمشكل في بعض المجموعات اللّغوية إلى أن تظهر بعض التغيرات في المجتمع مثل انتشار التّعليم والاحتكاك بمجموعات أخرى (اللّغات الأجنبيّة) أو الرّغبة في البحث عن لغة وطنية كرمز للاستقلال والسّيادة[3].

---

[1] جلبير غرانغيوم: اللّغة والسّلطة والمجتمع في المغرب العربي، تر: محمد أسليم، ص: 92.

[2] ينظر:محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 161.

* يميز محمد الأوراغي بين تعدّد لغوي (باعتبار مكانة بعض اللغات المتعايشة في نفس البلدان إلى بعضها الآخر) بين نوعين: أحدهما مستقر والآخر نشيط، **فالخامد** يكون في سياق هيمنة لغة ما (قومية) على باقي اللّغات، لكن جميع هذه اللغات لا تصارع اللّغة القومية مكانتها المتميزة، أما الضّرب **النشيط** فيكون في وضعية لغوية تشهد تعايش عدة لغات إمّا على سبيل التساوي إذا كانت جميعا لغات عالمية متقاربة سياسيا وثقافيا، وإمّا على سبيل التفاضل إذا تواجدت لغات لها مكانة متميزة بالمقارنة إلى مكانة لغة أو لغات أخرى عامية. وهذا النّوع يصدق على الجزائر وجود اللّغة العربيّة واللّغة الفرنسية والأمازيغيات. محمد الأوراغي، التعدّد اللّغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، المغرب، ط1، 2002 ص: 52.

[3] محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 162.

ومثال ذلك الحظوة التي تنالها الفرنسية في الجزائر اليوم بسبب طرق التّعليم، إذ تُدرّس في الجزائر منذ السنة الثالثة ابتدائي، إذ إنّ انتشار التمدرس يشيع معرفتها بين شريحة من السكان أوسع ممّا كان عليه الأمر قبل الاستقلال[1].

فهذا الوضع الجديد دفع عددا من الباحثين إلى إعادة وصف وتحليل المشهد اللّغوي في الجزائر وفق التطوّرات التي عرفها المجال السوسيولساني.

أ. وضعية اللّغات

لا تعرف الخريطة اللّغوية في الجزائر تماثلا في استعمال التنوّعات اللّغوية، فالدّارجات الجزائرية تُهيمن على السوق الشفوية وتحقق تواصلا بين المجموعات اللّغوية المختلفة والعربية الفصيحة واللّغة الفرنسية لاتستعملهما إلاّ أقلية من المُثقّفين والأمازيغية أمازيغيات وهي شتات لها مناطقها النافذة وتأدياتها المختلفة[2].

أ.1 اللّغة الأمازيغية: تعدّ الأمازيغية في الجزائر لغة وطنية رغم أنّها اللّغة الأمّ في المناطق الأمازيغية، وهي ذات طابع شفوي، وهي لغة رسميّة أقرّ بها الدّستور إلاّ أنّ شفويتها هي التي تحول دون الرقي بها وتوحيدها[3].

وتتوزع الأمازيغيات على الخريطة اللّغوية كما يلي:[4]

- **القبائلية:** تنتشر في ولايات تيزي وزو، بجاية، البويرة.
- **الشاوية:** لغة السكان المنتشرين في الشرق وجبال الأوراس.
- **المزابية:** وهي تستعمل في منطقة غرداية في القسم الشمالي من الصحراء الكبرى.

---

[1] جلبير غرانغيوم: اللّغة والسّلطة والمجتمع في المغرب العربي، ص: 92-93.

[2] صالح بلعيد: اللّغة الأمّ والواقع اللّغوي الجزائري (مقال). اللّغة الأمّ، مجلة تتناول مقالات في اللّغة الأم، دارهومة، الجزائر، 2009، ص: 09.

[3] لاصب وردية: الواقع اللّغوي الجزائري (مقال)، مجلّة اللّغة الأمّ، مجلة تتناول مقالات في اللّغة الأم، دارهومة، الجزائر، 2009 ص: 65.

[4] ينظر: محمد الأوراغي: التعدّد اللّغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، ص: 81.

- **الشلحية:** لغة السكان المنتشرين في أقصى الغرب الجزائري قريبا من المغرب.

ويُطلق على هذه اللّغات من حيث المجال الجغرافي الذي تشغله باللّغات **القبلية**، ويحمل محمد الأوراغي خصائص اللّغات القبلية فيما يلي:[1]

- إنّ مستعمل لغة قبليّة إذ وُجد خارج منطقة انتشارها لا يجرؤ أن يُفاتح بها مُخاطِبا لا يعرفه إلاّ أن يكون قصده معرفة ما إذا كان المخاطَب من نفس القبيلة. فاللّغة القبلية قاصرة عن التواصل بين أبناء الوطن الواحد كقصور اللّغة الوطنية عن أداء وظيفة التواصل في ربوع العالم.
- لا تتعلَّمُ قبيلةٌ لغة أخرى، أوّلا لكثرة اللّغات القبلية، وثانيا لقصورها جميعا عن التواصل بها خارج مناطق انتشارها.
- ليس في "الثقافة الأصلية" لإحدى اللّغات القبلية ما يحمل أهل الآخرين على تعلّم لغة الباقي لحمولاتها الثقافية، لأنّ الثقافة الأصلية لجميع اللّغات القبلية في الشمال تشترك في ارتكازها على معتقدات وثنية.

ومع ظهور الإسلام في شمال إفريقيا، أضحت العربيّة مصدرا لثقافة جديدة، وأصبح لها موقع خاص من اللّغات القبلية في الجزائر.

أ.2 اللّغة العربية الفصحى: تُعدّ اللّغة الرسمية في الجزائر، وهي مكوّنات الشخصية الوطنية، كما تعدّ لغة المدارس والإدارة وبعض البرامج الثقافية عبر وسائل الإعلام، إلا أنّها لا تؤدي وظيفة التواصل اليومي بين الجزائريين.

أمّا وضع العربيّة الفصيحة تُجاه الأمازيغية وضع غير مقلق نسبيا مادامت الأمازيغية توظف فقط في ملاسنة الاتّصال في محيط اجتماعي معيّن، وبعيدا عن أن يضطلع هذا اللّسان بالدّور الوظيفي الذي تقوم به الفصحى[2].

[1] محمد الأوراغي: التعدّد اللّغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، ص: 80-81.

[2] آمنة إبراهيمي: وضع اللّغة العربيّة بالمغرب وصف ورصد وتخطيط، ص: 99.

فالتعايش بين العربية والأمازيغية استمرّ طويلا (حوالي خمسة عشر قرنا) و "التعدّدية اللّسنية العربيّة والأمازيغية أنتجت تاريخا وحاضرا غير مسبوقين للتناغم و الانسجام والاستقرار اللّغوي... وإنّ التنوّع المحلي أو الوطني مباح، والبينية اللّغوية والتداخل والاندماج أمور تلقائية"[1].

أ.**3 العامية (الدارجة الجزائرية)**:تعدّ التنوعات اللّهجية التي يستخدمها الناطقون الجزائريون جزءا من الدائرة المغاربية مع حصول التداخل والتفاهم الجليّين بين تنوّعات الشرق الجزائري والتنوّعات المجاورة التونسية من جهة، وبين تنوّعات الغرب الجزائري والتنوّعات المغربية من جهة أخرى[2].

كما تمتاز بشفويتها ولا تضطلع بالدّور الوظيفي الذي تقوم به الفصحى، وينحصر استخدامها في شؤون الحياة العامة والأواسط العائليّة.

أمّا الباحث المغربي محمد نافع العشيري فيرى وجود أشكال أكثر تعقيدا، ويصنف الدراسات التي تناولت ظاهرة الازدواجية اللّغوية إلى صنفين: ازدواجية كبرى، والازدواجية الفرعية[3].

1.**ازدواجية كبرى Macrodiglossia** : حيث توجد لغات لها وظائف سوسيولسانية رفيعة في الجزائر، وهذا الدّور تؤديه العربية الفصحى واللّغات الأجنبية (تحديدا الفرنسية)، أمّا الوظائف الوضيعة فتؤديها الدّارجة الجزائرية والأمازيغية. ويرى جلبير غرانغيوم أنّ الدّارجة والأمازيغية بالرغم من وظائفهما الوضيعة فإنّهما أكثر مرونة وقدرة على التعبير عن الحياة المعاصرة[4].

غير أنّ تخصيص الوظائف السوسيولسانية على هذا النحو فيه صرامة كبيرة بين المنوّعتين (الرفيعة والوضيعة)، إذ يمكن أن يحدث تداخل وتفاعل بين المنوّعتين، والأمثلة على ذلك كثيرة.

---

[1] آمنة إبراهيمي: وضع اللّغة العربيّة بالمغرب وصف ورصد وتخطيط، ص: 99.

[2] خولة طالب الابراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغوية، ص: 18.

[3] محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 164.

[4] ينظر: محمد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 164.

ففي السياقات الرّسمية مثل المحاضرات يُلاحظ مرارا هذه المزاوجة في صلب الدّرس الواحد بين العربية الحديثة والعربية الدّارجة التي تضطلع أساسا بالوظيفة التواصلية[1].

والأمر نفسه ينطبق على المسرح في الجزائر، فتجارب عبد القادر علولة وسليمان بن عيسى (رجلان من رجال المسرح) برهان على حيوية الإنتاج الفنّي المصوغ بالعربيّة الدّارجة، بالإضافة إلى وسائل الإعلام التي تخضع في العديد من برامجها (النقاشات) إلى قاعدة تبادل التنوّعات اللّغوية في الأحاديث[2].

2. **ازدواجية صغرى Microdiglossia**: يتم التركيز هنا على الازدواجيات التي تكون فيها العربية طرفا.

أ. **ازدواجية فصحى/دارجة**: توجد العديد من الدّراسات التي تناولت ازدواجية الفصحى والعامية، وتمت الإشارة إليها سيما في أعمال فرجسون ووليام مارسيه فكلاهما يرى بأنّ الفصحى تضطلع بدور اللّسان الرسمي (المنوّعة العليا) بينما تؤدّي الدّارجة الجزائرية دور التواصل اليومي بين الأفراد (المنوعة السفلى)، بالإضافة إلى ما إمكانية التفاعل والتداخل بين الفصحى والعامية في وسائل الإعلام[3].

ب. **ازدواجية الفصحى والفرنسية**: يرى معظم الباحثين أنّ هذه الازدواجية لها خصوصية تميّزها عن باقي الازدواجيات الموجودة في الجزائر، لأنّهما لغتان لا تنتميان إلى أصول سلالية واحدة، ولأنّ تصنيف (المنوّعة الوضيعة والمنوّعة الرفيعة) لاينطبق تماما على هذه الازدواجية، فيُلاحظ أنّ الفصحى تستعمل في

[1] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغوية، ص: 41.

[2] المرجع نفسه ، ص: 41.

[3] ينظر: محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 168-169.

مجالات رسميّة كالتعليم والإعلام وبعض المؤسسات الثقافية، في حين تستعمل الفرنسية في التعليم التقني وفي المجالات الاقتصادية الهامة[1].

وقبل الحديث عن آثار هذه الازدواجية لابد من الإشارة إلى بعض خصائص اللّهجات الجزائرية:

تختلف اللّهجات عموما عن اللّغة الفصحى على المستويات اللّغوية المختلفة، والأمر نفسه ينطبق على اللّهجة الجزائرية فهي عبارة عن فصحى محرّفة، وهذا التحريف موزّع على المستويات السابقة (الصوتية، التركيبة...)، فاللّهجة ما هي إلاّ "تركيب كلامي ينتمي إلى أصل لغوي معيّن، ويتميّز عن غيره، من مشتقات ذلك الأصل اللّغوي في النطق والمفردات وبعض التّراكيب"[2].

الجانب الأول (المفردات)

- **مستوى القواعد:** ويقع التحريف في الأفعال مثل:(كَتَبَ، يَكْتُبُ و خَرَجَ، يَخْرُجُ) وهذا بتسكين الحرف الأخير وفتح العين في المضارع بدل ضمّها (كتْب، يكتَب، خرجْ، يخْرج).
- **في التّصريف:** لا توجد صيغة المثنى مثل: أنتما كتبوا وليس (أكتبا). بالإضافة إلى استخدام المتزامن لصيغتين من صيغ الملكية صيغة الفصحى عن طريق الإضافة وصيغة العامية بإضافة (انتاع) أو (ديال)[3]. بالإضافة إلى تسهيل الهمز في مثل قولهم (جيت) بدلا من جِئْتُ، وقرا عوضا عن قرأ، ومومن بدلا من مؤمن.

أمّا في اسم الفاعل فيأتون به من المعتل على الأصل، ودون إبدال نحو:

ذابَ ⟵ ذايب بدلا من ذائب.

بَاعَ ⟵ بايع بدلا من بائع.

[1] ينظر: محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 177.

[2] آمنة إبراهيمي: وضع اللّغة العربية بالمغرب، وصف ورصد وتخطيط، ص: 26.

[3] المرجع نفسه ص: 64.

وفي التصغير يتم بنفس الطريقة تقريبا لكن بفتح الأول أو تسكينه لا ضمّه وبفتح ما قبل الآخر (حَميد أو حْميد) بدلا عن حُمَيْد[1].

- **مستوى بنية الكلمات**: تُغيّر العامة الكثير من الكلمات إمّا بالزيادة أو النّقصان

نحو: جلابية من جلباب، وهذا بإبدال (الباء) الأولى (لاما) وإدغامها، وإضافة باء مشدّدة وهاء السكت[2].

الجانب الثاني – التراكيب والأساليب):[3]

يندرج هذا المستوى من ضمن الصور البيانية من أبرزها:

الكنايات: تكثر الكنايات لدى الجزائريين بهدف تقوية الفكرة في أذهان السامعين نحو (على العين والراس)،كناية عن الاهتمام والاحترام، (بارد القلب) ، كناية عن صفة اللامبالاة وقلة الاهتمام.

أما باب البديع فيظهر بكثرة في: الجناس الناقص،نحو (ياكل الغلّة ويسب الملّة) و(اللي فات مات).

أمّا الطباق فيظهر في: طالع هابط، قاعد واقف.

من خلال ما سبق يتبين لي أنّ الهيكل الأساسي للّهجة الجزائرية قائم على اللّغة العربيّة الفصيحة. ويقسّم عبد العلي الودغيري معجم هذه اللّهجة إلى الأنواع الآتية:[4]

أ. ألفاظ عربية فصيحة مورثة عن الفصيح المشترك بين كلّ اللّهجات العربية وخاصة تلك الدّالة على أعضاء جسم الإنسان (عين، أنف، أذن، رأس...).

---

[1] عبد القادر شارف: بين الفصحى والعامية منطوق مستغانم نموذجا (مقال)،مجلة بصمات، ملف العدد: التعدد اللّغوي بالمغرب، ط1، 2009، ص: 202-203.

[2] عبد القادر شارف: بين الفصحى والعامية منطوق مستغانم، نموذجا (مقال)،مجلة بصمات، ملف العدد: التعدد اللّغوي بالمغرب، ط1، 2009،: 204.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص: 205-208.

[4] ينظر: عبد العلي الودغيري: لغة الأمّة ولغة الأمّ، ص: 258-266.

وصفاته وما يحيط به من ألوان (أزرق، أصفر، أحمر...الخ) وطبيعة (أرض، سماء، تراب...). فهذا الضرب من الألفاظ مشترك بين الفصحى وسائر لهجاتها ومنها اللّهجات الجزائرية.

ب. ألفاظ موروثة عن الفصيح القديم باقية على فصاحتها دون تغييرات تذكر في اللفظ والدّلالة نحو: زيّر بمعنى: شدّ الحبل جيدا، و(الفُمّ) بضم الفاء وتشديد الميم لغة فصيحة في الفمّ.

ج. ألفاظ من الفصيح الحديث المشترك بين العامية الجزائرية والفصحى وكل اللّهجات العربيّة ممّا ولدته الحاجة إلى التعبير عن مستجدات العصر عن طريق التّرجمة والتعريب والاشتقاق، مثل: قلم الرصاص، الجامعة، الكلية، الطائرة.

د. ألفاظ فصيحة لكن طرأ عليها في الاستعمال العامي (الجزائري) تغيرات في الصيغ اللفظية دون مساس بالمعنى نحو (قْليل، مْليح، بْعيد...) بتسكين حركة الحرف الأوّل،كذلك تحويل الحرف المكرّر إلى ياء (حطّيت، مسّيت) في حَطَطْتُ، مَسَسْتُ...).

هـ. ألفاظ وتراكيب طرأ عليها تغيّر صوتي ملموس بالإدغام والنحت والحذف والقلب والترخيم والإضافة حتى أصبحت غير مفهومة، إلاّ لدى الجزائريين وسكان المغرب العربي مثل (علاش، ماكانش) بمعنى (على أيّ شيء، ما كائن شيء).

وهذا كلّه يدلّ على وجود العديد من الألفاظ المشتركة بين اللّهجات الجزائريّة والعربيةّ الفصحى، إلا أنّ الجزائري لا يستعملها في حديثه اليومي وفي كتاباته بالفصحى لعدم وجود منهجية تعليمية في المدرسة الجزائرية تُشجع المتعلّم على استغلال معجمه الفصيح الذي يوجد في عاميته[1].

[1] ينظر: آمنة ابراهيمي: وضع اللغة العربية في المغرب، ص: 97-98.

أمَّا ظاهرة الهجين اللّغوي التي بدأت تتفشى في المجتمع الجزائري باستعمال تراكيب وأساليب عربية وأخرى أجنبية فإنّ هذه الظاهرة تظلّ محدودة وفي سياقات خاصّة- عند بعض ثنائي اللّغة- وضعف مناهج تعليم اللّغة العربيّة الفصحى وعدم تطويرها[1].

خلاصة القول في هذا العنصر هو التقارب الكبير بين اللّهجات الجزائرية والعربية الفصحى وهو ما يغلق الباب على دعاة العاميات سيما أنّ خصائص اللّهجات الجزائرية تكشف حجم الصعوبة التي تصاحب عملية انتقالها إلى مستوى اللّغة العربية الفصحى، سيما بعد الشروط التي وضعها السوسيولسانيون (المقبولية، الانتقاء، المعيرة،...الخ).

فمعيار الانتقاء مثلا يتطلّب اختيار لهجة جزائريّة من بين العديد من اللّهجات التي تحظى بامتيازات سياسية، واقتصادية وهو ما لا يتوفّر في أيّ منوّعة لهجية في الجزائر. في حين يتطلّب معيار التقعيد وضع كتب وقواعد ومعاجم لكلّ لهجة على حده، وما يُصاحب ذلك من عمليات الترجمة حيث يترجم كل ما يكتب بالعربية الفصحى أو اللّغات الأجنبية ذلك في مجالات العلم والأدب إلى الدّارجة الجزائرية، هذا ما يتطلب ميزانيات ضخمة وتوفير المترجمين الأكْفاء[2]. وكما هو معلوم أنّ الفصحى لم تنل الاهتمام بخصوص الترجمة* فما بالك بالعاميّات.

8.علاج آثار الازدواجية اللّغوية

يُحذّر الكثير من الباحثين من تفاقم واتساع الهوّة بين المستوى العامي والمستوى الفصيح للّغة العربيّة وهذا ما يحدث مؤخرا، لذلك ينبغي تضافر جهود المخطّطين اللّغويين لتنظيم وتدبير المشهد اللّغوي في الجزائر للحدّ من الآثار السلبية للازدواجية سيّما في المجال التعليمي التربوي.

---

[1] ينظر: عبد العلي الودغيري، لغة الأمّة ولغة الأمّ، ص: 265-266.

[2] ينظر:محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، ص: 124-126.

* تشكو المكتبة العربية من نقص واضح في المؤلفات العلمية والمترجمات، فعدد الكتب محدود في مختلف أنواع الكتابات إذ يبلغ متوسط الكتب المترجمة إلى العربية 330 كتاب سنويا وهذا خمس ما يترجم إلى اليونانية. عبد القادر الفاسي الفهري: أزمة اللّغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات الترجمة، منشورات زاوية، ط1، 2005، ص: 77.

فهذا الازدواج في النّظام التربوي لم ينتج إلاّ طلابا ضعيفي المستوى في اللّغتين (الفرنسية العربية) فأصبحت العربيّة خليطا من الألفاظ العامية والفرنسية على جميع المستويات[1]. وهو الشيء الذي ظهرت بوادره في إنتاج جيل ضعيف في اللّغة العربية، لا يقدر أن يبدع ولا أن يفكر بها[2]. حيث توجد مسافة كبيرة بين المنطوق والمكتوب يجب تجاوزها.

إنّ الازدواجية اللّغوية تبدأ مع التمدرس، فعندما يدخل الطفل المدرسة يكون قد تعوّد على ممارسة اللّغة التي تعلّمها في البيت والشارع، وتعرف هذه **بمرحلة قابلية التشكّل**، أي أنّ الطفل له قابلية لتعلّم لغات أخرى. ويكون الطفل قد بدأ يتعوّد على التلفظ بحركات اللّغة العربية وسواكنها وأخذ قسطا من معجمها ثم يجد نفسه أمام لغة أجنبية (الفرنسية تُدرَّس منذ السنة الثالثة ابتدائي في الجزائر)، لديها نسق بعيد عن اللّغة العربيّة الفصحى فيؤثّر ذلك على ملكتة، وهذا التأثير يظهر جليا خلال الأخطاء المتكررة التي تترسّخ لديه[3].

إذ تؤدّي الازدواجية إلى ضعف مستوى الأداء اللّغوي لدى التلاميذ وما "يبنيه مدرّس اللّغة العربيّة معرّض للهدم بسبب انتشار العامية في مرافق الحياة"[4].

إذا كانت اللّغة العربية لغة عالمية موجودة في أكبر المنظمات الدولية والرّسمية إلا أنّ نشر اللّغة العربية في العالم وجعلها لغة جذابة ومؤثرة (كما هو حال الانجليزية) أمر صعب حاليا، لأنّ الرّاغب في تعلّم العربيّة (من الأجانب) لا يريد لغة للكتابة والقراءة وإنّما يريد أيضا لغة للحديث والتواصل مع النّاس[5].

---

[1] الجيلاني بن يشو: التعدد اللغوي في الجزائر مظاهره وانعكاساته، (مقال)، التعدد اللساني واللّغة الجامعة ،منشورات المجلس الأعلى للّغة العربية، ج2، 2011، ص: 65.

[2] أحمد محمد المعتوق: نظرية اللّغة الثالثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب، ط5، 2005، ص: 22.

[3] إدريس السغروشني: الآثار الناجمة عن ازدواجية اللّغة في تكوين الملكة اللّغويّة العربية في المراحل الأولى من التّعليم، (مقال)، قضايا استعمال اللّغة العربيّة في المغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ، 1993، ص: 111-113.

[4] عبد الرحمن بن محمد القعود: الازدواج اللّغوي في اللّغة العربيّة ومقالتان مترجمان: إحداهما أثر 'اللّغة العربية على نفسية العرب' لشوبي والأخرى "الازدواج اللّغوي" لفيرغسون، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1997، ص: 35.

[5] ينظر: عبد الرحمن بن محمد القعود: الازدواج اللّغوي في اللّغة العربية، ص: 44.

أمّا آثار الازدواجية على المستوى الفكري فتظهر جليا عند الطفل الجزائري بما يُسمى العقدة اللّغوية، "فنحن نطلب من الطفل أن يستثمر طاقته اللّغوية على مستويين: أولا في سيطرته على اللّغة، وثانيا في استعماله اللّغة لمعرفة الواقع، وكلّما ارتفعت استثمارات الطفل اللّغوي لقدرته فقط على التعبير، انخفضت إمكانات استثماراته في مجال المعرفة والتحليل، إذن الشكل يغلب على المضمون...وسوف نجد أنّ هذا الطفل ضيّع كثيرا من طاقاته وهذه العقدة تؤدي إلى عرقلة نموّ الإمكانات العلمية والتحليلية والتقنية للطفل، فاللّغة تستعمل أكثر لمعرفة الواقع وتحليله وتغييره[1]. سيما إذا أراد هذا الفرد الولوج إلى مجتمع المعرفة الذي يتطلب طاقات لغويّة جيدة ينسجم فيها الشكل مع المضمون ، هذه بعض العراقيل والآثار السلبية للازدواجية اللّغوية.

9. علاج الازدواج اللّغوي

لقد اقترح علماء اللّغة عدّة حلول للحدّ من الآثار السلبية للازدواجية اللّغوية. فالتفريق بين نوعين تعبيريين (الفصحى واللّهجة) ليس كافيا، حيث توجد عدّة أبحاث ذهبت إلى أنّ تنوعات أخرى هامة منها (النوع الوسيط) وليس صحيحا أنّ الأنواع لا تتداخل في الاستعمال، وليس صحيحا أيضا أنّ النوع الأعلى مكتوب فقط والنوع الأسفل منطوق، فالحوارات في الفضائيات تبيّن أنّ الأنواع تختلط بحيث تستعمل الفصحى والعامية بالتناوب ولم تعد العاميات شفويّة فحسب، بل أصبحت تكتب في الروايات والإعلانات[2].

وهنا يأتي دور المخطّطين اللّغويين للتّقريب بين المستوى الفصيح والعامي، وذلك بتقليص الفروق بينهما سيما أنّ "معظم الدّراسات اللّغوية اتفقت على استحالة أن تكون الفصحى لغة الحياة اليومية هي نفسها لغة الكتابة بما فيها من مظاهر إعرابية"[3].

---

[1] محمد جسوس: الازدواجية اللّغوية وتأثيرها على الطفل وعلى العلاقات الاجتماعية وعلى الثقافة الوطنية، (مقال)، مجلة بصمات،ملف العدد: التعدّد اللّغوي بالمغرب، ط1، 2009، ص: 216.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغوية في البلاد العربية، ص: 34.

[3] عبد الرحمن بن محمد القعود: الازدواج اللّغوي في اللّغة العربية، ص: 57-58.

ويُمثِل الانغماس المبكّر للأطفال في بيئة تنطق بمستوى اللّغة الفصيحة خطّة مثالية تساعد على اكتساب اللّغة العربية الفصيحة في سنّ مبكرة[1]. كما يقترح علماء اللّغة جملة من التدابير تُصاحب الطفل خلال المراحل التعليمية الأولى، وذلك بتوفير المُدرّس الكفء الذي يعمل على تصويب وتقويم الأخطاء وتهذيب التراكيب والأساليب[2].

- الاستعانة بالمعجم اللّغوي الخاص بفئة الأطفال، واختيار مفردات قريبة ممّا يألفه[3].

كما أنّ اللّغة الفصحى المستعملة يوميا في المدارس والجامعات مع المتعلّمين والبرامج الإذاعية تتوخّى البساطة بإمكانها أن تكون صلة وصل بين الفصحى والعامية[4]. كما أنّ نشر التعليم والقضاء نهائيا على الأميّة يؤديّ إلى اختصار المسافة بين المستوى الفصيح والعامي "وبإمكان كتبنا المدرسيّة أن تؤدّي دورا ناجحا في ذلك من خلال تفصيح الرصيد اللّغوي الذي اكتسبه الطفل خارج المدرسة، وتركه يعبّر بأيّ كلمة يشاء ويأتي المعلّم ويُشرف على التّصحيح الصوتي، وإبدال ما هو أجنبي عن الفصحى"[5].

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغوية في البلاد العربية، ص: 35.

[2] ينظر: محمد عطية الإبراشي: لغة العرب وكيف ننهض بها، دار الكتاب العربي، مصر، د.ت. ص: 32-33.

[3] أحمد درويش: ثقافتنا في عصر العولمة، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط1، 2003، ص: 82.

[4] أحمد بن نعمان: التعريب بين المبدأ والتطبيق، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1988، ص: 148.

[5] عبد الجليل مرتاض: تجارب علميّة في تفصيح العاميّة، (مقال) مجلّة اللّغة العربيّة، العدد العاشر، ص: 33.

– تجنيد وسائل الإعلام المسموعة والمرئية لنشر الفصحى المبسّطة[1]. سيما أنّ اللّغة بالنسبة

– للإعلاميين بمثابة وسيط يجب اختياره بدقة لنقل الفكرة والتأثير في جمهور المتلقين و"استعمال الفصحى لغة للإعلام ليست مطلبا عسير المنال، فلغة الإعلام هي الفصحى المبسّطة في مستواها العملي... ومن خصائصها التعبيرات الجديدة التي يحكم بصلاحيتها الاستعمال والشيوع"[2]. كما يؤدّي الإعلام دورا هاما في التقريب بين المستويات اللّغوية "ومن الثابت أنّ العصور التي يسود فيها نوع من التآلف بين المستويات العلمية والأدبية والعملية، هي غالبا أزهى العصور، أمّا إذا كان كلّ مستوى لغوي بعيدا كل البعد عن الآخر فهو دليل على الانفصام العقلي في المجتمع، وهذا يؤدي إلى التدهور والانحطاط"[3]..

إنّ الإعلام قدّم ثروة لغوية كبيرة سيّما في المراحل الأولى في نشر العربيّة المبسّطة، وتقريبها إلى مستوى العامية، لكنّه مؤخرا بدأ بالتراجع عن هذا الدور وهذا ما يُلاحظ في الإعلانات التي تستخدم العاميات واللّغات الأجنبيّة (الفرنسيّة) بكثرة، والأمر نفسه ينطبق على البرامج الترفيهية

---

[1] المقصود بالعربية المبسّطة أو الميسّرة هي العربية الحديثة التي تتفاعل مع واقعنا الحالي، الخالية من الألفاظ الغريبة العصيّة على الفهم والأساليب القديمة التي تجاوزها الدهر، كلّ ذلك دون الخروج على قواعد اللّغة على جميع المستويات (الصوتية والصرفية والنحوية)، ينظر : عبد العلي الودغيري، لغة الأمّة ولغة الأمّ، ص: 318. فالفصحى الميسّرة هي اللّغة التي لا يُلغى فيها الإعراب بتاتا وإنّما يُتخفّف في بعض المواقع الأسلوبية التي لا تثير اللبس، ولكن لا يُترك الإعراب الذي هو تمييز المعاني، فهو سمة بارزة للعربية" . ينظر: صالح بلعيد: هموم لغوية، مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر، 2012، ص 217. أمّا فكرة ما يُسمى بـ (العربية االوسطى/ أو اللّغة الثالثة) وهي فكرة مقبولة مبدئيا إذا كان المقصود بها العربية التي لا تلغي القواعد النحوية الأساسية للفصحى، وتتخلص في المجال المعجمي من عدد كبير من الألفاظ التي لم تعد صالحة للاستعمال، وتنفتح على المولدات الجديدة وتأخذ ممّا في اللّسان الدّارج من ألفاظ قد تدعو الحاجة إليها بشروط تضعها المجامع والهيئات اللّغوية المختصة وفي مقدمة هذه ألألفاظ على –سبيل المثال– ما كان في العامية من الفصيح المشترك الذي أُهمل استعماله في الفصحى، واحتفظت به العاميات حيث توجد كلمات كثيرة في العامية لها فائدة في الدّخول إلى القواميس اللّغويّة الفصيحة، مثل (عجاج' الغبار'، البالة'حزمة من القماش فيها بضائع'، الصينية(أداة منزلية تحمل فيها الأكواب)، الكانون (الموقد)، الخليع (اللّحم المُقدّد، يجفّف بحرارة الشمس ثم يطبخ...الخ. عبد العلي الودغيري: لغة الأمّة ولغة الأمّ، ص: 318-319.

[2] عبد العزيز شرف: الإعلام الإسلامي وتكنولوجيا الاتصال، دار قباء، القاهرة– مصر، 1998، ص: 107-108.

[3] عبد العزيز شرف: العربيّة لغة الإعلام، دار الرفاعي، السعودية، ط1، 1993، ص: 64.

والنقاشات السياسيّة، لذا ينبغى على الدّولة مراجعة سياستها الإعلامية سيما أنّ الإعلام له دور كبير في التأثير على الأفراد والمجتمع بصفة عامة.

فالفصحى المبسّطة هي نتيجة التفاعل بين مستويين للعربيّة: مستوى فصيح للكتابة ومستوى فصيح مسيّر للحديث، وتجنّب ما يُعرف بالتقعّر والتكلف في الحديث، وهذه السمة تنسجم مع منطق تطوّر اللّغات، فقد لوحظ أنّ التطوّر الصوتي فيها يميل نحو تيسير النطق وتسهيله والاقتصاد في الجهد العضلي أثناءه[1].

غير أنّ ممارسة الفصحى المبسّطة واستعمالها في وسائط متعدّدة (بالإضافة إلى الإعلام) مثل: البيت، المدرسة، ومقرّ العمل يساعد على شيوع اللّغة، فالبيئة عامل أساس لنشر اللّغة و"الدّراسات العلمية المختلفة تدلّ على أنّ أطفال البيئات الاجتماعية الاقتصادية الممتازة يتكلّمون أسرع وأدق من أطفال البيئة الاجتماعيّة الدنيا"[2].

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أهمية المهارات اللّغوية للتلميذ في المراحل الأولى. سيما مهارة القراءة والحديث،فلابد من تكثيف مادة القراءة في الابتدائي بدلا من النحو الذي يُفضل تأجيله إلى المرحلة المتوسطة والثانوية والجامعية، فإذا تلقى التلميذ في المرحلة الابتدائية نصوصا كافية قراءة وسماعا تَيَسَّر له أن يكشف بنفسه طبيعة لغته وقواعدها، فقواعد العربيّة في الأصل استنبطت من النصوص[3].

ما يمكن استخلاصه هو أنّ ظاهرة الازدواجية اللّغوية في الجزائر لا تشكل خطرا يهدّد الفصحى، لكن الإشكال في الهوّة التي تزداد اتّساعا كلّ يوم بين المستوى الفصيح والعامي، لذا ينبغي تضافر جهود المخطّطين اللّغويين للحدّ من الآثار الجانبيّة لهذه الظاهرة اللّغويّة، وذلك باختصار المسافات بين المستويات اللّغوية.

---

[1] عبد الرحمن بن محمد القعود: الازدواج اللّغوي في اللّغة العربية، ص: 66-69.

[2] المرجع نفسه، ص: 92.

[3] المرجع نفسه، ص: 102.

10. شروط تدبير التعدد اللّغوي في الجزائر

تنتهج معظم دول العالم سياسة التعدّد اللّغوي ومنها الدول المتقدّمة، وقبل الحديث عن شروط التعدّد اللّغوي، يستعرض البحث تجارب بلدان مختلفة تبنَّت التعدّد اللّغوي كسياسة لغوية لها.

ظهر مفهوم التعدّد بشكل رسمي في برنامج سياسي في كندا سنة 1965، ثم انتشر في الدّول الأجلوساكسونية في سنوات الثمانينيات، وعرف انتشارا واسعا في الصّحف الأمريكية في التسعينيات، وفي هذه الفترة ظهرت كتب حوله وأُدرج في المعاجم، فالتعدّد هو عبارة عن مجموعة من الفلسفات الحاملة لمضامين فكرية جاءت لتجيب عن مشاكل عرفتها مجتمعات معينة[1].

لذا قامت الدّول التي تعيش وضعيّة التعدّد اللّغوي بسنّ تشريعات وقوانين تعالج هذه الوضعية ولكلّ دولة رأي خاص يميّزها ومن بين هذه الآراء[2]:

- رأي يحافظ على هذه الوضعيّة اللّسانية ويعمل على تطبيقها إمّا عن طريق استخدام اللّغات الأصليّة أو القوميّة في التّعليم بجميع مراحله، كما هو الحال في أثيوبيا، ومنها ما يلجأ إلى استخدام لغة قوميّة (العربية) ولغات أجنبيّة في التّعليم، وهذه هي السّياسة اللّغويّة التي تنتهجها الجزائر في ميثاقها الوطني.
- رأي ثان يُقرّ وضعيّة التفرّد اللّغوي* ولهذه السَّياسة مظهران:

الأولّ يتميّز بترسيخ لغة أجنبيّة في جميع مؤسّسات الدّولة وفي التّعليم دون التعرّض لسائر اللّغات الوطنيّة التي يستعملها الأفراد للتواصل اليومي كما هو الحال في النيجر.

---

[1] جمال بن دحمان: مقوّمات السياسة اللّغوية بالغرب، (مقال) مجلّة آفاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط-المغرب ، ص: 165-166.

[2] ينظر: محمّد الأوراغي: التعدّد اللّغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، ص: 66-67.

* التفرّد اللّغوي المقابل العربي للّفظ الأجنبي Unlingue الذي يصدق على توظيف اللّغة الواحدة في المجتمع اللّغوي الواحد. محمّد الأوراغي، التعدّد اللّغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، ص: 46.

أمّا المظهر الثاني فيختصّ باختيار اللّغة الوطنيّة الأكثر انتشارا وإبطال باقي اللّغات الوطنيّة الأقلّ تداولا، وخير مثال ناجح هو التّجربة الفرنسية، حيث استطاعت ترسيخ لهجة باريس لغة رسميّة وفعلية على كامل خريطتها اللّغويّة، خلال ستة عقود من العمل الإعلامي والتّعليمي فقضت على لغات الأقلية (كالكتلانية والبروتون ...الخ).

بعد عرض هذه الآراء حول التعدّد اللغوي أستنتج ما يلي:

- تُقرّ معظم الدّول المتقدّمة بنجاح هذه السياسة (ظاهريا) رغم أنّها لا تتبنّاها كفرنسا والولايات المتحدة بل تُرشّح وضعيّة لسانية تتميّز بالتفرّد اللّغوي (ترسيخ لغة واحدة على حساب لغات الأقليات).
- معظم الدّول الفقيرة تتبنّى سياسة التعدّد اللّغوي كبلدان شمال إفريقيا، والسّؤال الجدير بالطّرح هنا، إذا كانت معظم دول المغرب العربي تتبنّى سياسة التعدّد اللّغوي فما هي الشروط التي تضمن نجاح هذا التعدّد وتحدُّ من أضراره؟

يُقدّم عبد العلي الودغيري عدّة ملاحظات على التعدّد اللّغوي الناجح منها ما يلي[1]:

الملاحظة الأولى: لنجاح سياسة التعدّد اللّغوي ينبغي توفّر عدّة شروط أهمّها:

- التدبير الحسن للتعدّد القائم على التوزيع الوظيفي المتساوي للّغات، أي مراعاة حقوق اللّغة الرسميّة (العربيّة) واللّغات الوطنيّة (الأمازيغيّة)*واللّغات الأجنبية.

[1] ينظر: عبد العلي الودغيري: لغة الأمّة ولغة الأمّ، ص: 74-76.

* قامت الجزائر مؤخرا (2016) بترسيم الأمازيغيّة إلاّ أنّ هذا التّرسيم يستدعي عددا من الملاحظات أوّلها: أنّ التّرسيم لا يكون بقوّة الدّستور والقانون فقط بل ينبغي أن يجسّد على المستوى العملي أي استعمال هذه اللّغة في جميع الميادين (الإدارة، التعليم،...إلخ) وبين الطابع العقلي: أن تتوافر في تلك اللّغة خصائص هي:

أ. النضج النسقي: أي لغة مكتملة من النّاحية الصّوتية والصرفية والتركيبية.

ب. إبعاد العامل السياسي في التّرسيم: أن تُرسّم اللّغة الكبرى العالمية الناضجة، وليس الصغرى بعيدا عن المعايير السياسية كما أنّه لا يوجد مبرّر عقلاني أن ترسّم الدّولة لغتين أو أكثر من نفس المستوى، لأنّ معيار التّرسيم عندئذ عرقي أو سياسي. ينظر:محمّد الأوراغي: التعدّد اللّغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، ص: 70-71.

- أن لا يكون التعدّد مكلّف اقتصاديا، حيث تصرف الليكسمبورغ حوالي 50% من الزمن المدرسي في تعليم اللّغات ممّا يجعلها تُعاني من تبعات هذا الأمر في مجالات معرفيّة أخرى.
- أن لا يؤدي إلى انعدام الأمن اللّغوي (أي عدم قدرة الأفراد على التعبير بلغة سليمة).
- أن يظلّ في نطاق الحدّ المقبول (لا يزيد عن ثلاث لغات):

أ. لغة محليّة للتواصل اليومي بين الأفراد.

ب.لغة عالمية مشتركة للتواصل مع الدّولة المركزيّة ومُختلف مكوّنات المجتمع ومع المجموعة الإقليمية التي تشترك في لغة واحدة كالمجموعة العربية.

ج. لغة دوليّة كبرى (تُنتقى على أسس علمية لا استعمارية) للتواصل والانفتاح على العالم الخارجي.

الملاحظة الثانية: تعمل الدّول الكبرى على الترويج لسياسة التعدّد اللّغوي، ففرنسا مثلا تظهر حماسها للتعدّد سيما في مستعمراتها القديمة، لكنّ هذه السّياسة الخارجيّة تُقابلها سياسة داخليّة مُغايرة،حينما يتعلّق الأمر بالتعدّدية اللّغويّة داخل الأراضي الفرنسية (حاربت كلّ لغات الأقليّات).

وحين صدر الميثاق الأوربي لحماية اللّغات الإقليمية سنة 1992 لم تقبل به فرنسا كاملا، وإنّما وقّعت سنة 1999 على قبول 39 نقطة منه من أصل 98 نقطة هي مجموع ما يشمل عليه الميثاق، فلحدّ الساعة لم يُصادق بشكل قانوني على الميثاق، بدعوى أنّ دستورها ينصّ على أنّ ' لغة الجمهورية هي الفرنسية'[1].

ففرنسا لا تمنح تلك اللّغات أي مكانة في دستورها، في حين تحتلّ الفرنسيّة مكانة هامّة في معظم دساتير البلدان الإفريقيّة.

[1] عبد العلي الودغيري: لغة الأمّة واللغة الأمّ، ص: 91-92.

الملاحظة الثالثة: توجد آثار وانتكاسات سلبية للتعدّد اللّغوي غير المتوازن على مجال التّعليم خصوصا(كضعف مستوى التّعليم وإيجاد أدب ثري مكتوب بكلّ هذه اللّغات)[1].

لذا ينبغي على المخطّطين وضع خطط إجرائية لتحسين وضعيّة اللّغات في التّعليم، وذلك بـ: مراعاة حقوق اللّغة الرسميّة (العربيّة) وتعزيزها باللّغات الأجنبيّة، بالإضافة إلى الأمازيغية.

أ. **حقوق اللّغة الرسميّة:** تُعدّ العربيّة اللّغة الرسميّة في الجزائر" وهذا ما أعلن عنه دستور الجمهورية الجزائرية 1976، ومهمّة الدّولة هي السعي من أجل تعميم استعمالها على الصّعيد الرّسمي"[2].

ويؤكّد الميثاق الوطني موقف الدّولة الرسمي من القضية،" فاللّغة العربيّة مقوّم أساس للهُويّة الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا علن اللّغة الوطنيّة التي تعبّر عنها"[3].

لذا حدّد المُختصّون حقوق اللّغة الرسمية في الآتي:[4]

- الحقّ في الوجود والاستعمال العفوي.
- الحق في الحماية.
- الحق في استعمالها في التّعليم.
- الحق في الإعلام.
- الحق في الإدارة.

إلاّ أنّ المُتفحّص للواقع اللّغوي الجزائري يُلاحظ غياب هذه السياسة المُعلنة، بل يرى سيّادة وهيمنة كبيرة للّغات الأجنبيّة (الفرنسيّة تحديدا) على حساب اللّغة الرسميّة والوطنيّة.

وإنّ أيّ تعليم لغوي متعدّد ينبغي أن يقوم أوّلا على تمكين الطفل من اكتساب اللّغة الوطنيّة الرسميّة عبر (إغماس مُبكّر) والشروع في تعليم اللّغات الأجنبيّة في سن متأخرّة بعد أن يكون

---

[1] عبد العلي الودغيري: لغة الأمّة واللغة الأمّ، ص: 95.

[2] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ص: 198.

[3] المرجع نفسه، ص: 198.

[4] صالح بلعيد: هموم لغويّة، ص: 16-17.

الطّفل قد ضَلَع في لغته الرّسميّة، كما يؤدّي الوسيط دورا هاما في اكتساب اللّغة والمدرسة توّفر أكبر الحظوظ الذهنية والمادية والاتصالية لإنجاح عملية الاكتساب[1].

أمّا عملية الاكتساب فتمرّ بمراحل ووسائط مختلفة، فيتلقّى الطفل الجزائري اللّهجة العامية في البيت، أو لهجة أمازيغية من والديه (بعض المناطق الناطقة بالأمازيغية) في السنوات الأولى، بعدها ينتقل إلى دور الحضانة ثمّ إلى المدرسة، فيتعلّم لغة عربيّة فصيحة قد يوظف مدرّس اللّغة العربيّة في تلقينها العامية وقبل أن يكتمل نظام اللّغة العربية لديه يتلقّى الفرنسية (في السنة الثالثة) وكل ذلك يؤثّر سلبا على نموّه الفكري و اللّغوي[2].

فالطّفل الجزائري يعاني في المراحل الأولى من مشكلة الازدواجية، أمّا في المراحل المتقدّمة فيواجه مشكلة لغويّة بين العربية والفرنسية، حيث تُدرّس المواد العلمية باللّغة العربيّة في المستوى الثانوي، في حين تحلّ الفرنسية لغة لتدريس هذه المواد في المستوى الجامعي، وهو ما يمثل عائقا نفسيا وبيداغوجيا أمام التلميذ.[3]

كما يُشير الفاسي الفهري إلى ضرورة تطوير وتنويع طرائق التعليم. "فإذا كانت اللّغة هي الوسيلة الوحيدة لاكتساب المعرفة، إلاّ أنّها ليست الأداة الوحيدة لتملُّكها، حيث توجد وسائط أخرى منها المجتمع وقنوات الاتّصال... وإذا كان التّعليم متعدّدا يجب أن يكون المعتمد فيه أساليب حديثة تربح الوقت تفاديا للحشو والوصول إلى أَجْرَأَة تعليم متعدّد ناجح، فالتلميذ يقضي فترة زمنية كبيرة في المدرسة على حساب تطوير كفايات اجتماعيّة وعملية يمكن أن يكتسبها في بعض الأنشطة الرياضية والفنية والتقنية، فتعليمنا مشحون بعدد السّاعات لكنّه قليل المردودية"[4].

في السنوات الأخيرة تمَّ إدخال الأمازيغية في المنظومة التعليمية، درءا لأي نزاعات إلاّ أنّ هذا المشروع اللّغوي لازال في بدايته يحتاج إلى خطط تعليميّة ناجعة فلا بدّ من "تعليمها خارج الزمن

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: اللّغة والبيئة أسئلة متراكمة، منشورات زاوية، ط1، 2007، ص: 114-115.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص: 115-116.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص: 116.

[4] عبد القادر الفاسي الفهري: حوار اللّغة ، منشورات زاوية،ط1، 2007، ص: 64-65.

المحدّد للّغة الرسميّة في مناطقها، كلّ منطقة تتعلّم آدائها وثقافتها وتراثها... ولا يجب أن تكون هذه اللّغات إجبارية خارج مناطقها وتعمل الدّولة على حماية تراث الأمازيغيات"[1].

ما يُلاحظ على تدبير التعدّد اللّغوي في الجزائر أنّه يتّسم بالوهميّة (على مستوى الممارسة) "فالبنسبة للدّول المتقدّمة (الولايات المتحدة مثلا) نجد أنّ هناك تعدّدا على مستوى الجماعات الصغيرة (هناك تعدّد على مستوى الأفراد وتعدّد على مستوى الجماعات) وحينما نتحدّث عن الجماعة هناك الجماعة الصغيرة والكبيرة. بالنسبة للجماعة الصغيرة هناك تعدّدات لغويّة ثقافية وإثنية بحكم أنّ الولايات المتحدّة هي مزيج من الثقافات على مستوى الممارسة التي يحميها المجتمع، هناك عدم وجود للتعدد"[2].

إذا تتبنّى الدّول الغربية (ضمنيا) التفرّد اللّغوي لا التعدّد. على مستوى اللّغة هناك لغة واحدة، مع أنّه ليست هناك قوانين تقول إنّه يجب أن يكون هناك لغة واحدة (تم الإشارة إلى الموقف الفرنسي الرافض لقانون حماية لغات الأقليات)[3].

وإذا اختارت الجزائر سياسة التعدّد لابد من إيجاد تدبير يُراعي حقوق اللّغات الموجودة، أي تدبير القضية اللّغوية في مستويات ثلاثة:

أولا: هناك اللّغة الرسميّة الوطنية، وهي اللّغة العربية وهناك لغة كونية تفتح الأفق على العالم، وتوجد الأمازيغية اللّغة الأمّ للأمازيغيين. فهذه الثلاثية اللّغوية المقترحة تأخذ بعين الاعتبار: العنصر الكوني، والعنصر الرسمي الوطني، والعنصر الوطني المرتبط باللّغة الأمّ.

فهذا ترتيب للمشهد اللّغوي الجزائري على أساس وظيفي دون تكرار لهذه الوظائف أو تنافس بين هذه اللّغات وهذا ما يُسمّيه الفاسي الفهري بالتعدد اللّغوي المُغني لهذه اللّغات[4].

---

[1] صالح بلعيد: هموم لغويّة، ص: 25.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري: حوار اللّغة، ص: 85.

[3] المرجع نفسه، ص: 85.

[4] عبد القادر الفاسي الفهري: حوار اللّغة، ص: 87.

والمشكل الحقيقي في الجزائر لا يظهر في التعدّد اللّغوي كوضعيّة لسانيّة، بل في تدبير هذا التعدّد اللّغوي على الوجه الذي تُراعى فيه وظائف اللّغات المختلفة، بدليل أنّ الواقع اللّغوي يقرّ بتراجع مكانة اللّغة الرسميّة وهيمنة لغة أجنبيّة واحدة هي الفرنسية. "فهناك اللّغة الانجليزية لغة العلم والمعرفة، اللّغة العالميّة التي ينبغي أن يُدبّر أمرنا معها، وهناك اللّغات الأخرى،كالألمانية والإيطاليّة إلى غير ذلك، تدبيرا على أساس الإغناء لا على أساس الهيمنة والصّراع والأمر نفسه ينطبق على الأمازيغيات فهي ليست موحّدة، وفيها تنوّع ينبغي تدبيره تدبيرا محكما"[1].

سيما أنّ ملف الأمازيغية في الجزائر تحوّل من قضية لغويّة صرفة إلى قضية سياسية تنذر بالخطورة سيما بعد أحداث ماي 2002.

والحلّ الأمثل للخروج من هذه الوضعيّة هو الرّفع من جودة التّعليم في الجزائر، وذلك بخلق بيئة مستقرّة خالية من النزاعات والصّراعات. فإذا أراد الطّفل الجزائري أن يتعلّم العربية نقول له: العربيّة لغة متخلّفة تجاوزها الدّهر، ويجب أن تتعلّم الإنجليزية، يريد أن يتعلّم الفرنسية فنقول له الشيء نفسه، فيجب أن تكون هناك بيئة أجود لتعليم اللّغات من البيئة التي يُمارس فيها التعليم اليوم[2]. بالإضافة إلى التّركيز على المضامين ومعالجتها بدل الحشو، فالمشكل في الجزائر ليس مشكل رفع عدد السّاعات تعلّم الفرنسية، إنّما خلق طريقة تعليمية وخلق ظروف ملائمة لاكتساب هذه اللّغة[3].

خلاصة القول في هذا العنصر هو تبنّي الجزائر سياسة التعّدد اللّغوي وهي سياسة ناجعة في حال تبعها تخطيط لغوي ولساني يُراعي حقوق اللّغة العربيّة (الجامعة) مدعومة بلغات أجنبيّة لا تتنافى ومبدأ سيادة اللّغة الوطنيّة وهذا عمل لا بدّ أن تظهر مؤسّسات علمية جادَّة للنهوض به.

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: حوار اللّغة ، ص: 88.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص: 97.

[3] يُنظر: عبد القادر الفاسي الفهري: حوار اللّغة، ص: 173.

الفصل الثالث

سير التّعريب في الجزائر

1.سير التّعريب في الجزائر

سيحاول البحث في بداية هذا الفصل الوقوف على مسار التّعريب في الجزائر، والكشف عن أهمّ مبادئه ومراحله، بالإضافة إلى الإحالة على النّصوص التّشريعيّة التي تُشكّل الإطار القانوني الذي ينظّم عمليّة التّعريب. وقبل ذلك لا بدّ من الإشارة إلى ماهية التّعريب، سيّما أنّ اللّفظ عرف تحديدات ومدلولات مختلفة عبر العصور.

أ. **المفهوم**: تناول الكثير من علماء اللّغة القدامى مفهوم التّعريب نتيجة اتّصالهم بالثقافات والشعوب المختلفة. حيث عرّفه الجوهري في معجمه "الصحاح" بقوله:"وتعريب الاسم الأعجميّ أن تتفوّه به العرب على مناهجها"[1].

بمعنى أنّ التّعريب هو نقل الكلمة الأعجمية إلى العربيّة بما يتواءم والنّطق العربي. وعندما يُنقل اللّفظ الأجنبيّ إلى اللّغة العربيّة كما هو يُسمّى "دخيلا"*، وعندما يُنقل مع تحوير في النّطق يُسمّى "مُعرّبا*"[2].

ويُطلق على العمليّة برمّتها "الاقتراض اللّغوي" وهي عملية تمارسها جميع اللّغات الحيّة باستمرار. إذ تقترض اللّغات ألفاظا معيّنة أو صيغا صرفيّة ونحويّة للتّعبير عن متطلّبات العصر.[3]

إلاّ أنّ هذا المدلول تطوّر تطوّرا دلاليا وتاريخيا سيّما بعد استقلال بلدان المغرب العربي، أي أنّ التّعريب يكتسي دلالة أوسع هي التّمكين للّغة العربيّة في مختلف الميادين (الإدارة، الاقتصاد، التّعليم) والحياة العامّة. وهذا هو المفهوم الّذي يتبنّاه البحث.

هذا ويؤكّد المنجي الصيادي أنّ التّعريب "يكتسي دلالة شاملة تخصّ سياسة الحكومة في الحقل التّربوي التّعليمي، وتُشكّل اختيارا حضاريا ثقافيا يرتبط به مصير الأجيال الحاضرة والمقبلة...

---

[1] علي القاسمي: علم المصطلح: أسُسُهُ النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2008، ص: 109.

* من أمثلة الدّخيل، لفظ "أوكسجين".

* من أمثلة المعرّب ، "تلغراف، تلفزيون، راديو".

[2] علي القاسمي: علم المصطلح: أسُسُهُ النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص: 109.

[3] المرجع نفسه، ص: 109-110.

وبهذا المفهوم المعاصر، يعني التّعريب بصورة مباشرة أنّ العربية هي لغة التّعليم، وهي لغة الكتاب المدرسي والحياة اليومية".[1]

لذا يشكّل التّعريب في بلدان المغرب العربي خصوصيّة ترتبط أكثر بتكملة الاستقلال الوطني والتحرّر الفكري لشعب عانى طويلا من وطأة الاستعمار ويحاول استرجاع شخصيّته وأصالته بلغته القوميّة (العربيّة).

خصائص التّعريب في الجزائر: يستند التّعريب في الجزائر إلى محاولة إحلال العربيّة محلّ اللّغة الفرنسيّة، لذا يُعدّ قضيّة وطنيّة تتعلّق بالهُويّة الوطنيّة والشخصيّة والتحرّر من ربق الاستعمار.

كما يعتمد على تجارب المشرق* ويستفيد منها لإنجاز التّعريب الوطني وتكييفها والواقع التّعريبي المحلي.

كما أنّ التّعريب عملية لإحياء الحضارة العربيّة، وهذا ما يُعلّل الاندفاع إلى تحقيق التّعريب الشامل الفوري سيّما بعد الاستقلال.[2]

فهذه المقوّمات التي تشكّل مفهوم التّعريب، تجسّد أكثر في قوانين وتشريعات الدّولة الجزائرية.

ج. **الطّرح الرسمي للتّعريب:** إذا كان المعنى الأصلي للتّعريب في المشرق يكتسي الطّابع التقني بنقل اللّفظ الأجنبي إلى العربيّة بما يتلاءم وأوزان العرب ومناهجها. وهو المفهوم الرّسمي الذي يتبنّاه مكتب تنسيق التّعريب في الوطن العربي بالرّباط حيث يُحدّد التّعريب بأنّه " صياغة للمصطلح

---

[1] محمّد المنجي الصيادي: التّعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت-لبنان، ط1، 1980، ص: 100-101.

* تختلف تجربة التّعريب في المشرق عن المغرب العربي كونها عمليّة تقنيّة تُجاري متطلّبات النّهضة العلمية في حين تُعدّ تجربة التّعريب في بلدان المغرب العربي قضيّة وطنيّة تحرّرية، بصيغة أدق تكاد تكون قضيّة التّعريب في المشرق "قضيّة كمالية أو بمعنى استكمالا للمفاهيم لكلّ ما يُستجدّ من كلمات جديدة، في حين لا ينسجم هذا الاتّجاه مع الوضع اللّغوي المغربي الذي تحمّل أعباء اللّغة الأجنبيّة وآثارها". فالتطوّر اللّغوي في المشرق العربي جعله في وضع يسمح له بتقديم يد العون لأشقّائه في المغرب بما حصل عليه من خبرة لغويّة في مجال التّعريب.يُنظر: محمّد المنجي الصيادي، ومحي الدين صابر وآخرون : التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ط1، ماي 1982، ص: 125-126.

[2] محمّد المنجي الصيادي، ومحي الدين صابر وآخرون : التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص: 34.

الأجنبي على المقاييس الصّرفية العربيّة بحيث يصبح قابلا للتّصريف، وأخذ الاسم منه والفعل واسم الفاعل واسم المفعول واسم الآلة..."[1].

إنّ هذا التّحديد يقابله تعريف قطري للتّعريب، فقد ورد في الميثاق الوطني الجزائري 1976: "إنّ اللّغة العربيّة عنصر أساسي للهُويّة الثقافيّة للشّعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتينا عن اللّغة الوطنيّة التي تعبّر عنها، ولهذا فإنّ تعميم استعمال اللّغة العربيّة واتقانها كوسيلة عمليّة خلاّقة يشكّلان إحدى المهام الأساسية للمجتمع الجزائري"[2]. وعلى هذا الأساس يكون المفهوم الجزائري (الرّسمي) للتّعريب نابعا من منطلقات قوميّة* تتعلّق أكثر بترسيخ الشخصيّة الوطنيّة للّغة العربيّة.

2.التّعريب في الجزائر: المبادئ والمراحل:

أ. **النّصوص التّشريعية:** ينبغي التطرّق إلى الجانب القانوني الذي يؤطّر عمليّة التّعريب ويحدّد المبادئ الكبرى لها لذا يتبادر إلى الذّهن السؤال الآتي: هل القوانين التي صدرت في مجال التّعريب كفيلة بحلّ مشاكل اللّغة العربيّة؟ وإحلال اللّغة العربيّة المحلّ اللائق بها كلغة وطنيّة؟.

برنامج طرابلس: لقد حمل حزب جبهة التّحرير على عاتقه مهمّة المحافظة على اللّغة الوطنيّة درءًا لأي استيلاب لغوي وثقافي بعد الاستقلال، لذلك يُحدّد برنامج طرابلس 1962 أهمّ مبادئه في:[3]

---

[1] محمّد المنجي الصيادي، ومحي الدين صابر وآخرون : التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية،ص 38.

[2] ميثاق 1976، ص: 85.

* يُعدّ التّعريب في الجزائر مطلبا وطنيّا قديما، حيث سعى الشّعب الجزائري دوما إلى رفض سياسة الإدماج التي أقدمت عليها السّلطات الفرنسية محاولا التشبّث بقيمه الثقافيّة، وهكذا حصل إدماج لدى كل فصائل الحركة الوطنيّة أيّا كان انتماؤها السياسي حول الاعتراف الرّسمي باللّغة العربيّة وتدريسها في جميع الأطوار، ببناء المزيد من المدارس الإبتدائية والثانوية، ففي عام 1948 كانت هناك 140 مدرسة ومتوسّطة تسيّرها جمعية العلماء وثانوية واحدة بقسنطينة، "معهد ابن باديس" التابع لجامع الزيتونة بتونس، وابتداءً من 1951 حصلت بعثات للطلبة نحو المشرق العربي فتكوّنت أطر معرّبة وبعد اندلاع حرب التّحرير انضوت جميع فصائل الحركة الوطنيّة تحت لواء حزب جبهة التّحرير الوطني الذي حرص في جميع برامجه على الاهتمام باللّغة العربيّة والثّقافة الوطنيّة. خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، ص: 174-178.

[3] وزارة الإعلام والثقافة، النّصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 الجزائر، مركّب الطباعة، الرّغاية،د ط، 1979، ص: 75.

- إحياء الثّقافة الوطنيّة ويُحدد التّعريب التّدريجي للتّعليم وفق قاعدة علميّة.
- جزأرة* البرامج بتكييفها مع حقائق البلاد.
- توسيع الطّرائق التّربوية وتجنيد جميع المنظّمات الوطنية لمكافحة الأميّة.

يُعدّ التّعريب إذن مرادفا للاستقلال الوطني هذا من جهة، من جهة أخرى يسعى إلى إعادة بناء الشخصيّة الوطنيّة انطلاقا من المدرسة.

ب. **ميثاق الجزائر 1964**: يُعدّ هذا الميثاق تأكيدا على المبادئ التي جاء بها ميثاق طرابلس، حيث نصّ على "إعادة اللّغة العربيّة بوصفها اللّسان المعبّر عن القيم الثقافية لبلادنا، كرامتها وفعّاليتها كلغة حضارة..."[1].

ج.**ميثاق 1976**: تميّزت هذه السّنة بالإعلان الرّسمي عن الدّستور الذي يُقرّ العربيّة كلغة رسميّة للجزائر. وبعد مناقشة المشروع التمهيدي للميثاق الوطني وتبنّيه عن طريق الاستفتاء، أصبح الميثاق النّص الأساسي والمرجعي للدّولة[2]. ويُلخص الميثاق موقف الدّولة الرّسمي من المسألة اللّغوية ويُؤكّد على مبدأ التعريب ولذلك يُعدّ "تعميم استعمال العربيّة والتمكّن من بوصفها أداة وظيفيّة مبدعة هو من المهام الأساسيّة للمجتمع الجزائري في جميع التظاهرات الثقافيّة والإيديولوجية. ومن ثمّ فإنّ النقاش حول التّعريب لن يدور سوى حول المحتوى والإمكانيات والطرائق والمراحل...إن التّعريب الّذي هو مكسب ذو بعدكبير، يشكّل في الوقت نفسه استجابة لأحد طموحات الشّعب الكبرى أثناء الاحتلال الأجنبي ومحيطًا ثقافيا وتربويا لا ريب فيه يؤهّل جهاز الدّولة والحزب والمنظّمات الجماهيرية ومختلف الإدارات والشّركات الوطنيّة والمؤسّسات الاقتصادية لأن يجعل تعريب خدماتها أمرا واقعا بفضل التّدابير المناسبة.وهذه الكيفية والمبادرات التي تتّخذها السّلطة

* يُقصد بالجزأرة إحلال الأطر الجزائرية محلّ الأطر الأجنبيّة التي كانت تباشر الوظائف إبّان الاستعمار وبعده، فيكون الإطار الجزائري هو جوهر قضية التّعريب.يُنظر: محمد المنجي الصيادي، ومحي الدّين صابر وآخرون: التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص: 256، 273.

[1] جبهة التّحرير الوطني، ميثاق الجزائر، مجموعة النّصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأوّل لحزب جبهة التّحرير الوطني، أفريل 1964، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، ص: 35.

[2] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، ص: 198.

الثوريّة من أجل الإنجاز السّريع والمنهجي لهذا المشروع الكبير، سيتحقّق **توحيد استعمال لغة العمل والتّعليم والثقافة**, وهو المشروع الذي يقترن مع استرجاع جميع المقوّمات التاريخيّة للأمّة الجزائريّة "[1].

والملاحظ على ميثاق 1976 هو التّركيز عل المبادئ الآتية:

- **التأكيد** الهُوية الوطنيّة والتّعريب **هو الضّامن لخصوصيّة الأمة الجزائريّة وتفرّدها.**
- **مطلب التّعريب الفوري (الشامل)** مطلب تشترك فيه النخب **مع** جميع مؤسّسات المجتمع المدني سيّما الأحزاب السّياسيّة المعروفة بارتباط نشأتها بالدّفاع عن اللّغة العربيّة كحزب جبهة التحرير الوطني الذي جعل اللّغة **إحدى ثوابت نضاله.**

د.ميثاق 1986: لم يختلف ميثاق 1986 عن المواثيق السابقة في دعمه للتّعريب والتأكيد على الهُويّة الوطنيّة.[2]

أمّا بالنّسبة إلى الدساتير فهي تُترجم ما هو وارد في المواثيق **بدءًا بدستور** 1963 وصولا إلى دساتير 1976، 1989، 1996، فكلّها تنصّ على أنّ اللّغة العربيّة هي اللّغة الرّسميّة **للدّولة.**[3]

انطلاقا من عرض التّشريعات والقوانين التي تنظّم المسألة اللّغويّة في الجزائر **يبدو أنّ معظم النّصوص تتّفق** على اهتمام الدّولة الرّسمي **بمسألة التّعريب وعدّها** مكمّلا للتحرّر الوطني وبناء الثقافة الوطنيّة. **لكن السؤال الجدير بالطّرح: هل تحلّى صُنّاع القرار- القائمون على التّعريب - بوضعه موضع التّطبيق والممارسة؟ وهل وفّروا الوسائل الضروريّة لتحقيق ذلك؟**

3.مراحل التّعريب: عمدت الجزائر منذ الاستقلال إلى التّخطيط **للتّعريب الذي استهدف** تعميم استعمال اللّغة العربيّة في مختلف الوظائف والقطاعات.

أ. **قطاع التّعليم: لقد تبنّت الجزائر الثنائية اللّغويّة بعدّها حدثا** ظرفيا فرضه الوضع التاريخي **الذي وجدت فيه نفسها غداة الحصول** على الاستقلال، ولم تعدّها منهجا **تعليميا تربويا**[4]. **لذا ارتأى البحث تناول مراحل التّعريب بالتوازي** مع مختلف الأحداث السّياسية والاجتماعية، كما **سيعرض مواقف النّخب من المسألة اللّغويّة (المناصرين منهم والمعارضين).**

---

[1] ميثاق 1976، ص: 84-89.

[2] أحمد ناشف: تعريب التّعليم في الجزائر بين الطّرح المعرفي والطّرح الإيديولوجي، **كنوز الحكمة**، د ط، 2011، ص: 27.

[3] **المرجع نفسه**، ص: 27.

[4] محمّد المنجي الصيادي: التّعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ص: 174.

المرحلة الأولى 1962-1965: يُعدّ التّعليم قطاعا بارزا لتطوير المجتمعات في جميع مظاهره، لذلك شهد هذا القطاع سياسات تعريبيّة في جولات متعاقبة. **"ومنذ أوّل دخول مدرسي للجزائر المستقلّة سنة 1962**، اتّخذت وزارة التّربية قرارا يقضي بإدخال اللّغة العربيّة في جميع المؤسّسات التعليميّة التّابعة لها بنسبة سبع ساعات في الأسبوع...**لا كلغة أجنبيّة ولكن كلغة وطنيّة**"[1].

فمنذ السّنوات الأولى للاستقلال حرصت الجزائر على إدخال اللّغة العربيّة في صلب النّظام التربوي تمهيدا لزيادة عدد ساعات العربيّة في السنوات المقبلة. وهذا ما حدث في الدّخول المدرسي 1964، 1965 ، حيث تقرّر تعريب السنة الأولى ابتدائي تعريبا كاملا وبذل مجهودات كاملة في سبيل توفير المؤطّرين والمفتشين التربويين، والاهتمام بوضع المناهج التّربوية والكتب المدرسيّة. **وتطلّب** ذلك استيرادها من الدّول العربيّة (المشرق العربي)[2].

أمّا فيما يخص **التّعليم الثانوي " فقد أنشئت ثلاث ثانويات ابتداءً من سنة 1963 وهي معرّبة تعريبا كاملا، وكان تلامذتها من تلاميذ المدارس الحرّة المعرّبة***"[3]. وبالنسبة إلى التّعليم العالي **فقد صدر مرسوم رقم 64-06** المؤرّخ في **10 جانفي 1964 والمتضمّن إحداث شهادة ليسانس** في اللّغة العربيّة[4]. ويُلاحظ من خلال هذه المرحلة أنّ الجزائر اعتمدت على **سياسة التّعريب الجزئي** التي **تُعرّب بعض المواد من التّعليم الابتدائي والثانوي، حيث "بقيت اللّغة الفرنسيّة لغة التّدريس** في كلّ المستويات ماعدا بعض المدارس الحرّة التي تتبنى اللّغة العربية لغة أساسيّة، بالإضافة إلى ضعف **الإطارات** والمناهج التّربوية، هذا ما أدّى إلى تأخر تعريب السنة الثانية إبتدائي"[5].

---

[1] **وزارة التّعليم الإبتدائي والثانوي**: التّعريب في الجزائر (مرحلتي الابتدائي والثانوي) مجلّة الأصالة، ص 390.

[2] **المرجع نفسه، ص**: 390، 391.

* **المدارس الحرّة**: هي المؤسّسات التي كان يقدّم فيها **التّعليم الحرّ** وسُمّيت **"حرّة"** لأنّها غير خاضعة لقوانين الإدارة الفرنسية، فتسيّر وتُموّل من الأهالي و**مجهوداتهم الذاتية دون إعانة من** أي هيئة رسميّة تابعة للإدارة **الفرنسيّة، فكانت تضطلع بمهمّة الحفاظ على اللّغة العربية**. يُنظر: أحمد بن نعمان: **التّعريب بين المبدأ والتّطبيق، ص**: 62.

[3] جمال العبيدي: قضيّة التّعريب في الجزائر **(مقال)**، مجلّة الكلمة، فصلية، عدد مزدوج، 1993، تصدر عن جمعيّة الدّفاع عن **اللّغة العربيّة، ص**: 40.

[4] **خلف التميمي عبد المالك**: الخليج العربي والمغرب العربي، دراسات في التّاريخ السّياسي الاجتماعي والاقتصادي، دار **الشباب للنشر، ط**1، بيروت، ص: 226.

[5] **وزارة التّعليم الابتدائي والثانوي**: التّعريب في الجزائر ، مجلّة الأصالة، **عدد خاص (عدد 17)، ص**: 390.

وعموما فإنّ التّعريب في هذه المرحلة واجهته صعوبات عديدة من أبرزها نقص الكوادر الجزائريّة المعرّبة، ورغم أنّ الجزائر استعانت بعدد من المدرّسين من بلدان المشرق العربي **إلاّ أنّ** "**انتداب المدّرسين العرب** يثير المشاكل ذات صيغة لغوية إذ تؤثّر لهجتهم على توضيح المعلومات، حتّى أنّ وزارة التّربية دَعَت المدرّسين العرب إلى التخلّي عن استخدام لهجاتهم بالفصل والتحدّث **(أي الشرح)** بالعبارات الجزائرية، وطبعا التّعليم أولا يكون بالفصحى لأنّ الهدف الأساسي يتمثّل في **إكساب الأطفال اللّغة العربيّة الفصحى**"[1].

المرحلة الثانية 1965-1978: تميّزت هذه المرحلة **بعدّة أحداث- وصول الرئيس الراحل** هواري بومدين إلى الحكم شكّل دفعا قويّا لعمليّة التّعريب- **من أبرزها "البدء بتطبيق القرار القاضي بتعريب الثانية الابتدائية تعريبا كاملا ابتداءً من أكتوبر 1967**، أي بتدريس كلّ مواد البرنامج باللّغة العربيّة وحدها وعدم تدريس أية لغة أجنبيّة في هذا المستوى"[2].

وهذا الإجراء يتبيّن أن التّعريب هو أحد أبرز الخيارات الوطنيّة للدولة الجزائريّة وقد تجسّد هذا الاتّجاه في جزأرة **كاملة للمرحلة الابتدائية**، وقد صرّح أحمد طالب **الإبراهيمي قائلا : "إنّ التّعريب أحد اختياراتنا الأساسيّة، إنّ الأمر لا يتعلّق برفض الحوار مع الشعوب الأخرى، والحضارات** الأخرى، وإنّما يتعلّق بأن نصبح نحن، وأن نتجذّر في **أرضنا وشعبنا كي نتمثّل بعد ذلك ما يمكن** للآخرين أن **يمدّونا به أحسن تمثّل واستيعاب**"[3].

لقد دارت نقاشات عديدة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الجزائري حول مبدأ التّعريب، سيّما حول الطريقة التي تتمّ بها هذه العمليّة بين دعاة التّعريب **الفوري (الشامل) ودعاة** التّعريب التدريجي، وقد أفرزت هذه النقاشات ثلاث طرق هي:[4]

تعريب رأسي: لقد عملت الجزائر بموجب طرق التّعريب المتماشية، فكان التّعريب رأسيا (سنة فأخرى) وذلك حتى نهاية المرحلة الابتدائية **أو الثانوية.** وقد وقع العدول عن هذه الطّريقة "**ذلك أنّ** الوتيرة المستمرّة المتمثّلة في تعريب كلّ سنة عند كلّ دخول مدرسي **تستلزم** جهودا يصعب بذلها في

---

[1] محمّد المنجي الصيادي: التّعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ص: 168.

[2] **وزارة التّعليم الابتدائي والثانوي**: التّعريب في الجزائر ص: 391.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972، **تر: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنيّة والتوزيع، الجزائر**، د ط، د ت ، ص: 160.

[4] أحمد ناشف: تعريب التّعليم في الجزائر بين الطّرح المعرفي والطّرح الإيديولوجي، ص: 40-41.

مجال تكوين الإطارات فنحن مجبرون على اعتماد بعض التقطيع في وتيرة انتشار العربيّة، **أي أنّنا لا نقوى السّنة الموالية إلاّ بعد** أربع أو خمس سنوات"[1].

تعريب محلّي: ينطلق من مناطق الجنوب كونها لم تتأثّر باللّغة والثقافة الفرنسيّة كثيرا.

تعريب جزئي: يعمد إلى التوسّع التّدريجي من مدرسة إلى أخرى إلى أن يُصبح التّعريب بكلّ مراحله معرّبا تعريبا كلّيا في جميع أنحاء البلاد[2]. وتحظى هذه الطّريقة بتأييد واسع كونها تستدعي التقويم والمراجعة من خلال التّجربة الميدانية، وقد دعم الرئيس هواري بومدين **حركة التّعريب** في قوله "إنّ التّعريب في بلادنا هو جزء من **حركة** التّاريخ التي ترتبط بمراحل التطوّر التي تعيشها ثورتنا، وليس في استطاعة أحد أن يوقف **حركة** التّاريخ"[3].

فهذه **المرحلة قد** أرست بالفعل مكان اللّغة العربيّة في النّظام التّعليمي واهتمّت بتدعيمها في **المرحلة الابتدائية حيث أصبحت لغة التعليم لكل المواد الأدبيّة**[4].

أمّا في التّعليم الثانوي فكانت البداية بتعريب مادة التّاريخ نظرا لأهميتها الثورية والتّاريخية وتزامن ذلك بفتح ثلاث ثانويات واحدة بالعاميّة يتم فيها تدريس جميع المواد بالعربيّة أدبية أو علميّة.[5] **دون التخلّي عن حل الثنائية اللّغويّة "حيث تُدرّس فيها اللّغة الفرنسيّة (لجميع التلاميذ)** إلى جانبها لغة أجنبيّة ثانية يختارها التّلاميذ من بين عدت لغات"[6].

وفي ديسمبر 1969 تم تأسيس اللّجنة الوطنيّة لإصلاح النّظام التّربوي برئاسة **"عبد الحميد مهري"** والتي قدّمت سنة 1970 برنامج تم تحديد فيه مكانة اللّغات الأجنبيّة، فإلى جانب اللّغة العربيّة التي تدرّس في كل مستويات النّظام التّربوي.تُعدّ اللّغة الفرنسية لغة أجنبية أولى تُدرّس في المدارس الجزائرية، كما يحظى تعليم اللّغات الأجنبيّة الأخرى بتشجيع ضمن هذا البرنامج [7]. **وبعد اعتماد** هذا البرنامج الذي يوضّح المبادئ الأساسيّة للسّياسة التّربويّة، نوقش موضوع التّعريب **ضمن**

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية ،ص: 77.

[2] **المرجع نفسه** ،ص: 129.

[3] عبد الرحمن سلامة بن الدوابية: التعريب في الجزائر 1981، د ط، د ت، ، ص: 07.

[4] مجلّة الأصالة، التّعريب في الجزائر، تقرير وزارة التّعليم الابتدائي والثانوي، ص: 393.

[5] **المرجع نفسه، ص**: 393.

[6] **المرجع نفسه، ص**: 399.

[7] أحمد ناشف: تعريب التّعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي **والطرح الإيديولوجي، ص**: 44.

أشغال النّدوة الوطنيّة لإطارات القوانين في ربيع1971 * وتمّت المصادقة على الإجراءات الآتية في إطار التّعريب الجزئي:[1]

- **تعريب السنة الثالثة والرابعة ابتدائي، وذلك بتدريس** كلّ مواد البرنامج بالعربيّة مع الحفاظ على اللّغة الفرنسيّة كلغة أجنبيّة أولى.
- تعريب ثلث الأقسام المفتوحة في مستوى السنة الأولى المتوسطة في جميع مؤسّسات **التّعليم، بالإضافة** إلى تدريس الفرنسيّة كلغة أجنبيّة.
- تعريب ثلث الأقسام العلميّة في مستوى السنة الأولى **الثانوية تعريبا كاملا، أي** بتدريس جميع مواد البرنامج باللّغة العربيّة **(ومن بينها المواد العلميّة) ، وتدرّس اللّغات الأخرى بصفتها لغات أجنبيّة.**

وفيما يخصّ التّعليم الجامعي، فقد **اعتمدت اللّغة العربيّة لغة للتدريس** في التاريخ والفلسفة **وعلم الا**جتماع والتّربيّة، وعلم النفس، الآداب، العلوم الاقتصاديّة، العلوم السّياسيّة والقانونية، وفي كل تخصّص قسم معرّب يدرس فيه **الطّلبة** جميع الفروع باللّغة العربيّة إلى جانب لغة أجنبيّة، وقسم مفرنس يدرسون فيه جميع فروع التخصّص باللّغة الفرنسيّة إلى جانب وحدات دراسية باللّغة **العربيّة**[2]. وبالعودة إلى سنة 1976 **(سنة التّعريب)** تجدر الإشارة إلى أنّ هذه السنة عرفت إنشاء المدرسة الأساسيّة كما نصّت الأمريّة الخاصة بالمنظومة التّربويّة 16 أفريل على مجموعة من المبادئ:[3]

المبادئ:[3]

- **التّعريب**: **ينصّ الأمر على أنّ التّعليم يتمّ بالعربيّة** في جميع مستويات التّكوين وفي جميع التخصّصات.
- **ديمقراطية التّعليم: من حقّ الجميع التّعليم** والتّكوين وضمان الدّولة للمساواة في الدّخول إلى التّعليم ما بعد الأساسي.

---

* يُطلق على هذه السنة سنة التّعريب، حيث شهد ت عمليّة التّعريب انتشارا واسعا شمل جميع القطاعات.

[1] مجلّة الأصالة، التّعريب في الجزائر، ص: 397.

[2] مولود قاسم آيت بلقاسم: آنية وأصالة، منشورات وزارة التّعليم الأصلي والشؤون الدّينيّة، مطبعة البعث، الجزائر 1975، ص: 41.

[3] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ص: 199.

- **الجزأرة:** الإطارات الجزائريّة عوض الأجنبيّة هي الأجدر والأحق بتولّي مهام التّكوين والتّربيّة.

إلاّ أنّ ربط **عمليّة التّعريب بعنصري** الدّيمقراطيّة والجزأرة لم يكن بالمهمّة السهلة، حيث **اصطدمت اللّجان*** **(لجان التّعريب)** بواقع صعب، بالإضافة إلى مجموع الانتقادات التي طالت هذه اللّجان، فتمّ حلّها من الرئيس الراحل هواري بومدين لكونها لم تحترم مبادئ الميثاق[1].

لقد أجرت الجزائر تغييرات جذرية في أعضاء **السلك الوزاري*** **أثّرت على سياسة التّعريب (خاصة قطاع التّعليم)**، وهكذا عرفت سنتي (1977-1978) **مراجعة لسياسة التّعريب** التي تمّت، فتمّ تجميد عدّة قرارات تخصّ التّعريب في التعليم **(مثل تجميد تطبيق المدرسة الأساسية)** وتمَّ التراجع **عمّا يلي:**[2]

- **إلغاء مشروعي معهد قسنطينة ووهران لتكوين المعلّمين.**
- **توقيف معهد بوزريعة.**
- فتح أقسام جديدة باللّغة الفرنسيّة في الثانوي.
- التقليص في الأقسام العربيّة العلميّة.
- فتح أقسام أدبيّة باللّغة الفرنسيّة في الثانوي.

---

* لقد أنشأت الجزائر اللجنة الوطنيّة للتّعريب في 06 نوفمبر 1973، **برئاسة السيد عبد القادر حجار** (المفتش السابق للّغة العربيّة) **تتكوّن من** 150 عضو وهي مكلّفة بترقية وتطبيق سياسة التّعريب. **وقد باشرت اللّجنة مهامها في** 1974، **وهي السّنة** التي انكبّت خلالها على إعداد المؤتمر الوطني للتّعريب." يمثّل الرّئيس اللّجنة في علاقاتها والتزاماتها الخارجيّة، أمّا **المكتب التّنفيذي** فيناقش ويضع المشاريع والمخطّطات ويقدّم الاقتراحات الضّروريّة. **أمّا اللّجنة المركزية فتؤدّي المهام الآتية:**

- الأبحاث والدّراسات.

البرمجة والتّخطيط.

تحرير النّصوص والعمل التّربوي.

المراقبة والتّقويم...إلخ. كما اتّجهت النيّة إلى استحداث لجان تقنيّة ولجان فرعيّة محليّة مكلّفة بتقديم تقارير دوريّة عن نشاطها **للجنة الوطنيّة للتّعريب". خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، ص:** 194-195.

[1] **يُنظر: خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغويّة ، ص:** 199.

* تمّ استبدال السيد "أحمد بن محمود" وزير التربية منذ 1970 بـ السيد **"مصطفى الأشرف"** وهو مختص في علم الا**جتماع.** كما تمّ تعيين **عبد اللّطيف رحال خلفا للسيّد** " محمّد الصديق بن يحي" على رأس وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي. **خولة بوطالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ص:** 200.

[2] محمّد بومالي: التّعريب في الجزائر، تجربة علم الا**جتماع، جامعة الجزائر،د ط، 1980-1981، ص:** 66.

التدابير والإجراءات التي اتخذت في عمليّة التراجع عن تعريب التّعليم: لقد صدرت عدّة مناشير وزاريّة تقضي بالتراجع مؤقتا عن التّعريب في قطاع التّعليم من أبرزها:[1]

- **المنشور الصادر بتاريخ 24 /1977/07:** يتضمّن تعليمات تقضي باتّخاذ إجراءات عاجلة لإزالة التّعريب عن المعاهد التكنولوجيّة. وقد أصرّت التّعليمة على ضرورة تطبيقها في السّنة الدّراسيّة الجديدة مهما كانت النتائج وقد طُبّقت بالفعل، وألغيت بعض المعاهد وفتحت فروع باللّغة الفرنسيّة من جديد سنة 1977، و1978.
- **منشور خاص بالتراجع عمّا تمّ تعريبه في الشّعب الأدبيّة في السّنة الأولى ثانوي:** وقد صدر هذا المنشور تحت رقم 2413/19 مؤرّخ في 1978/01/17 مُمضى من طرف الأمين العام وينصّ على أنّ المواد العلميّة في أقسام الشّعب الأدبيّة سيكون تعليمها باللّغة الفرنسيّة بالنّسبة لجميع التلاميذ الّذين كانوا ثنائي اللّغة في السّنة الرابعة المتوسطة، وهذا بعد أن كانت هذه المواد تُدرّس باللّغة العربيّة عدة سنوات.

فما يُلاحظ هو أنّ سياسة التّعريب الجزئي في التّعليم الابتدائي والثانوي عرفت عدّة وقفات ورِدّات. حتّى وإن تيسّر تعريب التّعليم الابتدائي فكيف بالنّسبة للعلوم في التّعليم العالي؟. ذلك أن الأمر يتعلّق بتأصيل إطارات كفؤة صالحة لتنفيذ المنهج التعريبي (مستقبلا) استنادا إلى العمل على تهيئة اللّغة العربيّة العلميّة الجاهزة للاستجابة لكل الطلبات العلميّة[2].

- **التّعريب في التّعليم العالي:** لقد مرّت اللّغة بعدّة مراحل داخل هذا التّعليم منذ الاستقلال:

أ. **المرحلة الأولى:** بقي التّعليم العالي مفرنسا إلى سنة 1967، واستمرّت عمليّة التّعريب حتّى السّنة الدّراسيّة 1972/1971 وهي السّنة التي أطلق عليها **سنة الإصلاح والتّعريب في التعليم العالي**[3]. حيث استمّر العمل بسياسة التّعريب الجزئي بتعريب مواد دون أخرى والجدول الآتي يوضّح الفروع المعنيّة بالتّعريب.

---

[1] محمّد بومالي: التّعريب في الجزائر، ص: 67-68.

[2] يُنظر: محمّد المنجي الصيادي: التّعريب وتنسيقه في الوطن، ص: 157.

[3] محمّد بومالي: التّعريب في الجزائر، ص: 68.

الفـــروع	سنـة الافتتاح
– الآداب والثقافة العربيّة	1966
– التّاريخ	1967
– الجغرافيا	1967
– الحقوق	1968

ويوجد عدد قليل من الطلبة الّذين انتسبوا إلى هذه الفروع فعددهم لا يتجاوز (1968 طالبا) من مجموع 19210 أي نسبة 8.32%.[1]

ب. المرحلة الثانية: وتبتدئ مع تطبيق إصلاح إصلاح التّعليم العالي وصدر القرار الوزاري المؤرّخ في 1971/08/25 الّذي حدّد التدابير المتعلّقة بالتّعريب في التّعليم العالي، وتمّ فتح أقسام جديدة باللّغة الوطنيّة في السّنة الدراسيّة 1972/1971 **وما بعدها**[2]. **بعدما** تولّى عبد اللّطيف رحّال وزارة التّعليم واجه في السّنة الدّراسية 1978/1977 غضب الطلبة والّذي يعود إلى الأسباب الآتية:[3]

- الانتقاء عند الدّخول إلى الجامعة.
- ظروف العمل والحياة الصحّيّة.
- مشاكل مناصب الشّغل خاصة بالنّسبة للطلبة المعرّبين.

وقد أدلى بتصريح يعترف فيه بالعجز عن إكمال سياسة التّعريب **"إنّ التعريب الصّارم والنّاجع** والحديث الّذي تفرضه علينا اختياراتنا لا يمكن القيام به على أحسن وجه إلاّ إذا تمّ على يد **الجزائريين أنفسهم،** ويتعيّن علينا في المرحلة الحالية أن نأخذ بعين الاعتبار عجزنا في هذا المجال وأن **لا نضحّي بمستوى بعض التّكوينات ومن** ثمّ بجزء من **طلبتنا"**[4].

[1] محمّد بومالي: التّعريب في الجزائر، ص: 68.

[2] وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، كشف الإحصائيات، العدد 07، 1978.

[3] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريّون والمسلة اللّغويّة، ص: 201.

[4] المرجع نفسه، ص: 201.

فهذه الوقفة للتّعريب كانت نتيجة العجز في إعداد الكوادر المعرّبة خاصة في المرحلة العليا والثانويّة رغم تبنّي مبدأ الجزأرة لفترة طويلة، فسيطرت فكرة العمل باللّغة الفرنسيّة وتبنى مبدأ الثنائيّة كحل مرحلي للخطّة التّعريبية .

ت. المرحلة الثالثة من 1992/1979: لقد كانت بداية هذه المرحلة بانعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني من 27 إلى 31 جانفي 1979 والّذي أعلن وفاءه للمبادئ المعلن علنها في المواثيق والدّساتير، وقد نال التّعريب حظا وافرا وذلك لأنّ الثورة الجزائريّة أولت أهميّة كبرى للتّربيّة والتّعليم والتّكوين، والسّياسة التي مارستها في هذا القطاع قد أتت أُكْلها، وتمّ إخراج اللّغة الوطنيّة من العزلة التي فرضها عليها النّظام الاستعماري فكانت أداة تدريس في بعض فروع المعرفة.[1] ونظرا للمشاكل النّاجمة عن الآثار السلبية للازدواجيّة اللّغويّة فقد تقرّر"الشروع في استكمال تعريب مادة الحساب في المرحلة الابتدائية... والرفع من نسبة التّعريب بأقسام التّعليم المتوسّط والفروع العلميّة بالتّعليم الثانوي في المرحلة الانتقاليّة ويتمّ ذلك بتقليص الشعب المزدوجة تدريجيّا تمهيد لتوحيدا التّعليم وجزأرته."[2]

وبعد انعقاد الندوة الوطنيّة للتّعليم العالي في جويلية 1980 تمّ اتخاذ عدة إجراءات أولية انبثقت عنها لجنة خاصة بالتعريب ابتداءً من سنة 1981/1980، بدأت عمليّة تعريب شاملة لجميع معاهد العلوم الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة غير المعرّبة.[3]

وفي عام 1986 صدر قانون 10/86 القاضي بإنشاء المجمّع الجزائري للّغة العربيّة وشرع في تطبيق التّعريب الشامل للتّعليم الثانوي بالموازاة مع تعريب المدرسة الأساسيّة.[4] ونظرا لمهام اللّجنة المركزيّة التي تتولّى عمليّة التّقويم والمراقبة فقد قامت في دورتها العشرين سنة 1988 بتقويم المنظومة التربويّة وقد أفرزت ما يلي:[5]

---

[1] حزب جبهة حزب التحرير الوطني، النّصوص الأساسيّة المصادق عليها من طرف المؤتمر الرابع من 27 إلى 31 يناير 1979، مطابع الحزب 1979، الجزائر، ص: 159.

[2] جبهة التّحرير الوطني، مقرّرات اللّجنة المركزيّة، المؤتمر الرابع 1983/1979 ، ص: 48.

[3] ضربان المهدي: التّعريب في الجامعة خطوات متناقلة،مجلة الوحدة، العدد 394، ص: 24.

[4] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، ص: 208.

[5] حزب جبهة التّحرير الوطني، ملف المنظومة التّربوية والتكوين والتعليم العالي، الدورة العشرين للجنة المركزيّة، جوان 1988، الجزائر، ص: 27-36.

- عدم تكفّل الجامعة بتكوين العدد اللاّزم من الإطارات باللّغة العربيّة، وضيق المجالات الجامعيّة بالنّسبة للتّلاميذ القادمين من الفروع المعرّبة مقارنة مع زملائهم الوافدين من الشّعب المزدوجة، بالإضافة إلى عدم الانسجام في استراتيجيات التّعريب بالنّسبة إلى التّعليم الثانوي، التّكوين المهني، والتّعليم العالي.
- كما تمّ طرح مشكلة اللّغة في التّعليم العالي، ففي حين تمّ تعريب العلوم الاجتماعيّة والإنسانية بقيت الفروع العلمية والتكنولوجيّة والطبيّة تُدرّس باللّغة الفرنسيّة، وهو ما يُشكّل عائقا أمام المعرّبين من حملة البكالوريا ويقلّل من فاعلية التّعليم العالي.

إذن يجب أن تتّسم عمليّة التّعريب بالشموليّة كي لا يتمّ طرح مشكل منافذ الشغل سيما أنّ الأفواج الأولى المعرّبة التي تخرّجت من الجامعة من حقّها التوظيف والارتقاء في السّلم الاجتماعي.

ث. المرحلة الرّابعة 1993-2008: تميّزت هذه المرحلة بالاستقرار نظرا للأزمة التي مرّت بها الجزائر، ممّا أثّر سلبا على مسار عمليّة التّعريب وبالتالي توقفها .

وهوما ترجمه المشروع التشريعي رقم 92-02 المؤرّخ في 04 يوليو 1992- المادة الأولى يُمدد الأجل الأقصى المنصوص عليه في المادة 36 من القانون رقم 91-05 المؤرّخ في 16 يناير 1991.[1]

وقد عرفت سنة 1998 إنشاء المجلس الأعلى للّغة العربيّة بمقتضى المرسوم رقم 98-226 الذي يتابع تطبيق أحكام القانون رقم 91-05 المؤرّخ في 16 يناير 1991 وكلّ القوانين التي تهدف إلى تعميم استعمال اللّغة العربيّة وحمايتها وتطويرها.[2]

خلاصة القول، هو أنّ التّعريب في الجزائر يرتبط أكثر بالجانب السّياسي والإيديولوجي، ولطالما كان التّعريب محورا للنقاشات والصّراعات بين مختلف الأطراف الفاعلة ممّا أدّى إلى وجود هوّة شاسعة بين الطّروحات الرّسميّة والقوانين والدّساتير، وبين الواقع العملي ولم يخرج التّعريب في الجزائر -مؤخّرا عن إجراء بعض التّحويرات في مناهج المنظومة التّربويّة-. وعلى الرّغم من توفر النّزعة الثوريّة والرّغبة في استعادة اللّغة العربيّة مكانتها وأصالتها إلاّ أنّ التّعريب الفوري لم ينسجم والواقع اللّغوي للبلاد، فاصطدم بعوائق كثيرة ومثال ذلك هو قضية الكوادر المعرّبة "و اقتراح خطط تعريب التّعليم كان يجب إعداد الأطر المعرّبة التي تقوم بدورها بتعريب المعلّمين، ويقع في آن واحد

[1] الجريدة الرّسميّة، العدد رقم 54، المؤرّخ في 15 يوليو 1992.

[2] الجريدة الرّسميّة، العدد رقم 50، المؤرّخ في 12 يوليو 1998.

إعداد الكتب المدرسيّة التي تخدم التّعليم المعرّب،. ومن باب التناقض الإقدام على التّعريب المدرسي، وهو الأمر الرئيسي دون أن يستند هذا القرار إلى خلفيّة تعريبية تعضده"[1]، هذا طبعا مع توفّر الإرادة السّياسيّة الصّارمة التي تملك آلية التّنفيذ والمتابعة.

كما أنّ تعريب التّعليم لا يدور حول نفسه، فهو وسيلة لتعريب المجتمع ككلّ والنتائج التي تتحقّق فيه يظهر أثرها جليّا في الميادين الأخرى، ومن مستلزمات التّعريب الناجح في قطاع التّعليم، العناية بالمعلّم القادر على المساهمة في حركة التّعريب نوعا وكمّا، فالمستقبل يعتمد على قدرة المعلّم المحلي على التّدريس باللّغة العربيّة (الجزأرة)[2].

الإدارة: تُعدّ الإدارة صلة وصل بين الأجهزة المسيّرة ومختلف طبقات الشّعب، ولقد ورثت الجزائر من الاستعمار الفرنسي جهازا إداريا فرنسيا. لكن بعد حصول الجزائر على الاستقلال سعت إلى التّفكير في جزأرة الأطر الإداريّة منذ ميثاق طرابلس ومنذ الاستقلال عاشت الإدارة الجزائريّة مراحل مختلفة. سيّما أنّ تعريب الإدارة يعني أن تتوفّر لدى الموظفين الإمكانات التي تخوّلهم مباشرة العمل الإداري باللّغة العربيّة، الشيء الذي لم يتحقّق في جُلّ الموظّفين خلال السنوات الأولى من الاستقلال[3] ولقد استمرّ هذا الوضع اللّغوي غداة الاستقلال لعدّة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:[4]

- عدم اهتمام الدّولة بتكوين الإطارات باللّغة العربيّة ووضعهم في الإدارات المختلفة كنواة لتعريب الإدارة بكيفيّة تدريجيّة، وخطّة مدروسة سيّما أنّ الجزائريين كانوا مهيئين لتعلّم العربيّة بعد الاستقلال درءًا للتّغريب الذي فرضه الاستعمار طويلا.
- عدم شروع الدّولة الجزائرية –غداة الاستقلال مباشرة- في تعريب الإدارة، وتعريب الموظفين الجزائريين الموجودين بها والّذين ورثوا عن الاستعمار لغته وثقافته. ونتج عن تأخر تعريب الإدارة أن ازداد الطلب على المتعلّمين باللّغة الفرنسيّة على اختلاف المستويات والتخصّصات بملء الفراغ الذي تركه نواب الموظّفين الفرنسيين، ونتيجة لذلك تكوّنت في البلاد الفئة الاجتماعية التي خلفت الفرنسيين في المحافظة على اللّغة والثقافة الفرنسيّة (الفرانكفونيين).

---

[1] محمَّد المنجي الصيادي، ومحي الدين صابر وآخرون: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربيّة، ص: 37.

[2] المرجع نفسه، ص:272 - 273.

[3] المرجع نفسه، ص: 273.

[4] أحمد بن نعمان: التّعريب بين المبدأ والتّطبيق، ص: 198-201.

- "فكان من المفروض أن نعود إلى لغتنا **بمجرّد الحصول على الاستقلال، وقرّرنا التّعريب** الكامل في 1962 **لعُدّ** قرارا مثل هذا طبيعيا **ولكنّ تكيّف مع الوضع الجديد**".[1]
- وقف الوظيف العمومي على المعلمين باللّغة الفرنسية في معظم المجالات الحيويّة والمناصب الهامّة في الدّولة، ومن ذلك مثلا أنّ المدرسة الوطنيّة العليا للإدارة **ظلّت** غير قابلة **للانتساب إليها إلاّ للطلبة الحاصلين على الثانوية العامّة باللّغة الفرنسيّة، مع إجراء مسابقة الدّخول باللّغة الفرنسيّة أيضا.** مع العلم أنّ هذه المدرسة العليا للإدارة هي الوحيدة على مستوى الجمهوريّة التي تُخرّج الإطارات العليا في القضاء والإدارة والتخطيط والسلك الدبلوماسي، مع العلم –**أيضا- أنّ** هذه المدرسة لم تكن **تُعلم العربيّة** -في السنوات الأولى للاستقلال- **إلاّ لطلبة السّلك** الدبلوماسي بمعدّل ثلاث ساعات في **الأسبوع مثل اللّغات** الأجنبيّة الأخرى التي كان يدرسها الطلبة إجباريا بحكم وظيفتهم التي تتطلّب الإلمام بأكثر من لغة أجنبيّة. وهذا ما يؤدّي إلى خلق **نوع من الميز الطبقي بين أفراد المجتمع** بحيث يحظى متعلّمو اللّغة الفرنسيّة بمناصب شغل تمكنهم من الرّقي في الوسط الاجتماعي.

وهكذا قرّرت الدّولة الجزائريّة سنة 1968 توسيع سيرورة التّعريب إلى بعض القطاعات **الأخرى من الحياة العامّة مع صدور النّصوص القانونيّة بتعريب الوظيف العمومي الذي ظلّ** يشتغل إلى غاية ذلكم التّاريخ بالفرنسيّة.

منها الأمر الصادر في 1968/04/26 القاضي بإجبار جميع الموظّفين وأشباه الموظّفين على معرفة اللّغة الوطنية، وهكذا اتُّخذت تدابير من أجل تنظيم دروس للعربيّة في جميع الإدارات لجميع المواطنين بهدف تعريبهم، وتمّ تعزيز **الأمر الصادر** 1968 **بمرسوم** 08 **فيفري** 1969 **يقضي بإنشاء** مكتب للترجمة في الوزارات المكلّفة بترجمة الوثائق والنّصوص الرّسميّة والإداريّة إلى العربيّة[2].

هذا وينصّ تقرير المجلس الأعلى للّغة الوطنيّة لسنة 1981 **على أنّ الأولويّة لتعريب الشغل،** وهذه العمليّة يجب أن **تُسبق بتعريب الوثائق** والإجراءات الإداريّة والنّصوص القانونيّة التي تكون بمثابة أدوات لتعريب الشغل على غرار ما تمّ إنجازه في تعريب الحالة المدنيّة.[3]

---

[1] بوعلام بن حمودة: مجلّة **الأصالة، عدد** 18، 1974، **ص:** 18.

[2] **خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ص:** 191.

[3] **المرجع نفسه، ص:** 257.

كما أنّ هذه العمليّة تعني أيضا تصحيح ما تعانيه اللّغة العربيّة من تحريف لغوي على واجهات بعض الدّكاكين والمحلاّت التّجاريّة وبعض السّيارات والعربات.

فصحيح أنّه منذ 1976 شهدت الجزائر حملة لتعريب اللاّفتات*وأسماء الشوارع، غير أنّ هذه العملية غلب عليها طابع التسرّع الأمر الذي أدّى إلى بروز لافتات تدعو إلى السّخرية نتيجة التّرجمة الحرفيّة من الفرنسيّة[1]. لذا ينبغي تكليف لجنة من ذوي الكفاية والخبرة بالسّهر على مراجعة العناوين المحرّفة، لأنّ التّعريب جزء من سياسة الدّولة فلابد له من ضمانات لحسن الاستثمار والإمكانات المتوفّرة له.

كما أنّ الضرورة تُحتّم أن يُنظر إلى التّعريب نظرة كلّية لا تتخطّى الجزئيات والسير بعملية التّعريب بالتوازي في جميع القطاعات برؤى محدّدة، فالتجزئة وانعدام التنسيق والارتجال أكبر الطرق التي تحُول دون المسيرة الإيجابيّة لحركة التّعريب على مستوى جميع مظاهر الحياة.ومن العبث أن يُعرّب التّعليم أو جزء منه، دون أن تُعرّب الإدارة التي يستعمل فيها المتخرّجون المعرّبون.[2]

في جويلية 1988 حدّد الوزير الأوّل سنة 2000 كآخر أجل لإنجاز التّعريب في مختلف القطاعات، وقد أُخذت خصوصيّة كل قطاع في الحسبان عند وضع الرزنامات هذه حيث توجد قطاعات عُدّت أكثر "تقنيّة" أو تكنولوجيّة من غيرها ومنحت لها آجال أطول حتّى يمكنها أن تتّخذ التدابير اللازمة لكي يكون في الموعد المطلوب أي 2000.[3]

لكن رغم أهميّة هذه الرزنامة في تقريب الهُوّة بين مختلف القطاعات، إلاّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن إلى أي مدى نجحت هذه العمليّة في واقع الاستعمالات الفعليّة؟.

ترى الباحثة خولة طالب الإبراهيمي أنّ الفرنسيّة لا زالت تنال مساحات واسعة في الاستعمال "بوجه عام لقد لاحظنا أثناء تحرّياتنا المتكرّرة والمستمرة في مختلف الإدارات الخاصّة

* استيقظت الجزائر لتلفي نفسها بلافتات مدهونة بالأبيض والأسود لمحو الأسماء الفرنسيّة الموجودة . خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، ص: 259.

[1] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ص: 259.

[2] محمّد المنجي الصيادي،ومحي الدين صابر وآخرون: التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربيّة، ص: 280.

[3] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ص: 258.

(إدارات القطاع التّربوي) بأنّ الفرنسيّة لا تزال تُستخدم بكثرة في التوثيق وفي المشافهة كذلك في أماكن العمل".[1]

ممّا سبق يظهر جليّا أن التّعريب لم يحقّق بعد النتائج المرجوة منه، أمّا بالنسبة إلى تعريب إدارة التّعليم العالي لم يُعمل النظر والتفكير الجادّ في تعريب الإدارة المركزيّة والمؤسّسات التّابعة لوزارة التعليم العالي إلاّ منذ الدّخول الجامعي 1980-1981، وهذا طبقا لقرارات اللّجنة المركزيّة المتعلقة بتعريب الإدارة، ولمّا كانت وزارة التّعليم العالي حريصة على الروتين الإداري فقد أنشأت في كلّ مؤسّسة لجنة مكلّفة بوضع حصيلة لكلّ مبادرة من شأنها النّهوض بتعريب الإدارة الجامعيّة ولئن كان تعريب المكوّنين والمصطلحات قد أفضى إلى جهود محمودة فإنّ الأمر لم يكن كذلك بالنّسبة إلى الإدارة. إنّ هذه العمليّة لم ينظر إليها بوصفها من الأولويات ممّا يفسّر التأخّر الملحوظ في هذا المضمار، وهذا رغم تعريب جل الوثائق الإداريّة.[2]

والواقع أنّه بعد مرور كلّ هذه السّنين هو أنّ التّعريب يعوزه كفاية الموظّفين في العربيّة وهذا لعدّة أسباب أبرزها ما يلي:[3]

- غياب طريقة خاصّة بتعريب الموظّفين.
- غياب أساتذة مختصّين في تدريس لغة التخصّص.
- مشكل الغيابات (لعدم اقتناعهم بضرورة التّعريب أو خوفا على مناصبهم).
- مشكل التّوقيت (توقيت الدّروس).

فإدارة التّعليم العالي لازالت تشتغل بالفرنسيّة إلى حدّ كبير، وهذا يفسّر الوتيرة البطيئة التي تسير بها عمليّة التّعريب في جانبيه الإداري والتّكويني (تعريب الأساتذة الجامعيين) وتوجد عدّة مسوّغات يسوقها الرّافضون لتعريب التّعليم العالي، من أبرزها ما يلي:[4]

- عدم استيعاب العربيّة، العلوم والتقنيات، فهي تُعاني نقصا في المصطلحات العلميّة الكافيّة للتّعبير عن المفاهيم المُستجدّة التي يحتاج إليها التّعليم العالي.

---

[1] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ص: 262.

[2] المرجع نفسه، ص: 287-288.

[3] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ص: 288-289.

[4] علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص: 116.

- قلّة المراجع من الكتب والوثائق العلميّة باللّغة العربيّة بسبب ضعف حركة التّرجمة العلمية والتقنيّة إلى اللّغة العربيّة.
- **إنّ التطوّر** السّريع في العلوم والتقنيّات يولّد كما هائلا من المصطلحات العلميّة والتقنيّة، بحيث لا يمكن مواكبة تعريب هذه المصطلحات.

إلاّ أنّ هذه الحجج ضعيفة السند واهية الحجّة وذلك لعدة اعتبارات تتعلّق بخصائص اللّغة العربيّة. **فالقول بعدم قدرة اللّغة العربيّة على استيعاب العلوم والتقنيّات الحديثة** تفنّده **معظم الدّراسات** اللّسانيّة التي تؤكّد توفّر **العربيّة على نظام اشتقاقي*** غني يُتيح لها توليد ملايين الكلمات، كما أنّ القول بعدم توفّر المراجع العلميّة المعرّبة التي يحتاجها التّعليم العالي مردود عليه بدليل واضح **وهو أنّ معظم العلوم تتمّ باللّغة الأجنبيّة** فكيف تتوفّر هذه المراجع العلميّة **بالعربيّة دون الحاجة إليها** في التّعليم الجامعي، **ولكي تتوفّر المراجع العلميّة بالعربيّة لا بدّ من تعريب البحث العلمي**[1]. **فجميع الدلائل العلميّة المُستقاة** من تجارب الأمم الأخرى تُشير إلى أنّ الجامعات العربيّة لا تستطيع **أن تقوم** بدورها القيادي في التنمية البشريّة ما لم يُجر إصلاحها في **أهدافها ومناهجها، وما** لم **تُعرّب التّعليم** العلمي والتّقني منها[2]. **وتوجد تجربة واضحة تؤيّد هذا الطّرح وهي تجربة** تعريب الطّب في سوريا، **وهنا ينبغي استحضار الكلمة** التي ألقاها **أستاذ الطّب المشهور آنذاك (سعيد شيبان) أثناء ملتقى** الفكر الإسلامي في وهران سنة 1971" **إنّ الّذين ينتقدون** التّعريب في العلوم والفنون يقولون مخلصين أو مخادعين إنّ مستوانا العلمي والتّقني سينحطّ إن عرّبنا التّعليم العالي بعدما عرّبنا جزءا من التّعليم الثانوي في العلوم والتكنولوجيا. ولكن في الحقيقة، إن أردنا أن تكون اللّغة العربيّة هي التي يتكلّم بها الشعب العربيّ، واللّغة رمز السّيادة القوميّة، فيجب أن يكون التّعريب تابعا لمستوى عالٍ، مستوى التّعريب في أسمى معانيه،يكون ضمانا لمستوى اللّغة العربيّة عند العامّة، ولمستوى العربيّة في **المدارس الثانويّة. وكذلك نكون متّصلين بالتّيار العالمي والرّقي. ففي الجامعة تُنقل** العلوم في جميع

---

* **الاشتقاق وسيلة من وسائل تنميّة اللّغة والتّعبير** عن المفاهيم الجديدة بتوليد **كلمات جديدة من كلمات موجودة، فالمعاجم** لا تضمّ جميع مفردات اللّغة الموجودة، والممكنة الوُجود **وإنّما تقتصر على بعض المُستعمل فعلا.** علي القاسمي: **علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة**، ص: 379.

[1] علي القاسمي: **علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة**، ص: 127.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 131.

البلدان وتُقرب تقريبا واعيا والمزيّة الثانيّة للتّعريب الجامعي هي أكبر بكثير للمستقبل، فبالتّعريب يتمكّن الطالب العربيّ من الابتكار."[1]

وتوجد العديد من الأمثلة حول نجاح تعريب العلوم، إذ استطاعت العربيّة القيام بدورها لغة للبحث والابتكار منذ العصر العباسي من خلال ترجمتها للعلوم وآداب الثقافات الأخرى (اليونانيّة، الفارسيّة والهنديّة). كما أنّ مستلزمات التّعريب متوفّرة ينقصها فقط توفّر إرادة صادقة لدى صُنّاع القرار، وخطّة واضحة تتضمّن برنامجا زمنيّا يُلتزم به ويُطبّق.[2]

كما أنّ معظم الدّراسات التّربويّة أثبتت نجاعة اللّغة في التّحصيل العلمي وامتلاك أدوات المعرفة، ولذلك يواجه الطالب الذي يتلقى تعليمه العلمي باللّغة الأجنبيّة عدّة صعوبات في وقت واحد:[3]

- صعوبة استيعاب وفهم اللّغة الأجنبيّة.
- صعوبة فهم المادة العلميّة.
- صعوبة تخزين المعلومات في ذهنه ضمن المنظومة المفهوميّة التي تكوّنت لديه من جرّاء تحصيله العلمي باللّغة العربيّة خلال التّعليم الابتدائي والثانوي.

سيّما أنّ عمليّة التّعليم عمليّة مستمرة تقوم على التّكامل بين مختلف المستويات التعليميّة كما أنّ التّعليم العالي يقوم على ما تعلّمه الطالب في المرحلتين الابتدائيّة والثانويّة.

ومن سلبيات عدم تعريب التّعليم الجامعي أيضا: الارتفاع الملحوظ في معدّلات الرّسوب نتيجة تدريس العلوم بالعربيّة في الثانوي، وتدريس العلم باللّغة الأجنبيّة في التّعليم الجامعي.[4] فلا يجب أن ينقطع التّعليم بالعربيّة في مرحلة التّعليم الثانوي، إنّ التّعريب كفيل بإيجاد التوازن بين مختلف المستويات التعليميّة كي تخرج العربيّة من هذه الوضعيّة المتأرجحة بين التوجّه والممارسة الفعليّة.

خلاصة القول هو أنّ إشكال تعريب التّعليم العالي يظهر جليّا في العلاقة بين التّعليم وتعريب المحيط العام، فاللّغة التي تُمارس بها الحياة العامّة هي التي تُؤثّر على لغة التّعليم، إذ لا يمكن الاستمرار

---

[1] أحمد بن نعمان: التّعريب بين المبدأ والتّطبيق، ص: 443.

[2] علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص: 132.

[3] المرجع نفسه، ص: 122.

[4] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 59.

في تكوين أطبّاء باللّغة العربيّة إذا كانت الممارسة بعد التخرّج باللّغة الفرنسيّة[1].حيث توجد علاقة تكامليّة بين تعريب التّعليم العالي والمحيط.

قطاع الاقتصاد: لقد لوحظ غياب القرارات الإلزاميّة التي تقضي تعريب القطاع الاقتصادي. وعلى الرّغم من خوض بعض المؤسّسات الماليّة لتجارب تعريبيّة. سيّما أنّ تعريب الاقتصاد ضرورة تقتضيها التّنميّة[2]وتشجيع الاستثمار في العربيّة بتشغيل الشباب واكتساب الكوادر الجزائريّة الخبرة والمهارات، إلا أنّ اللّغة الفرنسيّة لا تزال حاضرة بقوّة في مؤسّسات الاقتصاد الجزائري. أمّا الإشكال الذي يُطرح في هذا القطاع هو مشكل الملائمة بين التكوين والشّغل، والتّعريب فيه مقصور على تنظيم دروس اللّغة العربية للإطارات والمُستخدمين والعمّال[3]. لذلك فسيرورة تعريب الاقتصاد بطيئة تفتقر إلى برنامج وتخطيط محكم، و عُدّ التّعريب ضمن الاهتمامات الثانوية. وهذا ما يعكس تصريح أحد المسؤولين على الشركة الوطنيّة للكهرباء والغاز قائلا: "سأومن اللّغة العربيّة يوم يُشرح لي رسم إلكتروني بالعربيّة"، فهذا التشاؤم يعكس استمرار تدريس هذه الشعب العلمية والتقنيّة بالجامعة باللّغة الفرنسيّة، وجميع المهندسين المعماريين والتقنيين الساميين لا يزالون إلى يومنا هذا يُكوّنون باللّغة الفرنسيّة ويمارسون مهنتهم بهذه اللّغة[4]. وحتّى مع إصدار نصوص 1970 القاضية بتوسيع إجباريّة تعلّم العربيّة وتنظيم دروس للعربيّة في جلّ المؤسّسات الاقتصاديّة بيد أنّ هذه العمليّات كانت في الغالب ظرفيّة وجزئيّة.[5]

كما أنّ التقدّم المحرز عليه ضعيف في هذا القطاع، وقد انعكس هذا الضّعف بدوره على جلّ المؤسّسات وهذا ما أثبته التّقرير التقويمي حول سير التّعريب الذي يخصّ وزارة الصّناعات الخفيفة "فلئن كان التّعريب قد استثار في البداية الحماس البيّن فيما يتعلّق ببرنامج محو الأميّة وتدريس العربيّة، فإنّه سرعان ما اصطدم بصعوبات جعلت الحماس يتناقص... وقد انعكس هذا الفتور بدوره على تنظيم الدّروس على الصعيدين: صعيد التّجهيزات التي بدأت تتناقص وصعيد

---

[1] مصطفى بن يخلف، تجربة تعريب سلك مهندسي الإحصاء، (مقال)،مجلّة عالم التّربية، مجلّة فصليّة تعنى بقضايا التّربيّة والتّعليم، العدد 04، خريف 1996، ص: 36-37.

[2] يُنظر: آمنة إبراهيمي: وضع اللّغة العربيّة بالمغرب، وصف ورصد وتخطيط، ص: 73.

[3] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ص: 263.

[4] المرجع نفسه، ص: 280.

[5] المرجع نفسه، ص: 280.

الإمكانيّات البشريّة. وهكذا تخلّى العديد من المسؤولين عن التّعريب، أمّا عن تعريب المحيط الإداري في صلب المؤسّسات فلئن سُجّل بعض التقدّم في البداية إلاّ أنّه بدا غير كاف لحصول التحوّل النوعي للغة التسيير والإدارة"[1].

وما يُلاحظ هنا هو التفاوت النسبي في نتائج التّعريب من قطاع إلى آخر والقطاع الوحيد الذي عرف تقدُّما ملحوظا بل نجاحا في عمليّة التّعريب هو قطاع العدالة. أمّا التصوّر الجزئي للتّعريب فقد استهدف تعميم استخدام اللّغة العربيّة في كلّ مظاهر الحياة العمليّة لتصبح لغة التّعليم والبحث العلمي، ولغة تسيير مختلف المؤسّسات الإداريّة والاقتصاديّة. إلا أنّ هذا التصوّر أهمل عمليّة تهيئة اللّغة العربيّة وتطويرها من الدخل كي تضطلع بكلّ هذه الوظائف، لذلك لطالما كان التّعريب محلّ نقاش وصراع بين مختلف النّخب.

4.الصّراع بين الفرانكفونيين والمعرّبين: قبل الحديث عن موطن هذا الصّراع لابد من الإشارة إلى الفئات التي يلتقي فيها الحكم في الجزائر ومواقفها من اللّغة، ومن أبرزها ما يلي:[2]

- البرجوازيّة التقنوقراطيّة[GG]: يظهر موقف هذه الفئة بوضوح في رفضها للتّعريب مع إمكانيّة التظاهر بالحياد مادام أنّ القليل ممّا أُنجز من هذا التّعريب ليس له عواقب على البنيات الاقتصاديّة الأساسيّة. فهذه البرجوازيّة تضطرّ بواجبها تُجاه الدّولة لصياغة خطاب يؤيّد التّعريب مع تخليل موقفها هذا بملاحظات حول ضرورة الاعتدال (التأجيل) لضمان نجاح العمليّة.
- الفئة المعرّبة: هي تؤيّد التّعريب بشدّة وقد كانت تتحكّم في وزارتي التّعليم الابتدائي والثانوي منذ 1970 لمّا كان عبد الحميد مهري وزيرا للتّعليم.

وبعد عرضنا هذه المواقف يتبادر إلى الذّهن عدّة أسئلة من أبرزها :

ما عوائق التّعريب؟ لماذا يمثّل التعريب مشكلة في الجزائر؟ ولماذا يكثر الحديث عنه في الدّساتير والمواثيق ولا يُنفّذ؟ يبدوا أنّ إشكاليّة التّعريب في الجزائر تتعلّق أكثر بالعلاقة بين اللّغة والسّلطة.

---

[1] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ص: 280-281.

[2] جلبير غرانغيوم: اللّغة والسّلطة والمجتمع في المغرب العربي، ص: 72.

** وتتحكّم هذه الفئة في جهاز الدولة، والإدارة، والقطاع الصّناعي الهام الذي تديره الدّولة مباشرة، وهي تتألف أساسا من برجوازية للدّولة غير أنّ هذه الأخيرة قريبة من البرجوازيّة الخاصّة التي لا تستطيع البقاء إلاّ بحماية الدّولة إيّاها، فهو قطاع يحتاج دوما إلى شراكة أو دعم من قطاع الدّولة، وبذلك لا يمكن جمع هذين النّوعين من البرجوازيّة في فئة واحدة. جلبير غرانغيوم: اللّغة والسّلطة والمجتمع في المغرب العربي، ص: 72.

عوائق التّعريب: تظهر أبرز معيقات عمليّة التّعريب في عدم توفر الإطارات الكفؤة التي تتابع سير العمليّة.

عدم التوافق الزمني بين تعريب التّعليم وتعريب الإدارة والمحيط وبقية القطاعات، فلم تُرتّب الأولويات والواقع اللّغوي في الجزائر يثبت تعايش هذه المراحل وتزاحمها.[1] بالإضافة إلى إبعاد اللّغة العربيّة عن مجال التّفاعل مع العلوم الحديثة في التّدريس والبحث بإبقاء اللّغات الأجنبيّة للتّدريس في مختلف الفروع العلميّة وإظهار العربيّة في موقف العاجز عن مسايرة التطوّر العلمي والحضاري، وأخيرا عزوف الطلبة عن اللّغة العربيّة إلى لغة الخبز* والرّقي الاجتماعي (الفرنسيّة) والمستقبل أصبح مضمونا في الطّب والهندسة أكثر ممّا هو في الآداب والعلوم الإنسانيّة.[2]

هذه أبرز المعيقات التي تُطرح أمام عمليّة التّعريب.

الصّراع بين الفرانكفونيين والفئة المعرّبة:

سيحاول البحث الخروج بمقاربة أكثر واقعيّة لمسألة الصّراع بين هذين الطرفين استنادا إلى أطروحات كل منهما:

ففي الوقت الذي حملت فيه الجزائر لواء التّعريب، يبقى الواقع العملي شاهدا على تكريس مبدأ الثنائيّة اللّغوية (عربية-فرنسيّة). وإذا كان التّعريب عند المُعرّبين تكملة للاستقلال الوطني ووسيلة للحفاظ على المناصب العليا لدى الفرانكفونيين لذا تباينت المواقف بين دعاة التّعريب الكلّي والمعارضين له.

لقد خرجت الجزائر من حرب طويلة تعرّضت فيها لكلّ أشكال الاستيلاب، وقد أكّدت فترة ما بعد الاستقلال وجود أزمة ثقافيّة. والخطر يبدأ دائما بعد الاستقلال عندما يزول ذلك الحاجز البارز الذي يفصل ما بين منبع الثورة والفكر الغربي، عندما تهزم الثورة الوجود العسكري للاستعمار، عندئذ يتحرّك الجهاز الثقافي للمهزوم. لهذا فمن الطّبيعي أن تُثير مسألة إعادة الاعتبار

---

[1] المنجي الصيادي ومحي الدّين صابر وآخرون: التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربيّة، ص: 297.

* يعد جلبير غرانغيوم التّعريب بمثابة انتقاء اجتماعي، فالاقتصار الشبه الكلّي على اللّغة الفرنسيّة في التّعليم العالي والتّقني والاقتصاد، يجعلها لغة للنجاح الاجتماعي ولغة للخبز، بمعنى أنّها تتيح للمرء أن يحصل على مناصب شغل, ينظر: جلبير غرانغيوم، اللّغة والسّلطة والمجتمع في المغرب العربي، ص: 24.

[2] أحمد بن نعمان: التّعريب بين المبدأ والتطبيق، ص: 443-444.

للّغة العربيّة الجدل والصّراع وقد اتّخذ هذا الصّراع توجّها إيديولوجيا بين النّخب المثقّفة بالعربيّة وبالفرنسيّة.[1]

أ. دعاة التّعريب الشامل والفوري[G] (الفئة المعرّبة): إنّ اللّغة العربيّة بالنّسبة للمعرّبين هي أداة عملهم، ولذا سعوا منذ الاستقلال إلى جعل العربية أداة للتّعبير في جميع الميادين والقطاعات وهكذا برزت عدّة اتجاهات[2]:

1. الاتجاه الشّعبوي: ورث التّعاليم الإصلاحيّة والإيديولوجيّة الوطنيّة لحزب جبهة التّحرير.
2. الاتجاه البعثي: وهو اتجاه نشيط سيّما في الجامعة ويضمّ العديد من الطّلبة القدامى الذين درسوا في المشرق يناضل من أجل القوميّة العربية.
3. الاتّجاه الأصولي: الذي تقوم إيديولوجيته على الخلط بين الأسلمة والتّعريب.

فهم كثيرون في الشّعب العلميّة والتكنولوجيّة التي تدرس بالفرنسيّة، ولكنّهم يتفنّنون في استخدام حجّة اللّغة بقصد ترويج أفكارهم.

يستند أنصار هذا الاتجاه إلى مطلب الهُويّة الوطنية واللّغة كمقوّم أساس لها، وفي رأيهم أنّه توجد صلة بين العروبة والإسلام، فارتبط انتشار اللّغة العربيّة دوما بالإسلام، بالإضافة إلى البناء الاجتماعي للجزائر من عرب فاتحين وأمازيغ[3]. حيث" أقام الجميع(العرب والأمازيغ) صرح الحضارة الإسلامية يعبّرون عنها وينشرون لواءها بلغة واحدة هي اللّغة العربية"[4].

---

[1] أحمد ناشف: تعريب التّعليم في الجزائر بين الطّرح المعرفي والإيديولوجي، ص: 79.

* قضيّة التّعريب الفوري والشامل دعوى تبنّتها الجزائر منذ بداية الاستقلال، كمبدأ لا يمكن التراجع عنه، غير أنّ الدّعوة تنافي الواقع العملي، فالجزائر قد خرجت لتوّها منهوكة من حرب طويلة الأمد، ولا تتوفّر على الإمكانيات الضرورية، كما أنّها كانت في مرحلة البناء. فالتّعريب الفوري والشامل آنذاك دعوة غير واقعيّة وهذا هو الخطأ الذي وقع فيه دعاة التّعريب الشامل. يُنظر: الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، ص: 214. لذا ينبغي أن تسير عمليّة التّعريب وفق خطط منهجيّة تتواءم والواقع اللّغوي للبلاد لأنّ هذه العمليّة طويلة النفس قد تستغرق قرون وحتى " لو اعتبرنا استقلال البلاد مرهونا بالتّعريب الفوري، لا يجب أن ننسى أن الضمان الوحيد لنجاحه هو العمل المنهجي المتواصل، ليس في المدرسة فحسب بل كذلك في الأسرة وأماكن العمل". خولة طالب الابراهيمي: لجزائريّون والمسألة اللّغويّة، ص: 224-225.

[2] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، ص: 224-225.

[3] يُنظر: أحمد ناشف: تعريب التّعليم في الجزائر بين الطّرح المعرفي والطّرح الإيديولوجي، ص: 85.

[4] أحمد بن نعمان: الردود العلميّة على الأطروحات العرقيّة وتعدّد الهوية في الجزائر، دار الأمّة، الجزائر، ط1، 2005، ص: 28.

ومن أبرز دعاة التّعريب بعد الاستقلال، عثمان سعدي وأحمد بن نعمان حيث أعلنوا تمسّكهم بمطلب التّعريب لأنّه "الرّباط المتين الّذي يربط أبناء الجزائر بعضهم ببعض في وحدة اجتماعية وطنيّة، ويربطهم بماضيهم العريق القائم على الثقافة واللّغة العربيّة"[1].

ورغم أنّ النّصوص والمواثيق التي تخصّ قضيّة التّعريب لم تكن مجسّدة في الواقع الاستعمالي للّغة إلاّ أنّ دعاة التّعريب غالبا ما يستندون إليها "فتأكيد الانتماء للحضارة العربيّة الإسلاميّة من خلال نصوص حزب جبهة التّحرير الوطني، سواء تعلّق الأمر بالمواثيق والدساتير، كان بمثابة العقيدة الأساسيّة التي تربط ماضي وحاضر ومستقبل الجزائر".[2]

بالإضافة إلى الدّعم الجماهيري الّذي كان يحظى به مطلب التّعريب، ولو على المستوى العاطفي* وهو ما زاد في حماس دعاة التّعريب.

أمّا حجّة المعرّبين من التّاريخ هو أنّ اللّغة العربيّة في العصر العبّاسي كانت لغة العلم والمعرفة. فالعرب آنذاك تجاوزا نقل العلوم، بل تذوّقوها وجرّبوا فكرهم النّاقد بمواجهة المفاهيم اليونانيّة المجرّدة، فقاموا بالتّصحيح والتحرّي اللاّزمين لما وجدوه.[3] إذن العربيّة الآن قادرة على الاضطلاع بهذا الدّور وهذه حجّة قويّة السند لأنّ التّفكير في الصّلة القائمة بين الماضي والمستقبل يُمكّن دعاة التّعريب من وضع نظرة مستقبليّة لقضيّة التّعريب وإعطاء نفس جديد له " وفي هذه العودة إلى الماضي، يبحث التّعريب عن أساس له ودفع جديد لإفراز المستقبل".[4] وفيما يتعلّق بالمفهوم الحضاري والاجتماعي للتّعريب يرى المعرّبون ضرورة إعادة الاعتبار للّغة العربيّة كلغة وطنيّة تنفتح على الثقافات الأخرى دون استيلاب، فجلّ التجارب العالميّة أثبتت أنّه لا تطوّر

---

[1] أحمد ناشف: تعريب التّعليم في الجزائر بين الطّرح المعرفي والطّرح الإيديولوجي، ص: 86.

[2] عبد المالك حمروش: التّربية والشخصيّة الجزائريّة العربيّة الإسلاميّة، مطبعة عمّار قرفي، باتنة، 1990، ص 33.

* يحظى التّعريب بدعم الشّعب الجزائري، غير أنّ هذا الدعم مقصور على المستوى الوجداني دون مشاركة فعليّة، كيف لشعب تستفحل فيه الأميّة أن يشارك في حوار لا يملك آلياته.

[3] محمّد المنجي الصيادي: التّعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ص: 111.

[4] شكري فيصل: حركة التّعريب وصل بين الماضي والمستقبل، (مقال)، مجلّة الأصالة، عدد 17-18، ص: 121.

بدون اللّغة القوميّة* وتوجد أمثلة كثيرة من أبرزها: اليابان، الصّين وإسرائيل.[1]

إنّ حجج المعرّبين تستدعي عددا من الملاحظات:

إنّ استناد المعرّبين إلى نصوص حزب جبهة التّحرير الوطني يطرح دور الأحزاب السّياسية وتأثيرها في قضيّة التّعريب، فهل تهتم الأحزاب السّياسيّة اليوم بقضيّة التّعريب؟. سيّما أنّ الحزب السّياسي عادة من أكثر مؤسّسات المجتمع المدني تأثيرا في صناعة القرارات لارتباطه المباشر بالسّياسة، بالإضافة إلى أنّه يُشكّل قوّة جذب تستطيع من خلالها التغلغل في كافة الطّبقات الاجتماعيّة[2]، أي له دور كبير في التعبئة فمن المفروض أن يوضع التّعريب ضمن برامج هذه الأحزاب السّياسيّة وخياراتها. إلاّ أنّ الملاحظ على هذه الأحزاب في السّنوات الأخيرة هو عدم تطرّقها إلى هذه المسألة فكلّ سياسة لغويّة ناجعة هي وليدة مشروع مجتمعي، ارتكازا على المؤسّسات التي تتوفر له.[3] وصحيح أنّ العلم اليوم رائج باللّغات الأجنبيّة، لكن هذا لا يبرّر التخلّي عن العمل من أجل تهيئة هذه اللّغة وتطويرها من أجل أن تكون العربيّة لغة علميّة." وهذه مهمّة ملقاة على جميع المؤسّسات والمجامع العاملة بمهنيّة أهل الاختصاص والخبراء لتحديث العربيّة عبر معاجمها وكتبها العلميّة وجعلها قادرة معبرة عن الحاجات العلميّة"[4] ذلك طبعا بإشاعة هذه المصطلحات بين جميع المؤسّسات والجامعات كي لا تبقى جامدة حبيسة الأدراج، إذ لا يمكن للمصطلح العلمي أن يحيا دون الاستعمال.

---

* هذه الدّول المذكورة استطاعت التّلقين بلغاتها القوميّة لكنها تلقن العلم بالإنجليزيّة بواسطة لغتها، فالمفاهيم العلميّة مفاهيم عالميّة والرّموز والمصطلحات أصبحت عالميّة، فيجب التميّز في التّعريب بين شيئين: اللّغة العاديّة (وهي هنا العربيّة) التي نتداولها في الشّارع والمدرسة وبين اللّغة العالميّة (الإنجليزيّة) التي تحتاج أحيانا إلى اللّغة العاديّة لكي تفسّر بها الأشياء. محمّد عابد الجابري: تعريب التّعليم والمحيط في انتظار القرار (مقال)، مجلّة عالم التّربيّة، عدد 04، 1996، ص: 18.ويضيف الجابري قائلا:"أنا لا أرى أيّ تناقض بين أن أتكلّم بالعربيّة في شؤون علميّة أستعين بها بمصطلحات إنجليزيّة أصبحت عالميّة، ويمكن في يوم من الأيّام أن نعرّبها"". محمّد عابد الجابري: تعريب التّعليم والمحيط في انتظار القرار (مقال)،مجلّة عالم التربية، مجلّة فصلية تُعنى بقضايا التّربية والتّعليم، العدد 04، 1996، ص: 18.

[1] يُنظر: أحمد ناشف: تعريب التّعليم في الجزائر بين الطّرح المعرفي والطّرح الإيديولوجي، ص: 93.

[2] يُنظر: محمّد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانيّة، ص: 205.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري: اللّغة والبيئة، ص: 122

[4] محمّد المنجي الصيادي ومحي الدّين صابر وآخرون: التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربيّة، ص: 41.

ما يمكن قوله في هذا المقام هو أنّ إشكاليّة التّعريب في الجزائر **تحديدا** شهدت **مخاضا عسيرا** منذ فترة الاستقلال إلى **اليوم**، أي أنّ هذه الظّاهرة **تتجاوز القضايا** التقنيّة والاصطلاحيّة إلى **الأبعاد السّياسيّة فلطالما كان التّعريب متأثرا** بالمناخ السّياسي والاجتماعي الذي يعالج فيه.

ب. الاتّجاه الرّافض للتّعريب الفوري في الجزائر: يمثّل أصحاب هذا الاتّجاه النّخب التي **تلقّت تعليمها باللّغة الفرنسيّة فهي متشبّعة بالثقافة الفرنسيّة.** وهذه النّخب **قليلة التّجانس من حيث** مواقفها، وتتجلّى في ثلاثة **تيارات هي:**[1]

- **الأمازيغيون: يرفضون** أيّة **مشروعيّة للعربيّة** (**بحجّة أنّ التّعريب هو ضدّ الأمازيغية**).
- الدّاعون إلى الاعتراف **باللّهجات والثقافات الشعبيّة.**
- وأخير أنصار الفرنسة **(الفرانكفونيون)** والّذين هم في وضع **هيمنة من خلال سيطرتهم على** الأجهزة الاقتصاديّة والإداريّة للبلاد، فما يُلاحظ على هذه النّخب* **هو رفضها التّام لعمليّة التّعريب، والنموذج الأمثل لإخراج البلاد من التخلّف والتبعيّة هو النّموذج الفرنسي تحديدا وأبرز حجج هؤلاء ما يلي:**[2]

- إنّ سيطرة اللّغة الفرنسيّة على أغلب القطاعات العلميّة والتقنيّة يجعلها بلا منازع لغة الرّقي الاجتماعي، أمّا اللّغة العربيّة في نظر هؤلاء **فلا تصلح للحياة العلميّة ومواكبة التطوّر. كما يستند الرّافضون لسياسية** التّعريب إلى فشل **المُعرّبين** في ميدان التّربيّة والتّعليم، **حيث** اكتفوا بحلّ مرحلي للخطة **التّعريبية هو الثنائيّة** اللّغويّة، سيّما أنّ الثنائيّة غير متكافئة في حين يحتاج المتعلّم إلى "تلك الثنائيّة التي **تُدرّس** اللّغة الفرنسيّة أو غيرها **كلغات وتُدرس** العربيّة، **ويُدرّس بها كلّ العلوم والمواد الأخرى".**[3]

---

[1] **خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، ص:** 227.

* يتحدّث عثمان سعدي عن منشأ معارضي التّعريب فيقول بأنّهم نخب تكوّنت على أيدي **فرنسيّة... ليُصبحوا فيما بعد** مُمثلي الحكومة المؤقّتة وجهازها الإداري مستعملين بذلك اللّغة الفرنسيّة التي عدّوها الأداة الجاهزة لبناء دولة في إطار السباق **مع الزمن. عثمان سعدي:** التعريب في الجزائر، دار الأمّة للطّباعة والنّشر، الجزائر،د ط، **1993، ص:** 37.

[2] **يُنظر:** أحمد ناشف: تعريب التّعليم في الجزائر بين الطّرح المعرفي والطرح الإيديولوجي، ص: 93-94.

[3] عبد اللّه شريط: **نظريّة حول سياسة التّعليم والتّعريب، المؤسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر،د ط، 1986، ص:** 62.

يرفض دعاة الفرنكفونيّة التعريب استنادا إلى أفكار أبرزها:[1]

- إنّ التّعريب انغلاق ورفض للانفتاح على الآخر، إلاّ أن خطّة التّعريب تسعى إلى إحلال العربيّة المحل اللائق بها كلغة تضطلع بجميع الأدوار في جميع المجالات والقطاعات أليس من حقّ الفرد الجزائري ممارسة لغته الوطنيّة في التعليم والعلوم، وهذه حقّ يكفله الدّستور أولا وجميع الأعراف اللّغويّة، ثمّ إنّ التّعريب ليس ضدّ الفرنسيّة وهذا ما يُسمّيه الفاسي الفهري بالتعريب المدعوم بالتعدّد. أي أن الفرد الجزائري له الحق في اختيار اللّغات الأجنبيّة التي يريد تعلّمها لا أن تُفرض عليه لغة أجنبيّة واحدة (الفرنسيّة دون غيرها)، ولا سيّما بعد أن تراجع ترتيب الفرنسيّة وأهميتها في سلّم اللّغات العالمية.

- إنّ التّعريب في نظرهم حركة تستهدف القضاء على الأمازيغيّة، وقد أشار هذا البحث في مقدّمته إلى التعايش الذي حصل بين الفاتحين العرب والأمازيغ طيلة قرون،فلم يحدث أن نشب نزاع أو صراع لغوي بين الأمازيغيّة والعربيّة. والأمازيغيات جزء من التراث الثقافي في الجزائر لها حق الوجود والاستمرار بجانب العربيّة، لكن لكلّ وظائفه وأدواره التي يمكن القيام بها في تعايش وتكامل.

- وإذا كانت هذه اللّغة ميّتة كما يدّعون، فكيف يقرأ النّاس الكتب والجرائد ويتلقون الدّروس..؟ بل كيف يكتبون لغة ميتة؟. يجب الاعتراف بوجود لغة عربيّة حديثة مستعملة على نطاق واسع، وتعاني من التضييق الشّديد في المدرسة والإدارة والاقتصاد...إلخ (وهذا هو الخيار الذي تبنته سلطة ما بعد الاستقلال)، فهي تحتاج إلى الدّعم والتّطويع.[2]

فهذا الصّراع بين الطّرفين (المعرّبون والفرنكفونيون) يجسّد غياب ثقافة الحوار الوطني حول قضيّة التّعريب في الجزائر ممّا جعلها محلّ سجالات سياسية في الوقت الذي يجب أن يُخطّط لهذه العمليّة ويُثار النّقاش حول الوسائل والطّرق الكفيلة بتنفيذها. والجدول الآتي يُلخص ويوضّح مواقف كلّ فريق:[3]

---

[1] يُنظر: عبد العلي الودغيري: اللغة العربية في مراحل الضّعف والتبعيّة، (مقال)،مجلة الممارسات اللّغوية، تيزي وزو،العدد 06، 2011، ص: 110-112.

[2] عبد المجيد جحفة: المسألة اللّغويّة في تقرير الخمسينيّة، (مقال)، مجلّة بصمات ، عدد 3، ط1، 2009، ص: 115-116.

[3] يُنظر:خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريّون والمسألة اللغويّة، ص: 230.

المعرّبون	الفرانكفونيون
- اللّغة الوطنيّة (السّيادة). - لغة الشّعب. - قدرة العربيّة على التعبير عن جميع متطلّبات العصر. - استحضار التّجربة التّاريخيّة للعربيّة في عصر العبّاسي، هي لغة العلوم. - التذكير بالماضي لربطه بالمستقبل وإعطاء دفع لعمليّة التّعريب باستحضار جهود القدامى. - لغة الآخر (الاستعمار).هي لغة الاستيلاب والتّغريب - الانجليزيّة هي لغة العلم والحداثة حاليا. - مخاطر الفرنسة، الفرنسة مرادف للخيانة.	- مناقشة ورفض المعادلة: اللّغة الوطنية = اللّغة العربيّة. - ليست لغت الشّعب+ اللّهجات هي لغة الشّعب. - اللّغة عاجزة حاليا عن التّعبير عن العلوم والتقنيات. - لاداعي للتذكير بالماضي جد - إن المستقبل غامض حيال تطوّر اللّغات الأخرى. - من مكتسبات التاريخ التي لا يحب التّفريط فيها (غنيمة حرب على حدّ تعبير كاتب ياسين) - لغة التفتّح على الآخر، لغة الحداثة والتقنّية. - أخطار التّعريب (التخلّف).

5.أبعاد التّعريب: سيحاول البحث تحليل الأبعاد المختلفة لعمليّة التّعريب في الجزائر.

أ. البعد الاجتماعي للتّعريب:[1]

- تحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع الجزائري فالتعريب جزء من عمليّة التحرّر، وكان قادة ثورة التحرير ينظمون دروسا باللّغة العربيّة للأهالي والمجاهدين بغية تمكينهم من استعمال اللغة العربيّة في مختلف مجالات حياتهم.*

- تأصيل الثقافة الوطنيّة: تعدّ الأصالة الثقافية لأي مجتمع عنوان شخصيّته، وهذه الأصالة تتحقّق باللّغة الوطنيّة، فلا بدّ من جعلها اللّغة الأساس التي يدرج عليها لسان الناشئة والتّعريب كفيل بتحقيق ذلك.

[1] يُنظر: أحمد بن نعمان: التّعريب بين المبدأ والتّطبيق، ص: 207-213.

* لقد كانت توجد في كلّ ولاية مصلحة تُدعى الأوقاف من مهامها تأسيس المدارس لتعليم اللّغة العربيّة لجميع شرائح المجتمع، وكان من نتائج ذلك تعريب معظم المجالات العسكريّة خلال الثورة وقد ورثت وزارة الدفاع الوطني هذا التّعريب منذ عهد حرب التحرير فكانت أوّل مؤسسة رسمية تستعمل اللّغة العربيّة بعد الاستقلال. أحمد بن نعمان: التّعريب بين المبدأ والتطبيق، ص: 208.

- القضاء على الطبقيّة، فاختيار دولة ما بعد الاستقلال للغة الفرنسيّة كلغة أولى للإدارة والاقتصاد والعلوم وجعلها لغة الامتيازات والمناصب، ولابد من إحلال اللّغة العربيّة محلّها اللاّئق بها.

هذه أبرز جوانب البعد الاجتماعي للتّعريب في الجزائر.

ب. البعد الاقتصادي للتّعريب:[1] توجد علاقة قويّة تربط الاقتصاد الوطني بعمليّة التّعريب،وتتجلّى مظاهر هذه العلاقة فيما يلي:

- تحقيق التكامل بين المستوى الاقتصادي والثقافي، فأغلبيّة العمّال والفلاحين الذي يمثّلون الدّعامة الأساسيّة لإنجاح المشاريع الاقتصاديّة في الجزائر في وضع تعليمي لا يتناسب مع تلك المشاريع الاقتصاديّة، ممّا يحتّم أن تسير عمليّة التّعريب في خط متواز مع هذه المشاريع لرفع المستوى التّعليمي للعمّال بالكيفيّة التي تحقّق التكامل والانسجام بين المستوى الثقافي والمستوى الاقتصادي المراد تحقيقه. وهذا ما يؤدّي إلى رفع مردوديّة الاقتصاد، ومن أجل ذلك تهتم الدّول الصّناعيّة الكبرى بالثقافة العمّاليّة وباللّغة الوطنيّة.

ت.البعد السّياسي للتّعريب:[2] تتجلّى أبرز مظاهره في:

- المحافظة على الوحدة الوطنيّة، إذ تُعدّ العربيّة المقوّم الأساس للهُويّة والشخصيّة الوطنيّة والمحافظة عليها مجسّدة في القوانين وتشريعات الدّولة. فعمليّة التّعريب تحتاج إلى تفعيل من قبل صُنّاع القرار، وهذا الحديث عن عمليّة التّعريب والسجال الذي عرفه في الجزائر يعني أنّه إشكال أكثر مما هو مشروع لغوي قابل للتّطبيق، والدّوله بعدّها الرّاعي الرّسمي لهذا المشروع لم تنجح بعد في تنفيذه رغم تحمّلها تبعات التبعيّة الثقافيّة للغة الفرنسيّة.[3]

6.نحو استراتيجية للتّعريب في الجزائر: إنّ عمليّة التّعريب عمليّة تقتضي التكامل بين مختلف القطاعات، وهذا أحد أبرز رهانات التّعريب في الجزائر "فتعريب التّعليم يكمّل تعريب التّكوين، وتعريب الإدارة يكمّل تعريب المحيط والإعلام، وتعريب الإعلام والمحيط يكمّل تعريب التّعليم والتكوين والحياة الاجتماعيّة بكلّ مجالاتها"[4].إلاّ أنّ نجاح هذه الاستراتيجيّة التكامليّة بين

---

[1] أحمد بن نعمان: التّعريب بين المبدأ والتّطبيق، ص: 219-220.

[2] يُنظر: أحمد بن نعمان: التعريب بين المبدأ والتّطبيق، ص: 225-230.

[3] يُنظر: محمّد المنجي الصيادي، ومحي الدّين صابر آخرون: التّعريب ودوره في تدعيم الوحدة العربيّة، ص: 97.

[4] أحمد بن نعمان: التعريب بين المبدأ والتّطبيق، ص: 42.

القطاعات مرهون بلغة التّعليم، بمعنى استخدام اللّغة الوطنيّة في جميع المجالات والعمل على تهيئتها **كي تُصبح لغة للعلم والمعرفة.**

ولمّا كانت المدرسة الجزائريّة محلّ سجال دائم فيما يخصّ قضيّة **التّعريب،انعكس ذلك على** المجتمع الجزائري الذي يترجم حالة من التأخّر **العلمي**[1]**، لذا فأغلب النّصوص التشريعيّة تؤكّد على ضرورة** "التحكّم في العلوم والتكنولوجيا أكثر من ارتكازها على المعرفة التّقريبيّة التي ترمي إلى مجرّد **السمعة الإجتماعيّة**"[2]**. والأمر نفسه يدعو إليه ميثاق**"86 "فالتحكّم في العلوم واكتساب **التكنولوجيا** يؤدّي إلى تكوين مواطن يقدّر قيمة الدقة العلميّة ونهجه العقلاني"[3].

وفي ظلّ التّسارع العلمي والتّقني في العالم المتقدّم **و**"وجود المجتمعات العربيّة في وضع المُتلقّي للمعارف الحديثة ممّا يجعلها ملزمة بالتّعريب المباشر أو الاقتباس أو التّرجمة إن كان هناك مقابل لفظي للمصطلحات يُنتج نوعا من التّعارض المفاهيمي تؤدّيه هذه الألفاظ من حيث نُقص الدّقة **والإبهام الّذي يكتنفها**"[4]. فالحلّ الأمثل لقضيّة التّعريب هو أن يتحوّل المجتمع العربي من مستهلك إلى مبدع للمعرفة ومنتج لها "**ولن** تحلّ إشكاليّة التبعيّة الثقافيّة إلاّ بحلّ لإشكاليّة العلم العربي والثّقافة **العربيّة**"[5] .

فما ينقص قضيّة التّعريب في الجزائر هو تفعيل عنصر العلم والمعرفة فاللّغة لحام الأمّة ووعاء **للمعارف والعلوم.** ويقترح أحمد ناشف **خطّة تجعل من التّعريب أولويّة تحتاج** إلى **آليات وإجراءات** كي توضع موضع التطبيق وذلك ب:[6]

- جعل اللّغة العربيّة لغة التّعليم كاختيار مبدئي وواضح: أي توحيد المبدأ من حيث النّصوص التشريعيّة (صُنّاع القرار) بإقرار تعليم موحّد باللّغة العربيّة دون التلاعب بالقرارات والإجراءات التي تُعيق متعلّمي اللّغة العربيّة.

---

[1] يُنظر: أحمد بن نعمان: **التعريب بين المبدأ والتّطبيق، ص:** 105-109.

[2] ميثاق 1976، ص: 89.

[3] ميثاق 1986، ص: 53.

[4] محمّد المنجي الصيادي: التّعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ص: 105.

[5] أحمد ناشف: تعريب التّعليم في الجزائر بين الطّرح المعرفي والطّرح الإيديولوجي، ص: 1385.

[6] يُنظر:المرجع نفسه ، ص: 143-144.

- ترقيّة اللّغة العربيّة وتحديثها عن طريق التّرجمة والمناهج الجديدة، فهي بحاجة إلى دعم البحوث العلميّة فيها سيّما أنّ "عجلة العلم تدور بسرعة فائقة وعلى اللّغة أن تتفاعل معها لتدلّل على القدرة الكامنة فيها القابلة للتكّيف مع كلّ الأوضاع العلميّة والتقنيّة الطارئة التي لا تتحمّل التأخير والانتظار ممّا قد يعني لدى الرّأي العام العجز اللّغوي المتمثّل في التّأخر عن مواكبة ركب الابتكارات العلميّة"[1]. لأنّ التّعريب خيار حضاري يروم " استعادة الثّقافة الوطنيّة، كما يسعى إلى توجيه الطلاب والأساتذة إلى إظهار الصّبغة الواقعيّة على دراساتهم العلميّة وربط المقرّرات والمواضيع بالواقع العلمي المحلّي فنتجنّب بذلك الدّروس النظريّة البحتة خاصة في التّعليم الثانوي، إضافة إلى وجوب إقحام اللّغويّين في معركة التّعريب المستمرة"[2]. بذلك يتمّ النّهوض باللّغة العربيّة وتطويرها والتّأكيد على تفعيل دورها في المدرسة كمؤسّسة معرفيّة تحقّق رهانها العلمي باللّغة العربيّة.

أ. **التّعريب المدعوم بالتعدّد:** يرى الكثير من الباحثين انّ انتهاج سياسة التعدّد يُعدّ رهانا من الرّهانات التي ينبغي كسبها من أبرزهم الفاسي الفهري، إلاّ أنّ انتهاج هذه الخطّة يقتضي الوعي بمتغيّرات الواقع اللّغوي، بعبارة أدق "إنّ قرار التّعريب يقتضي أوّلا نقدا جريئا للتّجربة وثانيا وضع خطّة مدروسة للتدخّل، بحيث لا نُقدم على التّعريب أوّلا، ثمّ نُفكّر بالمشاكل المترتبة عنه ثانيا"[3]. ففي ظلّ تسارع الأحداث والتطوّر العلمي أصبح الانفتاح على اللّغات ضرورة يتطلّبها الولوج إلى مجتمع المعرفة سيّما أنّ هذه اللّغات (الانجليزيّة خاصّة) هي لغات العلم والمعرفة.

فعبد القادر الفاسي الفهري يرى أنّ التّعريب لم يعد يهدف إلى إحلال العربيّة محلّ اللّغات الأجنبيّة في جميع الوظائف والقطاعات، وإنّما اتّسع مدلوله ليشمل إعادة النّظر في وضع العربيّة في محيطها في إطار تعريب مدعوم بالتعدّد اللّغوي[4]. وهذا ما يسمّيه بالتّعريب المدعوم، أي نهج سياسة لغويّة تقوم على أساس أنّ اللّغة العربيّة هي اللّغة التي يمكن أن تقوم بالوظائف المختلفة، وخصوصا وظيفة تكوين الشّخصيّة الوطنيّة. وهناك دعم للّغة الأجنبيّة لاكتمال المرجعيّات

[1] محمّد المنجي الصيادي: التّعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ص: 628.

[2] المرجع نفسه، ص: 629.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري: حول قضايا التّعريب ودور معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب (مقال)، مجلّة عالم التّربيّة، عدد 04، 1996، ص: 79.

[4] آمنة ابراهيمي: وضع اللّغة العربيّة بالمغرب، وصف ورصد وتخطيط، ص: 66.

والمعلومات بالنسبة لهذه اللّغة[1]. إذن خطّة عبد القادر الفاسي الفهري على التّوفيق بين دعاة التّعريب الشامل والاتجاه الّذي يدعم استعمال اللّغات الأجنبيّة.

والتّعريب في بداية الاستقلال كان يقوم على تبديل اللّغة الموجودة (الفرنسيّة) باللّغة العربيّة، وهذا التصوّر يحتاج إلى الدقّة، فأن تعوّض الفرنسيّة باللّغة العربيّة وحدها في جميع المجالات وفي جميع الوظائف، هو من الصّعوبة الشديدة، فمن المفروض العمل على إدخال العربيّة في جميع المجالات التي لم تدخل فيها*.

فتوجد العديد من القطاعات التي لم تدرج فيها العربيّة ولا حاجة فيها إلى اللّغة الأجنبيّة[2].

إذ توجد مجالات كثيرة لا حاجة فيها إلى استعمال الفرنسيّة " فحريّ بنا توظيف اللّغات الأجنبيّة في المجالات التي نحن بحاجة إليها، لا أن تُعمّم في الأشياء البسيطة التي لا نحتاج فيها إلى اللّغة الأجنبيّة"[3]. إذن الأولويّة للّغة العربيّة تقوم بالوظائف الأساسيّة في المجتمع الجزائري مع دعمها باللّغات الأجنبيّة وهذه السّياسة اللّغويّة (التّعريب المدعوم بالتعدّد) تتلاءم والواقع اللّغوي (الحالي) في الجزائر."حيث توجد العديد من اللّغات لا تكتمل فيها الجوانب المرجعيّة، ولا تكتمل فيها المعلومات إلاّ بالاستعانة بلغات أخرى...وذلك حسب المستوى الّذي نريد أن نحصل عليه، ولكن إذا قصدنا المستوى الممتاز، فإنّنا نحتاج إلى لغة داعمة للّغة العربيّة، مثل اللّغة الإنجليزيّة حتّى نصل إلى المعلومات التي نريدها"[4]. وذلك لاضطلاع اللّغة الإنجليزيّة بمهام اللّغة العالميّة العلميّة، بالإضافة إلى السعة المفرداتية (معجم ضخم) والمرونة في التّواصل لكونها استوعبت مفردات كثيرة من لغات أخرى ومن عاميّاتها علاوة على كونها لغة العلماء، لأنّ الجماعة العلمية (Scientific

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: حوار اللّغة، ص: 36.

* في قطاع الاقتصاد لا توجد صحافة تهتم بذلك، مع أنها موجودة في كثير من بلدان المشرق العربي، فلا توجد ملاحق اقتصادية بالعربيّة كما يوجد في صحيفة الشرق الأوسط وفي مجال المعلوميات توجد ملاحق ثقافيّة في العلوم، وحتّى في الصّحافة اليوميّة توجد ملاحق وصفحات ومجلاّت بأحدث المجالات العلميّة والتكنولوجيّة باللّغة العربيّة.عبد القادر الفاسي الفهري: حوار اللّغة، ص: 36.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري: حوار اللّغة، ص: 36.

[3] المرجع نفسه، ص: 37.

[4] المرجع نفسه، ص: 35-36.

Community) اختارت أن تجعل منها لغتها في غالبيّة المجالات العلميّة والمؤتمرات* **الدّوليّة**[1]. **إلاّ** أنَّ هذه الحجج لا تعني أبدا الانسلاخ والذوبان **فيتوقّف استعمال العربيّة** لصالح اللّغات الأجنبيّة.

فالمدخل إلى التّعريب، يرتكز على المؤشّرات الصعوديّة للّغة العربيّة بصعود عدد متكلّميها* عبر العالم لذا ينبغي على الحكّام والمتدبّرون في شؤون هذه اللّغة الاستثمار فيها تحديثا وبحثا وحضورا في الاتّصالات الحديثة لتعود **فوائد انتشارها على شعوبها بالنموّ والكسب**[2]. **إذ لا يوجد** بديل للتّعريب في الجزائر، خاصّة في هذه المرحلة، إلاّ اعتماد خطّة التعدّد في التعليم **لغتين أو أكثر** (اللّغة العربية والانجليزيّة) وهذه الخطّة تجد ما يدعمها بالنّظر إلى عدد من الاعتبارات أبرزها ما **يلي**:[3]

أوّل هذه الاعتبارات أنّ هذا الاختيار هو الغالب في التجارب التعليميّة **الدوليّة شريطة أن** يوجّه هذا التّعليم التّوجيه الصّحيح بحيث لا يختلّ التوازن لتصبح **اللّغة الأجنبيّة هي المستفيدة لا اللّغة الوطنيّة.**

فالمطلوب اليوم عدم إقصاء العربيّة من التّعليم الجامعي والبحث العلمي، وتعزيز تجهيزها تدريجيّا للنّهوض بها في هذا المجال، مع دعم التّعليم والبحث بلغة عالميّة، هي اللّغة الانجليزيّة، وقد **تكون لغة** أخرى في زمن آخر، حين **تتوافر للّغات الأخرى إمكانات البحث والإبداع العلمي** والتقني.

لذا يجب الإيمان بالقدرة التواصليّة للّغة العربيّة عن طريق توسيع استعمالها.

والواضح أنّ العربيّة لن تدعمها هذه السّياسة **(التّعريب المدعوم باللّغات الأجنبيّة) إلاّ إذا** اتّخذت تدابير قانونيّة تخدم العربيّة وتخدم تعليمها.

---

* معظم المؤتمرات اللّسانيّة التي تعقد بباريس مثلا، لغتها الوحيدة **هي** الانجليزيّة دون الفرنسيّة، والأمر نفسه يتكرّر في إسبانيا، وألمانيا... ينظر:عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربية، ص: 49.

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 49.

* مثل صعودها الرّقمي الذي شهد تزايدا في الأنترنت، بحيث انتقل من 2.5 **مليون مستعمل** إلى **أكثر من** 61 **مليون حاليا**،...إلخ. عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 50.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص: 50.

[3] المرجع نفسه، ص: 51-56.

ب.التّعريب رهان القرارات السّياسيّة:

لقد عدّ التّعريب في الجزائر مكمّلا للاستقلال الوطني منذ الاستقلال لذا حرص صنّاع القرار على سنّ مجموع التّشريعات والقوانين الخاصّة بتنظيم اللّغة والمحافظة عليها بغية الدّفاع عن الهُويّة الوطنيّة، ومناهضة التبعيّة. إلاّ أنّ المتأمّل لتجربة التّعريب طوال هذه السّنوات يرى بأنّها تجربة متردّدة تفتقد إلى الصّرامة والحسم، ويفسّر ذلك بخضوع التّجربة لعوامل واتّجاهات متضاربة في غياب القرار الحاسم.

كما أنّ عمليّة التّعريب تشمل مظهرين أساسيّن هما:[1]

- ✓ الأول يظهر في التّخفيف من طغيان اللّغة الأجنبيّة في المجال القومي.
- ✓ والثاني يتجلّى في إصلاح هذه اللّغة لتحلّ محلّه.

فعمليّة الإصلاح اللّغوي لن تتمّ في حال غياب سلطة لها نفوذ على المجموعات اللّغويّة.

إلاّ أنّ الطّبقة السّياسيّة لا تتحمّل وحدها هذه القضيّة فينبغي على النّخب العلميّة أن تتحمّل مسؤوليّة تكوين وعي مجتمعي كفيل بتبني اللّغة العربيّة كمشروع حضاري، هنا فقط ستحصل تعبئة جماهريّة لاستصدار قرار سياسي صارم[2].

خلاصة القول هو أنّ ميزان القوى السّياسيّة المتصارعة في الجزائر أثّر سلبا على نجاح التّعريب كمشروع حضاري، فالشيء الأساسي لتقدّم اللّغة أن تكون مواقف مستعمليها مواقف إيجابيّة لا مواقف سلبية ولذلك ينبغي حصول وفاق شامل على مفهوم التّعريب ومقاصده.

ثمّ إنّ نجاح التّعريب مرهون أيضا بالمسؤوليّة التّطبيقيّة في مستوى هياكل الممارسة الفكريّة والثقافيّة والإداريّة والاقتصاديّة، فلو أنّ المصالح الإداريّة بوزارة الزّراعة مثلا دُعيت إلى حمل مسؤوليّة التّعريب في كلّ ما يتعلّق بمجالات نشاطها في مراتب تعاملها مع العموم ومع سائر المصالح الإداريّة والوطنيّة، ودُعي إلى مثل هذا الجهد كل المسؤولين في مصالح الأشغال العامة والكهرباء...لأصبح التّعامل بالعربيّة ظاهرة اجتماعيّة مألوفة في جميع مجالات الحياة الوطنيّة.[3]

---

[1] يُنظر: محمّد المنجي الصيادي، ومحي الدّين صابر وآخرون: التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربيّة، ص: 35-36.

[2] يُنظر: عبد الحفيظ شريف، سعيد عامر: قراءات في كتاب السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، (مقال)، السّياسة اللّغويّة العربيّة البيئة والبقاء، ص: 124.

[3] محمّد المنجي الصيادي ومحي الدّين صابر وآخرون: التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربيّة، ص: 472.

كما أنّ انتهاج سياسة التّعريب المدعوم بالتعدّد تمثّل خطّة مرحليّة ناجحة تسعى إلى **وضع أسس** لاستقرار في وظائف اللّغة العربيّة **(لغة وطنيّة) ودعمها باللّغات الأجنبيّة للولوج** إلى مجتمع المعرفة في **زمن التحوّلات الحضاريّة** .

الفصل الرّابع

جهود المجلس الأعلى للّغة العربيّة في الجزائر

دراسة نقديّة لمجلّة اللّغة العربيّة "الأعداد الخاصّة بقضيّة التّعريب"

دراسة نقديّة لمجلّة اللّغة العربيّة:

بعد أن عمد البحث إلى رسم الخطوط العريضة لعملية التّعريب في الجزائر ينتقل في شقه الأخير إلى تقييم الخطّة التعريبيّة من خلال هيئة علميّة ثقافيّة هي: **المجلس الأعلى للّغة العربيّة** بعدّها مؤسّسة تابعة لرئاسة الجمهوريّة مؤشّر لها بمرسوم رئاسي رقم 226/98 المؤرّخ في 17 ربيع الأوّل عام 1419 الموافق لـ 11 يوليو سنة 1998، وذلك من خلال مجلّته (النصف سنويّة) التي تُعدّ لسان حاله المعبّر عن جهوده في خدمة هذه اللّغة. وبما أنّ المجلس بصفته مؤسّسة رسميّة لديها تخويل عام بتنظيم المسألة اللّغويّة في الجزائر، يتبادر إلى الذهن الأسئلة الآتية: هل نجح المجلس الأعلى للّغة العربيّة في إعادة منح العربيّة المكانة التي تحتلّها قبل فرض الهيمنة الاستعماريّة؟ وبصيغة أدق، هل نجحت هذه المؤسّسة في تطبيق سياسة التّعريب؟.

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة، لا بدّ من التّعريف بالمجلس وأهمّ نشاطاته وأعضائه.

يرجع اهتمام الدّولة الجزائريّة بإنشاء هيئة على هذا المستوى إلى أسباب تاريخيّة تتعلّق بما عانته العربيّة خلال حقبة الاستعمار من إقصاء واضطهاد "فكلّ سعي لنشر اللّغة في مختلف مجالات الحياة العمليّة ينبغي أن تسهر عليه مؤسّسات حكوميّة وقانونيّة"[1]. لذلك أُسّس المجلس الأعلى للّغة العربيّة سنة 1998، مكلفا بدراسة الجانب اللّغوي لقضيّة التّعريب في الجزائر، أي أنّه يضطلع بمهمّة التّخطيط للوضع الدّاخلي للغة العربيّة، فاهتمّ بقضايا كثيرة كتعريب المصطلحات الفرنسيّة في (العلوم والفيزياء) والمصطلحات الخاصّة بالإدارة محاولا تجاوز إشكالات الازدواجيّة اللّغويّة عن طريق التّقريب بين الفصحى والعاميّة، إيجاد تعليم عالي وتقني باللّغة العربيّة معزّزا باللّغات الأجنبيّة وكذا معالجة قضايا تيسير النّحو.

فهو يقوم نشاط أكاديمي مكثّف، ويصدر مجلّة نصف سنويّة عنوانها "اللّغة العربيّة" كما يعقد ندوات وطنيّة ودوليّة، وينشر المعاجم التي تُساعد الإدارات على التّعريب(معجم المصطلحات الإداريّة (عربي، فرنسي) (المجلس الأعلى للّغة العربيّة 2000).

[1] آمنة إبراهيمي: وضع اللّغة العربيّة في المغرب، وصف ورصد وتخطيط، ص: 80.

إضافة إلى تنفيذ المهام المنوطة به (من أبرز مهامه* التنسيق بين الهيئات المشرفة على عمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة وترقيتها وتطويرها) وأوّل رئيس لهذا المجلس "عبد المالك مرتاض" ثم تلاه مجموعة من الرؤساء أبرزهم الدّكتور "محمد العربي ولد خليفة" و" صالح بلعيد" الّذي يترأّس المجلس، بالإضافة إلى وجود 36 عضوا يتوزّعون على ثلاث لجان دائمة ويُشكّل رؤساء مكتب المجلس.

تنظيم المجلس:

المادة 08:يضمّ المجلس الأجهزة الآتية:

- الرّئيس.
- الجمعية العامّة.
- المكتب.
- ثلاث لجان دائمة.
- أمانة إدارية وتقنيّة، يسيّرها أمين عام.

المادة 09: يمكن للمجلس أن يُشكّل كلّما دعت الحاجة إلى ذلك مجموعات عمل أو يستعين بأيّ شخص لإنجاز أعمال أو دراسات تدخل في إطار مهامه.

المادة 10: يُعيّن الرّئيس بمرسوم رئاسي وتُنهى مهامه بالكيفيّة نفسها يمارس الرّئيس مهاما دائمة في المجلس، وبهذه الصّفة يقوم بما يأتي:

- يرأس الجمعية العامّة والمكتب ويُسيّر أشغالهما.
- يضبط جدول أعمال اجتماعات الجمعيّة العامة والمكتب.
- يرفع إلى رئيس الجمهوريّة التقرير السنوي حول عمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

المادة 11:إذا حصل مانع مؤقّت للرّئيس ينوب عنه في رئاسة المجلس عضو من المكتب.

الجمعيّة العامة: تتكوّن الجمعيّة العامّة للمجلس من اثنين وعشرين (22) عضوا يمثّلون الإدارات والمؤسّسات والهيئات العمومية الآتية:

- الوزارة المكلّفة بالدّفاع الوطني.

* يُنظر: مهام المجلس في ملاحق هذا البحث.

- الوزارة المكلّفة بالشؤون الخارجيّة.
- الوزارة المكلّفة بالعدل.
- الوزارة المكلّفة بالماليّة.
- المجمع الجزائري للّغة العربيّة.
- مسؤول مركز البحث العلمي والتقني لتطوير العربيّة...إلخ.

المادة 19:تتداول الجمعية العامّة للمجلس وتصادق على ما يأتي:

- النّظام الدّاخلي.
- برنامج النّشاط.
- حصيلة النّشاط.
- ميزانيّة المجلس والحساب المالي.
- التقرير السّنوي وكلّ التّقارير الأخرى التي تُوجّه إلى رئيس الجمهوريّة.
- تقيّم أعمال اللّجان الدّائمة وتصادق على نتائجها.
- تدرس وتبدي الرّأي في كلّ مسألة يطرحها عليها رئيس المجلس.
- توضّح كيفيّات تطبيق هذه المادّة في النّظام الدّاخلي للمجلس.

المكتب[1]:

المادة 20: يتكوّن المكتب الّذي يرأسه رئيس المجلس من رؤساء اللّجان الدّائمة.

المادة 21: يحضّر الأمين العام أشغال المكتب ويتولّى كتابته.

المادة 22: يُكلّف المكتب بما يأتي:

- يُعد مشروع النّظام الدّاخلي للمجلس.
- يحضّر مشروع برنامج النّشاط ويتابع تنفيذه بعد مصادقة الجمعيّة العامّة عليه.
- يُنسّق ويتابع أنشطة اللّجان الدّائمة ومجموعات العمل وكلّ الأشغال الأخرى المنجزة لفائدة المجلس.

[1] مرسوم رئاسي رقم 98-226 مؤرّخ في 17 ربيع الأوّل عام 1419 الموافق لـ 11 يوليو سنة 1998، يتضمّن صلاحيات المجلس الأعلى للّغة العربيّة وتنظيمه وعمله.

- يحضّر حصيلة نشاط المجلس.
- يعدّ مشروع الميزانية.
- يعدّ الحساب المالي للمجلس.
- يوضّح كيفيّات تطبيق هذه المادة في النّظام الدّاخلي للمجلس.

المادة 23: يجتمع مكتب المجلس وجوبا مرّة واحدة في الشهر.

الفرع الرّابع: اللّجان الدّائمة:[1]

المادة 24: يضمّ المجلس ثلاث (03) لجان دائمة. يمكن أن تنشأ عند الحاجة لجان فرعيّة ضمن كلّ لجنة.

المادة 25: تكلّف اللّجان الدّائمة بدراسة وإعداد الملفات والتّقارير التي تهمّ مجال نشاطها في إطار برنامج عمل المجلس، تبدي الآراء والاقتراحات التي ترتبط بذلك.

المادة 26: تنتخب كلّ لجنة دائمة رئيسا من بين أعضائها وتعيّن مُقرّرها.

المادة 27: يحدّد النّظام الدّاخلي للمجلس بتشكيل اللّجان الدّائمة ومهامها وكيفيات عملها، كما يحدّد كيفيات إحداث اللّجان الفرعيّة ومجموعات العمل وعملها.

أمّا أعمال المجلس المنشورة فتتوزّع على النحو الآتي:

1. الأدلّة الوظيفيّة: بعدّها وسائل عمل ضرورية لأعوان الإدارة الجزائريّة لتسهيل عمليّة التواصل مع المواطن بالعربيّة التي يفهمها من جهة، وتوحيد المصطلحات الإداريّة لتقريب الإدارة من المواطن. ومن أهمّها ما يلي:

- الدّليل الوظيفي في إدارة الموارد البشرية (2006).
- دليل وظيفي في التسيير المالي والمحاسبة (2006).
- دليل المحادثة الطبيّة (2006).
- معجم المصطلحات الإداريّة (2000).
- دليل وظيفي في المعلوماتيّة (2012).

[1] مرسوم رئاسي رقم 98-226 مؤرّخ في 17 ربيع الأوّل عام 1419 الموافق لـ 11 يوليو سنة 1998، يتضمّن صلاحيات المجلس الأعلى للّغة العربيّة وتنظيمه وعمله.

- دليل الفيزياء (2012).
- دليل مدرسي في علوم الطبيعة والحياة (2013).
- دليل وظيفي في المعلوميات (2011).

2. مجلّة "معالم": المتخصّصة في ترجمة مستجدّات العلوم والمعارف والفنون والآداب من مختلف اللّغات إلى العربيّة حيث أصدر العدد الأوّل سنة (2009) واحتوى على إحدى عشرة مقالة، أمّا العدد الثاني فقد صدر في (2010) وقد احتوى العدد على ست عشرة مقالة مترجمة في حين صدر العدد الثالث في صائفة (2014)، وقد احتوى هذا العدد على ثلاث عشرة مقالة مترجمة . والجدير بالذّكر أنّه خُصّص للاستشراق، أمّا العدد (04) فقد صدر في ربيع (2011) التي خصّصها المجلس لترجمة مستجدّات العلوم والثقافات، ويضمّ هذا العدد إحدى عشرة مقالة، أمّا العدد الخامس فقد صدر في السّداسي الثاني من (2011) وقد احتوى على إحدى عشرة مقالة مترجمة في حين صدر العدد السادس في (2013).

3. أعمال النّدوات الوطنيّة، الدوليّة التي انصبّت جهود الباحثين فيها على تقديم المقاربات: التي توصل العربيّة إلى المستوى الذي تدافع فيه بنفسها عن نفسها من خلال نشاطها منها ما يلي:

- إتقان العربيّة في التّعليم (2000): يحمل هذا الكتاب بين دفّتيه أعمال الندوة الوطنيّة حول إتقان العربيّة في التّعليم (المنعقدة سنة 2000).
- تيسير النّحو (2001).
- مكانة اللّغة العربيّة بين اللّغات العالميّة (2001).
- دور وسائل الإعلام في نشر اللّغة العربيّة وترقيتها (2002).
- دور المجتمع المدني في ترقية استعمال اللّغة العربيّة من خلال العمل الجواري (2007).
- الفصحى وعامياتها، لغة التخاطب بين التقريب والتّهذيب (2008).
- البرمجيات التّطبيقيّة باللّغة العربيّة (2007).
- أهميّة العمل الجواري في ترقيّة استعمال اللّغة العربيّة (2010).
- أهميّة التّخطيط اللّغوي 2012 (اللّغات ووظائفها).

- التعدّد اللّساني واللّغة الجامعة (2016).

4. أعمال جائزة اللّغة العربيّة المنظمّة كلّ سنتين في مجالات اللّغة العربيّة والتّرجمة إليها وتشجيع البحث بها في مجالات الاقتصاد والطبّ والصيدلة والتكنولوجيّات الحديثة منها.

قاموس التّربيّة الحديث (عربي–إنجليزي–فرنسي) (2010) يضمّ مصطلحات يتعلّق بـ: البيداغوجيا والتعليميّة والتقييم والمناهج والكتاب المدرسي وعلم النفس وعلم النفس المعرفي والتّكوين.

معالم في لغة الإعلام (2010).

دراسات حول اللّغة العربيّة في الجزائر (2004).

علوم اللّغة العربية: الأستاذة نادية مرابط (2011).

5. **دفاتر المجلس**: هي خلاصات المحاضرات والموائد والأمسيات التي نظّمها المجلس ضمن منابره الثلاثة: حوار الأفكار، فرسان البيان، شخصية ومسار التي نشرت كلّها في سلسلة منشورات الجيب منها:

- وضعيّة التّعليم في الجزائر أثناء السّنة الأولى من الاستقلال، ماي (2005).
- استعمال اللّغة العربيّة في الإدارة: الواقع، الصّعوبات، الحلول (2005).
- أهميّة وضع سياسة وطنية للّغات (2007).
- الأمن اللّغوي والاستقرار الاجتماعي (2013).

6. المجلّة المتخصّصة والمحكمة: التي تبنّت في أعدادها الدّراسات والأبحاث المتخصّصة والمقاربات التي تجعل العربيّة تواكب حركة التطوّر العلمي والتكنولوجي.

أ. تقديم المجلّة: مجلّة اللّغة العربيّة هي مجلة نصف سنويّة تُعنى بقضايا اللّغة العربيّة، ويسبق كل عدد من أعداد المجلّة بكلمة لرئيس التّحرير الأستاذ (مختار نويوات) ملخصا أهمّ ما ورد فيها، كما تختم المجلّة نشاطات المجلس للأستاذ (حسن بهلول) والمتعلّقة بعقد ندوات أو ملتقيات .

يتضمّن التّخطيط للتّعريب بالعالم العربي عموما مظهرين اثنين:[1]

[1] آمنة ابراهيمي: وضع اللّغة العربيّة بالمغرب، وصف ورصد وتخطيط، ص 64-65.

- تمكين اللّغة العربيّة في محيطها.
- تهيئة اللّغة العربيّة وتطويرها من الداخل، وهذا المظهر يستهدف بالدّرجة الأولى العمل الاصطلاحي المتمثّل في إيجاد مقابلات عربيّة للتّعبير عن مفاهيم مستجدّة في مختلف الحقول المعرفة قصد تعميم اللّغة العربيّة في جميع ميادين المعرفة.

أي أنّ التّعريب له بعدان: بعد خارجي (وضع المصطلحات أو المعاجم) وبعد داخلي، لكن ينبغي أن تركّز الجهود أوّلا على تنميّة اللّغة داخليا، وعلى تهييء الأدوات التي تجعلها مؤهلّة لأن تتمكّن في وضعها المحيطي، بل إنّ عدم تنميتها قد يساعد على اضطراب وضعها في المحيط وتقهقرها عوض تمكّنها[1]، فالبعد الدّاخلي للّغة (التهيئة) يعزّز وضع البعد الخارجي (التمكين للعربيّة في جميع المجالات).

بما أنّ المجلس مؤسّسة مهمتّها تخطيط للوضع الدّاخلي للّغة العربيّة فقد صبّ تجربته المصطلحية فيما أصدره من مشروعات معجمية وعنايته بقضايا اللّغة العربيّة والتّعريب.

لا بدّ من الإشارة في هذا المقام إلى الدّور الكبير لأعضاء المجلس في محاولة تحقيق أهدافه ومهامه، سيّما أنّه يركّز بالأساس على قضيّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وبعد الاطّلاع على مجلاته يلاحظ الدور الكبير الذي يقوم به هؤلاء سيّما صالح بلعيد وعبد المالك مرتاض حيث عنيا عناية خاصّة بالتّعريب في بعديه الدّاخلي والخارجي. والمُطلّع على مقالات صالح بلعيد يلاحظ عنايته الخاصّة بموضوع التعريب، والأمر نفسه مع عبد الجليل مرتاض، فقد أولى عناية خاصّة بقضيّة المصطلح، دون إغفال مقالات العربي ولد خليفة التي ترتكز على ضرورة النّهوض باللّغة العربيّة.

لقد نشر المجلس الأعلى للّغة العربيّة مقالات كثيرة في التّعريب واللّغة العربيّة ينبغي الوقوف عندها بالتّحليل، ونظرا للعناية الكبيرة التي أولاها المجلس لطبع الأعمال والنّشاطات ونشرها فإنّه يصعب على كلّ راغب في تقييم أعماله حصرها ودراستها ، لهذا السّبب ركّز البحث على مجلّته النصف سنويّة.

اتّبعت في هذه الدّراسة الخطوات الآتية:

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: المقارنة والتّخطيط في البحث اللّساني العربي، المركز الثقافي العربي، دط، د ت، ص: 159.

- جمع ما تيسّر لي الحصول عليه من مجلاّت المجلس الأعلى للّغة العربيّة.
- وصفها ثمّ تقييمها.
- ارتأى بعض الباحثين إلى تقديم بعض التجارب في وضع المصطلحات العلميّة والتقنيّة، كعرض تجربة المجلس الأعلى للّغة العربيّة في وضع الأدلّة بالعربيّة لصاحبها صالح بلعيد حيث يطرح الباحث في العدد الثاني والعشرين (22) من مجلّة اللّغة العربيّة قضيّة المصطلح، وخاصة صعوبات نشر المصطلحات الموحّدة في المحيط ووسائل الإعلام، حيث "تبقى المسألة الأصعب في كيفيّة نشر هذه المصطلحات الموحّدة وكيف تستطيع هذه المصطلحات أن تجد أعشاشها المناسبة في الكتاب المدرسي والمحيط..."[1]

كما يتحدّث عن منهجيّته–المجلس الأعلى للّغة العربيّة– التي تقوم على اختيار المصطلح الأكثر استعمالا في الإدارة الجزائريّة فكانت منهجيّة تقوم على ما يلي:[2]

- حيازة كلّ المصطلحات ذات العلاقة بالمجال المحدّد.
- التركيز على المدلولات المحيّنة للمصطلحات.
- وضع أكثر من مقابل عربي لبعض المصطلحات (إذا كانت هذه المقابلات مستعملة).
- يقوم في كلّ مرّة بالتّصحيح والتّدقيق، بالإضافة إلى البحث عن المقابل العربي الدّقيق.

ومن وراء هذه المنهجيّة أنجز المجلس الأعلى عددا من الأدلّة الثنائيّة أو الثلاثيّة اللّغات (عربي، فرنسي، انجليزي) منها:[3]

- **دليل وظيفي في إدارة الموارد البشريّة:** هو ثمرة جهد مشترك بين خبراء في شؤون التسيير وأساتذة يتقنون العربيّة ولغات أخرى. ويهدف المجلس من خلال هذا الدّليل الإداري إلى تسهيل نشر المصطلحات الإداريّة للغة الضّاد وتعميمها.

[1] صالح بلعيد: تجربة المجلس الأعلى للّغة العربيّة في وضع الأدلّة بالعربيّة، (مقال)، مجلّة اللّغة العربيّة، مجلّة نصف سنويّة تعنى للقضايا الثقافيّة والعلميّة للّغة العربيّة، عدد 22، السداسي الأوّل، 2009، ص: 218.

[2] المرجع نفسه، ص: 225.

[3] يُنظر: المرجع نفسه، ص: 225.

- **دليل وظيفي في التّسيير والمحاسبة:** يهدف المجلس الأعلى للّغة العربيّة من خلال نشره لهذا الدّليل إلى تسهيل عمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة ومساعدة المسيّرين على توحيد المصطلح باللّغة العربيّة في المؤسّسات والإدارات الوطنيّة.
- **دليل المحادثة الطبيّة (عربي–فرنسي):** يندرج هذا العمل ضمن منهجيّة أعمال المجلس الهادفة إلى تقديم الدّم الضّروري قصد تقريب المريض من الطبيب، سيّما أنّ لغة التخاطب بين الطبيب والمريض غالبا ما تُجرى باللّغة الفرنسيّة، وبمصطلحات طبيّة يعجز المريض العادي عن فهمها، لذا هيّأ المجلس مجموعة عمل متخصّصة من الأطبّاء واللّسانيين الذين توصّلوا إلى تأليف دليل المحادثة الطبيّة.وهو دليل يفنّد أطروحة عجز العربيّة عن مواكبة التطوّرات العلميّة والتكنولوجيّة.

وفي الأخير يركّز صالح بلعيد على أهمّية هذه الأدلّة الإداريّة سيّما بالنسبة إلى الإداريين من المتعاملين باللّغة العربيّة، لذا ينبغي معالجة قضيّة المصطلح "فأصبح لزاما علينا أن نعالج أمر المصطلح المُوحّد ونتدارسه ونضع المصطلحات المناسبة والمقبولة لدى فئات المستعملين"[1].سيّما مع تسارع وتيرة التقدّم العلمي والتكنولوجي.

فمن خلال هذا المقال يتراءى لي أنّ الباحث يدعو إلى إرساء قواعد نشر المصطلحات وتوحيدها. والأمر نفسه مع الأستاذ بلولي فرحات حيث يطرح موضوع توحيد المصطلح الإداري في مقاله الموسوم بـ: توحيد المصطلح الإداري بين الوضع والاستعمال –معجم المصطلحات الإدارية–أُ نموذجا–ن حيث يعالج الباحث إشكاليّة التّوحيد المصطلحي، ويتناول جهود المؤسّسات والهيئات في توحيد المصطلحات (كمكتب تنسيق التّعريب بالرّباط)، كما تحدّث عن صعوبة توحيد المصطلح الإداري على المستوى العربي لاختلاف طبيعة الأنظمة العربيّة ويرى أنّ "محاولة التّوحيد القطري الذي عمل المجلس الأعلى للّغة العربيّة على تحفيزه خطوة ايجابيّة"[2]

[1] صالح بلعيد: تجربة المجلس الأعلى للّغة العربيّة في وضع الأدلّة بالعربيّة، (مقال)، مجلّة اللّغة العربيّة، مجلّة نصف سنويّة تعنى للقضايا الثقافيّة والعلميّة للّغة العربيّة، عدد 22، السداسي الأوّل، 2009، ص: 222.

[2] بلولي فرحات: توحيد المصطلح الإداري بين الوضع والاستعمال، معجم المصطلحات الإداريّة –أُنموذجا– (مقال) من مجلّة اللّغة العربيّة، العدد 20، 2008، ص: 143-144.

كما يؤكّد أنّ المعيقات التي تعترض عمليّة توحيد المصطلح الإداري تتعلّق بالوضع (كتقديم عدّة مصطلحات عربيّة كمقابل لمصطلح أجنبي واحد) والاستعمال(كالاختلاف في المصطلحات الإداريّة التي لم يتدخّل المعجم في توحيدها) لذا يرى الباحث " أنّ أي توحيد مصطلحي في ميدان الإدارة يجب أن يستند أوّلا إلى ما تصدره الإدارة نفسها مع العلم أنّ هذا المعجم وُفّق كثيرا في الأخذ بالمصطلح الشائع خاصّة المفردات المركّبة، ومسألة التّوحيد لا يمكن أن ينهض بها معجم لوحده، بل يجب أن تتضافر جهود الإدارات سواء المصدّرة للوثائق أم التي تنشر الإعلانات الصّحافيّة لتحقيق ذلك"[1] .

في العدد الرابع والثلاثين (2016) نشرت المجلّة مقالا بعنوان: واقع استخدام اللّغة العربيّة في الإدارة الجزائريّة لصاحبه عبد الناصر بوعلي، حيث دعا الباحث إلى ضرورة اعتماد استراتيجيّة ممنهجة للنّصوص في سبيل تطوير استخدام اللّغة العربيّة في الإدارة الجزائريّة فعالج إشكاليّة استخدام العربيّة في الإدارة وكيف تكون اللّغة الأجنبيّة عائقا يُعيق عمليّة التّواصل بين المواطن والإداري" "فحين شرح أحد إطارات سونطراك لمواطني عين صالح قضيّة الغاز الصّخري التي أثيرت حينئذ باللّغة الأجنبيّة، لم يفهمه أحد، فازداد تعنّتهم".[2]

ويخلص في الأخير إلى ضرورة توفّر الإرادة السّياسيّة لترسيخ العربيّة في الإدارات الجزائريّة بالإضافة إلى العمل المنهجي الذي أخذ في الحسبان الواقع الحقيقي للإدارة الجزائريّة وصولا إلى تقديم بعض المقترحات من أجل تفعيل العربيّة في الإدارة الجزائريّة، كإنشاء لجان المتابعة والتقويم، إشراك مختلف أجهزة الإعلام في العمليّة، النّظر في الصّعوبات التي تواجه الموظّفين في تعميم استعمال العربيّة.

والمُلاحظ على هذه المقالات ارتباطها أكثر بقضايا المعجميّة والقواميس والمصطلحات العلميّة والتقنيّة. فهذا ممدوح محمّد خسارة يطرح قضيّة "التّعريب اللّفظي وجماليّات النّظام الصوتي العربي" ليؤكّد على الجانب التقني لقضيّة التّعريب، حيث يرى أنّ التّعريب اللّفظي كان وسيلة من وسائل

[1] بلولي فرحات: توحيد المصطلح الإداري بين الوضع والاستعمال، معجم المصطلحات الإداريّة –أُنموذجا– (مقال) من مجلّة اللّغة العربيّة، العدد 20، 2008، ، ص: 157.

[2] عبد الناصر بوعلي: واقع استخدام اللّغة العربيّة في الإدارة الجزائريّة، (مقال) من مجلّة اللّغة العربيّة، عدد 34، 2016، ص: 36.

التّنميّة اللّغويّة "فوجود المعرّبات في القرآن الكريم أعطانا درسا لغويّا هاما مفاده أنّ التّعريب اللّفظي عون لهذا اللّسان على أداء وظيفته التّعبيريّة والتّواصليّة"[1].

والباحث يركّز على المنهج القرآني في تعريب الكلمات الأعجميّة بإيراد نماذج من هذه المُعرّبات ورصد التغيّرات التي أدخلت عليها لإخضاعه للنّظام الصوتي العربي، فيرى ضرورة الاقتداء بهذه المنهجيّة عند تعريب الكلمات الأجنبيّة المعاصرة.

بما أنّ أي سياسة لغويّة تنتهجها الدّولة تجاه قضاياها اللّغويّة لابد أن تنطلق من تشخيص الواقع اللّغوي، فإنّ الكثير من الباحثين أثاروا قضيّة الواقع اللّغوي في الجزائر (التعدّد و الازدواجيّة، الفصحى والعاميّة)، كما طرحوا فكرة اللّغة الميسّرة، وتيسير النّحو (فهو إحدى وسائل التّعريب)، لأنّ إشكاليّة التّعريب تنطلق أساسا من المجتمع "واللّغة العربيّة تمثّل اللّغة البينيّة الوحيدة (Interlingua) التي تمكن من التواصل الشامل في كافة الأقطار العربيّة"[2]. إذ تُعدّ لغة مركزيّة وهذا ما يؤكّد عليه العربي ولد خليفة في مقال له بعنوان الفصحى وعامياتها "وجهة نظر" حيث يقول: " إنّها تمثّل لغة مركزيّة لا تضاهى بالنّسبة للثقافة العربيّة"[3].

إلاّ أن الأمر في الجزائر يكرّس هيمنة اللّغة الفرنسيّة منذ السبعينيات أكثر مما كانت عليه الأحوال بعد الاستقلال. وحتّى المضامين الأدبيّة والفكريّة والفلسفيّة التي لا يتمّ التّعبير عنها إلاّ بالمستوى الصّحيح (المستوى الفصيح عادة) بسبب طول الهيمنة الاستعماريّة "... ولأنّني لست بنتاج نظام مدرسي وطني وعربي فقد تعلّمت في معاهد النّظام الكولونيالي، فينبغي علي دوما بذل مجهود كبير لبناء جملة مفيدة، كما أنّ عليّ الاعتراف بأنّ النّتائج ليست دوما مقنعة من وجهة النّظر البلاغيّة"[4]. إلاّ أنّ العاميّة الجزائريّة تبقى داعمة للعربيّة الفصيحة عبر الوظائف الحياتيّة اليوميّة لذا ينبغي إزالة الفجوة بين المستوى الفصيحي والعامي.

---

[1] ممدوح محمّد خسارة: التّعريب اللّفظي وجماليات النّظام الصّوتي العربي " المعرّبات القرآنيّة أنموذجا" (مقال) من مجلّة اللّغة العربيّة، عدد 19، 2008، ص: 59.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري: أزمة اللّغة العربيّة في المغرب بين اختلالات التعدّدية وتعثّرات "الترجمة"، ص: 67.

[3] محمد العربي ولد خليفة: الفصحى وعامياتها "وجهة نظر" (مقال) في مجلّة اللّغة العربيّة، ع 17، صيف 2007، ص: 18.

[4] المرجع نفسه، ص: 23.

العدد الواحد والثلاثون: "واقع السّياسة اللّغويّة في بلادنا بعد خمسين سنة من الاستقلال" لصاحبه عبد القادر فضيل حيث يقف على واقع هذه السّياسة في مجالها العملي انطلاقا من تشخيص الواقع اللّغوي، فيصل إلى نتيجة مفادها انعدام سياسة لغويّة قارّة تلتزم بها الدّولة في كلّ مرافقها وتُلزم بها المؤسّسات والعاملين فيها "إذ لا بدّ من معالجة هذا الوضع اللّغوي الذي امتدّت علله في كلّ مظاهر محيطنا"[1]. حتى يحصل تواءم بين المواثيق والدّساتير وبين الواقع اللّغوي.

يُعدّ موضع تيسير النّحو من أبرز وسائل التّعريب لذا طرح الكثير من الباحثين هذا الموضوع، في العدد الثاني والثلاثين تناولت سميرة جداين هذا الموضوع تحت عنوان: مفهوم تيسير النّحو لدى النحاة المحدثين، حيث ركّزت الباحثة على جهود الدّارسين المحدّثين في تيسير النّحو سيّما إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النّحو" ومهدي المخزومي في كتابه " في النّحو العربي نقد وتوجيه"و "في النّحو العربي قواعد وتطبيق" وترى بأنّ الباحثين استطاعا أن يقدّما حلولا ناجعة لتسهيل القواعد النّحوية دون تعسّف "فطريقة المخزومي مثلا في تيسير النّحو هي أن يضع مذاهب النّحو نصب عينيه ويتخيّر منها ما كان أقرب إلى طبيعة اللّغة، كم يأخذ من هذه المذاهب أصلحها لكي يعمل به في سهولة لا يخالطها تعقيد، أمّا إبراهيم مصطفى فتيسير النّحو عنده يعني أن يُرفع إصر هذا النّحو عن المتعلّمين وأن يُبدّلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقرّبهم من العربيّة"[2].

كما طرح محمود أحمد السيد موضوع تيسير النّحو في العدد التاسع من مجلّة اللّغة العربيّة فكان مقاله موسوما بـ "من مواضيع تيسير تعلّم النّحو والحلول المقترحة". تطرّق من خلاله إلى جوانب من تيسير تعليم النّحو وتتجلّى هذه الجوانب كما يراها الباحثون في إعادة وطرائق التّدريس وكذا بناء المناهج التعليميّة.

وبما أنّ قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة ينصّ في المادة (16) و(19) أنّ الإعلام والإشهار بجميع أنواعه يتمّ بالعربيّة، حرّر الباحثون مقالاتهم حول واقع اللّغة العربيّة أمام وسائل الإعلام حيث تناول جمال الدّين قوعيش في العدد الثلاثين من مجلّة اللّغة العربيّة مقالا بعنوان "مكانة اللّغة

[1] عبد القادر فضيل: واقع السّياسة اللّغويّة في بلادنا بعد خمسين سنة من الاستقلال (مقال)، من مجلّة اللّغة العربيّة، العدد 31، ص: 92.

[2] سميرة جداين: مفهوم تيسير النّحو لدى النحاة المحدّثين، (مقال)/ مجلّة اللّغة العربيّة، عدد 32، 2014، ص: 162.

العربيّة في وسائل الإعلام" "دراسة تحليليّة نقديّة" فتحدّث عن واقع العربيّة في وسائل الإعلام مع تركيزه على الأخطاء التي تجري على ألسنة المذيعين ومقدّمي البرامج، كما تحدّث عن آفاق العربيّة في وسائل الإعلام "وعلى هذا فإنّ أمر بلورة لغة فاعلة، لا بدّ من سياسة لغويّة وطنية على خلفيّة مسؤولية بناء الدّولة والإنسان"[1].

كما ينصّ قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة على أن يكون التّعليم في جميع مستوياته باللّغة العربيّة، لذا تطرّق العديد من الباحثين إلى قضيّة تعريب التّعليم العالي الذي يطرح بدوره قضيّة المصطلح العلمي المعرّب. ومن بينهم: سعيدكناي في مقاله الموسوم بـ " تعريب العلوم ودوره في التنميّة في الوطن العربي"، حيث تطرّق إلى واقع التّعريب في الجامعات والمؤسّسات الاقتصاديّة، فأكّد على ضرورة تحديث اللّغة وتوظيف العلوم بها مع دعمها باللّغات الأجنبيّة (التّعريب المدعوم بالتعدّديّة). بالإضافة إلى صالح بلعيد الذي تناول قضيّة تعريب التّعليم الجامعي وربطها بالتّنمية، بالإضافة إلى عرضه مختلف الجهود التي تقدّمها المؤسّسات والمجامع اللّغويّة.

أمّا عبد المالك مرتاض فقد عالج قضيّة المصطلح العلمي العربي وأصرّ على علميّة اللّغة العربيّة وقدرتها على استيعاب جميع العلوم التكنولوجيّة مستحضرا التطوّر الكبير الذي عرفته هذه اللّغة في العصر العباسي.

التقييم والتّحليل:

بعد عرض هذه المقالات التي حاول من خلالها الباحثون معالجة قضايا اللّغة العربيّة مجسّدين بذلك رسالة المجلس الأعلى للّغة العربيّة، تنتقل هذه الدّراسة إلى تقييم مختلف الجهود بالنّقد والتحليل, وأوّل ملاحظة تتراءى لي هو المضمون الثري لهذه المقالات التي حملتها أعداد المجلّة بغية خدمة العربيّة وتطويرها.

كما أنّ حصيلة أعمال المجلس الأعلى للّغة العربيّة تعدّ إيجابيّة بالنّظر إلى الأعداد الثريّة للمجلّة بالإضافة إلى الأدلّة القيّمة التي تخدم الجانب التقني لقضيّة التّعريب. إلاّ أنّ هناك بعض التكرار في المواضيع وقد ظهر ذلك في بعض مجلاّت المجلس (قضايا المصطلح والمعجميّة والتّعليم)

[1] جمال الدّين قوعيش: مكانة اللّغة العربيّة في وسائل الإعلام " دراسة تحليليّة نقدية" (مقال)، من مجلّة اللّغة العربيّة، العدد 30، 2013، ص: 140.

دون إيجاد حلّ لهذه القضايا، مما أدّى إلى وجود نوع من الدّوران في حلقة مفرغة من الناحيّة النظريّة.

فصحيح أنّ المجلس الأعلى للّغة العربيّة أولى عناية كبيرة بقضيّة المصطلح العلمي كحلّ للتّعريب إلاّ أنّ هذا المصطلح العلمي لا يمكن أن يحيا بدون الاستعمال، فالعمل العلمي ومصطلحه يسيران معا ولا يسبق أحدهما الآخر، والتّعريب كما هو معلوم عمليّة متحرّكة تنمو عبر الممارسة التي تساعد على إيجاد المصطلحات العربيّة تدريجيا وتستعين بمصطلحات أجنبيّة أثناء الحاجة. إذن ما الفائدة من إنتاج هذه الأدلّة والمعاجم وتكديسها لتبقى حبيسة الرّفوف دون الاستعمال، بينما يقدّم الواقع اللّغوي صورة مغايرة تظهر جليا في استمرار التّعليم والبحث العلمي باللّغة الأجنبيّة[1]. والواضح من خلال هذا الكلام أنّ المجلس يعاني من مشكلة في توزيع أعماله فلا يتوفّر على إمكانيات الماديّة لطبع آلاف النّسخ من المعاجم كي تصل إلى الأساتذة والتّلاميذ في الثانويات والجامعات.

وعلى الرّغم من الجهد الذي بذله رجال المجلس الأعلى للّغة العربيّة، إلاّ أنّهم يفتقدون الوسيلة التي تربط أعمالهم اللّغويّة بالحياة العامّة.ولم يستطيعوا اقتحام السّوق العلمية إلاّ في بعض أطرافها، كما أنّ هذه المعاجم لم تتنزّل على ألسنة العلماء والكتاب وألسنة النّاس[2]. وهذا ما يؤدّي إلى انفصام بين جهود المجلس وبين الممارسات الفعليّة للنّاطقين بالعربيّة، لذا ينبغي وجود تكامل بين الإبداعات والإنجازات والأنشطة المعجميّة.

كما ينبغي على المجلس اعتماد منهجيّة معاصرة لبناء القواميس يستثمر فيها نتائج الدّراسات اللسانيّة المقارنة الحديثة كي يتجاوز عددا من المشاكل التي تعاني منها القواميس العربيّة المتداولة

[1] يُنظر: محمّد المنجي الصيادي، ومحي الدين صابر وآخرون: التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربيّة، ص: 88.

[2] يُنظر: المرجع نفسه، ص: 220.

" كطبيعة المادة اللّغويّة* وتصنيفها حيث إنّ اغلب القواميس المعاصرة تجمع مادة لغويّة جزء منها قديم ومتجاوز، ممّا يجعلها بعيدة عن اللّغة الحيّة المستعملة في النّصوص الحديثة وفي وسائل الإعلام"[1]. فالقواميس الحديثة تحتاج إلى عمل منهجي فهي تفتقر إلى التّجديد "وحاليا لا يوجد أيّ قاموس للّغة العربيّة يوفّر كلّ المصطلحات التقنيّة والعلميّة ذات الانتشار الواسع"[2]. لذا ينبغي على المجلس أن لا يكتفي بوضع المعاجم البعيدة عن الاستعمال، بل عليه أن يعمل على تقريب اللّغة العربيّة من مستعمليها، فالمجلس الأعلى للّغة العربيّة خصّص الشطر الأكبر من جهده ومجلاّته لإقرار مصطلحات العلم (من مترجم ومعرّب)، وتعريب المصطلحات الأجنبيّة المستعملة في مختلف الوزارات والدوائر والمؤسّسات، ووضع المقابلات العربيّة لها.

كما أنّ ربط التّعريب بمشكلة التّرجمة لا أساس له. فاللّغة كجهاز تعبيري لا تحتاج مبدئيا إلى المرور بجهاز تعبيري آخر لتعبّر عن معلومات مستقلّة من الألفاظ التي ترمز إليها في لغة معيّنة...فكون حضارة أفرزت اكتشافات ماديّة أو تقنيّة لا يعني ضرورة أنّها تتحكّم في الألفاظ التي يمكن أن توضع لرسم المولودات الجديدة[3]. والتّخطيط الجيّد للوضع الداخلي لهذه اللّغة (لتهيئتها وتطويرها) يجعلها تعبّر عن مضامين علميّة وحضاريّة (أي الطاقة التّعبيريّة).

وحتّى المقالات التي تطرح علاقة التّعريب العلمي بميدان الحوسبة والمعلوميات تحتاج إلى تفعيل واستثمار بدل تخزين المصطلحات في البنوك باستعمال الحاسب الآلي الالكتروني، فالدّول المتقدّمة تكنولوجيا إذا أنشأت بنوكا للكلمات فليس لتخزينها وإنّما لغاية استثمار ما يُخزّن وإيصاله إلى

---

* تقترح الباحثة ماجدولين النهيبي أن يُعتمد في جمع المادة اللّغويّة عمليتين:
تقوم أولاهما على جرد الكلمات من النّصوص العربيّة المعاصرة وضمنها الكتب المدرسيّة المؤلّفة بالعربية في جميع التخصّصات (اللّغة والأدب والتّاريخ والفيزياء والكيمياء) وتهدف عمليّة الجرد المذكورة إلى تكوين الرّصيد اللّغوي الأساسي للقاموس الذي سيخضع لترتيب ألفبائي وتتمثل العمليّة الثانية في استقراء النّصوص العربيّة من الكتب والجرائد بهدف استخلاص الشواهد الحيّة لاستعمالات الكلمات واشتقاقها. ماجدولين النهيبي: "الأسس اللّسانيّة لبناء قاموس مدرسي عصري"، (مقال)، من كتاب لسانيات، تخطيط، معرفة وتربية، إعداد محمد حفيظ، نادية العمري وآخرون، كنوز المعرفة، ط1، 2016ص 177.

[1] ماجدولين النهيبي: الأسس اللّسانيّة لبناء قاموس مدرسي عصري، (مقال) من كتاب لسانيات تخطيط، معرفة وتربية،ص 176.

[2] خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريّون والمسألة اللغويّة، ص: 252.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللّغة العربيّة، دار توبقال للنّشر، الدار البيضاء،المغرب، ص: 191.

المعنيين به[1]. وهذا يعود إلى عجزها عن مجاراة حركة الكشوفات السريعة، وخوض غمار الحياة العمليّة بواقعها الصّناعي والاقتصادي، فترتّب عن ذلك ألفاظ تعوزها الدقة وذلك يناقض استيعاب المعرفة العلميّة لدى الدّارسين[2]. كما أنّ الاهتمام باللّسانيات الحاسوبيّة كثيرا ليس من التّعريب، لأنّ لمثل تلك الأعمال الثقافيّة مؤسّسات جامعيّة مختصّة بطاقاتها الأكاديميّة للنهوض بها، كما يرى الباحث محمّد الأوراغي أنّ جلّ مؤسّسات التّعريب ومنها المجلس الأعلى للّغة العربيّة غلب عليها الاهتمام بوضع لوائح من الألفاظ العربيّة إزاء أخرى فرنسيّة أو انجليزيّة "هذه الكتب اللّفضيّة تُسمّى (معاجم) تجاوزا لأنّه من شروط المعجم العام أو الخاص تعريف مداخله التّعريف اللّغوي أو الاصطلاحي، داخل الحقل المعرفي الّذي يُتداول فيه"[3]. وهذا العمل أثّر سلبا في عدم تقوية رابطة التفاعل بين العربيّة ومُستخدميها، ويؤكّد الأوراغي أنّ عمليّة إيجاد مقابلات عربيّة للمصطلحات الرائجة في اللّغات الأجنبيّة لا تعدّ قضيّة كبرى، والدّليل على ذلك أنّ الباحث في الجامعة مثلا يتوسّل باللّغات الأجنبيّة في أبحاثه، دون أن ينتظر صدور المصطلح من مؤسّسة للتّعريب كي يُعبّر بالعربيّة عن كشوفه العلميّة في مجال تخصّصه، فهو الأجدر والأحق بإيجادّ المصطلح المناسب للمفاهيم الجديدة[4].

ويقدّم الأوراغي خطّة للعمل للمصطلحي بغية تقوية الرّوابط بين اللّغة وأهلها وذلك عن طريق الالتزام بالضوابط الآتية:[5]

أولا: وضع المعاجم القطاعيّة: ويحصل ذلك عبر مراحل أوّلها جمع كل الألفاظ العربيّة والأجنبيّة المتداولة في كلّ قطاع بعينه كالقطاع البنكي والعسكري والصيدلي، وسائر القطاعات الحرفيّة الأخرى.

---

[1] يُنظر: محمد المنجي الصيادي، ومحي الدين صابر وآخرون: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص: 147.

[2] يُنظر: محمد المنجي الصيادي: التّعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ص: 105.

[3] محمّد الأوراغي: التعدّد اللّغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، ص: 170.

[4] المرجع نفسه، ص: 171.

[5] المرجع نفسه ، ص: 171-172.

ثانيا: تصحيح الألفاظ العربيّة: إذا دخلها تحريف عن طريق تغيير في صورتها الصّوتية أو الخطيّة، ثمّ تعريب الألفاظ الأجنبيّة أو ترجمتها*.

ثالثا: تعريف المداخل المعجميّة باستعمال اللّغة العربيّة مع استخدام كلّ وسائل التّعريف من تحديد وتوضيح بالرّسوم والصّور والبيانات ونحو ذلك من وسائل تشخيص المعاني، وبهذه الكيفيّة ينمو رصيد معجم العربيّة ويرتقي حملها الثقافي.

كما يدعو إلى ضرورة العناية بالتّرجمة ووجوب توفّر المترجم الكفء المشهود له بالتفوّق .

إنّ قضيّة الاصطلاح لازالت تعاني إلى اليوم لانعدام منهجيّة واحدة للعمل الاصطلاحي، ولذلك ينبغي تضافر جهود جميع الهيئات التعريبيّة والمجامع قصد الاتّفاق على منهجيّة واضحة.

لقد حرّر الباحثون الكثير من المقالات حول علاقة بين العربيّة والإعلام والإشهار، فجسّدوا واقع هذه اللّغة أمام وسائل الإعلام، إلاّ أنّ هذه المقالات لم تركّز على قضيّة تفعيل لغة الإعلام وتطويرها بقدر التّركيز على الأخطاء اللّغويّة لرجال الصحافة ومقدّمي البرامج اللّغويّة، كما أنّ المقالات التي تضمّنت دراسات في الخطاب الإشهاري والبحث في خصائصه قليلة جدا وتحتاج إلى المزيد من الجهود لتطوير لغة الخطاب الإعلامي.

كما أولى المجلس الأعلى للّغة العربيّة من خلال مجلّته عناية خاصّة بموضوع تيسير النّحو بعدّه وسيلة من وسائل التّعريب ومن خلال الاطّلاع على بعض المداخلات يتّضح مدى تنوّع مضامينها كمسألة صعوبة تلقين النّحو للمتعلّمين والعجز عن استيعاب مادة النّحو، بالإضافة إلى الطرائق التي يمكن أن يدرّس بها النّحو العربي.إلاّ أنّ هناك نقاطا افتقر إليها هذا العمل من أبرزها:

- غياب التّجديد المنهجي في تدريس مادة النّحو.
- عدم وجود حلول مخطّط عمل واضحة لعمليّة التيسير.

ولأجل ذلك "ينبغي أن يُدرّس النّحو على أصوله مع الاطّلاع على نحو اللّغات الأخرى ترقّبا لإصلاح جذري لتعليم النّحو، الإصلاح الذي لا نعتقد أنه يتناول المادة ذاتها بقدر ما يجب

* يرى الأوراغي أنّ اللّجوء إلى التّعريب اللّفظي ضرورة كبرى سيّما إن دلّ المصطلح الأجنبي على معنى خاص ثقافيا، كما هو حال بعض المصطلحات اللّسانيّة الدّالة على بنيّة خاصّة باللّغات التركيبيّة (الانجليزيّة) وكذلك الأمر بالنّسبة للمصطلحات الدّالة على مفاهيم فكريّة خاصّة، ويكون تعريبها إشعارا بخصوصيتها الثقافيّة. يُنظر:محمّد الأوراغي، التعدّد اللّغوي وانعكاساته على النّسيج الاجتماعي، ص: 172.

أن يتناول الأساليب التعليميّة التي تتيح الدراسات المقارنة والابتكارات في الميدان التّعليمي، مع وجوب التّخلي عن عدّة أبواب نحويّة مثل قضايا التنازع والاشتغال، كأن تُعلّل له تسميّة المضارع بمشابهته للاسم، في حين أنّه لا مفرّ من تحديد أزمنة واضحة للفعل العربي"[1].

فالمجلس الأعلى للّغة العربيّة يشقّ طريقه في تهيئة الوسائل الكفيلة بنجاح التّعريب وتيسير النّحو من الوسائل الهامّة لذلك.

خلاصة القول في هذا الفصل هو الاعتراف بجهود وأعمال المجلس فالحكم الموضوعي لابدّ أن يأخذ بعين الاعتبار جانب الإمكانات المتاحة ومواجهة الصّعوبات، كما أنّ المجلس يشتغل أساسا لتهيئة اللّغة العربيّة (الوضع الدّاخلي) وضبط نظامها، أمّا فيما يخصّ القرارات فإذا طُلب منه رأي فسيكون رأيه بحسب ما اشتغل عليه من أبحاث بعدّه (هيئة استشارية)، فله جهود معتبرة في تخطيط المتن وهذا الجهد ينبغي تأييده ودعمه من أصحاب القرار السّياسي بكلّ الوسائل. لذا كان من الأفضل توسيع مهمّة هذه المؤسّسة بالتّخطيط للوضعين الداخلي والخارجي للّغة العربيّة. كأن يُسند له دور تطبيق سياسة التّعريب والسّهر عليها، أو يعهد إليه دور تكوين المدرّسين المُعرّبين، وإعداد كتب قواعد اللّغة بالنّسبة لقطاع التّعليم ...الخ[2].

كما إنّ الأزمة التي تعوق قضيّة التّعريب في الجزائر هي الاقتناع بحتميّته أكثر من مجرد وجود إمكانات في الخبراء.

إنّ قضيّة تعريب القوائم ينبغي تعويضها بتعريب آخر حي (استعمال للمصطلح في جميع الميادين).

إنّ التّعريب هو مظهر لظاهرة التخلّف التي هي الأزمة الحقيقيّة للمجتمع العربي، "فالمشكلة الآن ليست أنّ اللّغة العربيّة كانت تسع كافة الأنشطة القديمة وتملك قدرات التّعبير عنها، ولكن القضيّة الآن أن تكون العربيّة قادرة في الوقت المعاصر على القيام بوظيفة حضاريّة... وتلك مسألة لا تتمّ بغير الممارسة العمليّة بالعربيّة المعاصرة في جميع مجالات العلوم والمعارف"[3]. ويكفي استحضار التجربة التّاريخيّة للعربيّة في العصر العباسي لتأكيد ذلك.

---

[1] محمد المنجي الصيادي، ومحي الدين صابر، وآخرون: التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربيّة، ص: 452.

[2] يُنظر: آمنة ابراهيمي: وضع اللّغة العربيّة بالمغرب، وصف ورصد وتخطيط، ص: 80.

[3] محمد المنجي الصيادي، ومحي الدين صابر وآخرون: التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربيّة، ص: 87.

لقد قدّم المجلس الأعلى للّغة العربيّة أعمالا وجهودا جديرة بالاهتمام، فعالج قضايا هامّة، وبفضل جهود الباحثين والمعجمين فقد حقّق بعضا من الجوانب التقنيّة لقضيّة التّعريب لكنّه يبقى في حاجة إلى مزيد من الدّعم، سيّما أنّ المجلس ليس بمنأى على طوارئ الظروف والسّياسة المحيطة بالواقع اللّغوي.

.

UNIVERSITE SETIF2

خاتمة

لقد كان الهدف من هذه الدّراسة وصف وضع اللّغة العربيّة في المناخ السّياسي والاجتماعي الذي يحيط بها،ويسجّل البحث في خاتمته النتائج الآتية:

- اللّغة وجه مكمّل للتنمية الشاملة، فمن شروط النّهضة العلميّة النّهضة اللّغوية ولا تقدّم بغير اللّغة الوطنية.
- أي سياسة لغويّة عادلة ينبغي أن تُراعي مبادئ الهويَّة الوطنيّة.
- السّياسة اللّغويّة والتّخطيط مفهومان متلازمان: فالتّخطيط هو تطبيق وتنفيذ للسّياسة اللّغويّة، فهو يفترض وجودها، في حين أن السّياسة اللّغوية الرّشيدة غير مفصولة عن تطبيقها.
- إنّ المؤسّسة السّياسيّة تحظى بأهمية كبيرة في ترتيب المشهد اللّغوي لدى الجماعات اللّغوية.
- بروز ظاهرة التعدّد اللّغوية كوضعيّة لسانيّة تتّسم بها الجزائر، وهي ظاهرة طبيعيّة تعرفها معظم لغات العالم، وهي سياسة ناجعة في حال تبعها تخطيط لغوي يُراعي حقوق اللّغة الوطنيّة (العربيّة) (التّعريب المدعوم بالتعدّد).
- إنّ اضطراب المواقف السّياسيّة في الجزائر وصراعاتها أثّر سلبا على تعميم استعمال اللّغة العربيّة.
- مع كلّ القوانين والدساتير التي وضعتها الدّولة (سيّما قانون تعميم استعمال العربيّة) إلاّ أنّ أغلب المراسيم والقوانين جمّدت.
- الآجال المنصوص عليها في القانون لنهاية التّعريب الشامل لم تُحترم.
- إنّ مفهوم التّعريب الشامل ليس هو التنفيذ الفوري المرتجل، بل هو إعطاء إشارة سياسيّة قويّة للأجهزة المكلّفة في إطار خطّة ممرحلة وممنهجة زمنيا لتنفيذها.
- إن انتهاج سياسة التّعريب المدعوم بالتعدّد يمثّل خطّة مرحلية ناجعة تسعى إلى وضع أسس لاستقرار في وظائف اللّغة العربيّة (لغة الهُويّة). كما أن دعمها باللّغات الأجنبيّة ضروري في زمن التحوّلات الحضاريّة.
- لا ينبغي أن تركّز جهود المجلس الأعلى للّغة العربيّة على وضع معاجم مجهولة بعيدة عن الاستعمال، بل عليه تقريب اللّغة من مستعمليها والعمل على تهيئتها كي تملك طاقة تعبيريّة تؤهّلها للتطوّرات الحضاريّة والتكنولوجيّة للّغة العربيّة.

- يوجد بعض التّكرار في أعمال المجلس الأعلى للّغة العربيّة سيما قضايا المصطلح والمعجميّة والتّعليم، دون إيجاد حلّ لهذه القضايا.
- يُعاني المجلس الأعلى للّغة العربيّة من مشكلة في توزيع أعماله، فلا يتوفّر على إمكانيات ماديّة لطبع آلاف النّسخ من المعاجم كي تصل إلى الجامعات والمؤسّسات التّعليميّة.
- ضرورة اعتماد المجلس الأعلى للّغة العربيّة منهجيّة معاصرة لبناء القواميس يستثمر فيها نتائج الدّراسات اللّسانيّة المقارنة الحديثة.
- يفتقر المجلس الأعلى للّغة العربيّة خطّة للعمل المُصطلحي من شأنها تقوية الرّوابط بين اللّغة ومستخدميها.
- قلّة المقالات التي تضمّنت دراسات في الخطاب الإشهاري والبحث في خصائصه بُغية تطوير لغة الخطاب الإعلامي، فمُعظم الدّراسات تركّز على الأخطاء اللّغويّة لرجال الإعلام.
- من الأفضل توسيع مهمّة هذه المؤسّسة بالتّخطيط للوضعين الدّاخلي والخارجي للّغة العربيّة، وأهمّ دور يُسند له في الوقت الحاضر تطبيق سياسة التّعريب والسّهر عليها.
- لقد قدّم المجلس الأعلى للّغة العربيّة جهودا جديرة بالاهتمام، لكنّه يبقى في حاجة إلى مزيد من الدّعم (الدّعم السّياسي).

UNIVERSITE SETIF2

الملاحق

الملحـق رقم 01:

قانون تعميم استعمال اللّغة العربية

الفصل الأول: أحكام عامة:

المادة 01: يحدّد هذا القانون القواعد العامة لاستعمال اللّغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنيّة، وترقيتها وحمايتها.

المادة 02: اللّغة العربية مقوّم من مقوّمات الشخصية الوطنيّة الرّاسخة وثابت من ثوابت الأمّة، يجسّد العمل بها مظهرًا من مظاهر السيادة واستعمالها من النّظام العام.

المادة 30: يجب على كلّ المؤسّسات أن تعمل لترقية اللّغة العربية وحمايتها، والسّهر على سلامتها وحسن استعمالها. تمنع كتابة العربيّة بغير حروفها.

الفصل الثاني: مجالات التطبيق:

المادة 04: تلزم جميع الإدارات العموميّة والهيئات والمؤسّسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باستعمال العربيّة وحدها في كلّ أعمالها من اتّصال وتسيير إداري ومالي وتقني،وفني.

المادة 05: تحرّر كلّ الوثائق الرّسمية والتّقارير ومحاضر الإدارات العموميّة، والهيئات والمؤسّسات والجمعيّات باللّغة العربيّة. يمنع في الاجتماعات الرّسمية استعمال أيّة لغة أجنبية في المداولات والمناقشات.

المادة 06: تحرّر العقود باللّغة العربيّة وحدها. يمنع تسجيلها وإشهارها إذا كانت بغير اللّغة العربيّة.

المادة 07: تحرّر العرائض والاستشارات وتُجرى المرافعات أمام الجهات القضائية باللّغة العربيّة وحدها.

المادة 08: يجب أن تُجرى باللّغة العربيّة المسابقات والامتحانات الخاصة بالالتحاق بجميع الوظائف في الإدارات والمؤسّسات.

المادة 09: تُنظّم وتُجرى باللّغة العربيّة الفترات التدريبيّة، والملتقيات الوطنيّة والتربّصات المهنيّة والتّكوينية، والتظاهرات العامة. يمكن أن تستعمل استثناءً اللّغات الأجنبية إلى جانب اللّغة العربيّة في الندوات والملتقيات والتظاهرات الدولية.

المادة 10:تكون الأختام الرّسمية والعلامات المميّزة للسّلطات والإدارات العموميّة والهيئات والمؤسّسات مهما تكن طبيعتها باللّغة العربيّة وحدها.

المادة 11: تكون مراسلات جميع الإدارات والجمعيّات باللّغة العربيّة وحدها.

المادة 12: يكون تعامل جميع الإدارات والهيئات والمؤسّسات والجمعيّات مع الخارج باللّغة العربيّة. تبرم المعاهدات والاتّفاقيات باللّغة العربيّة.

المادة 13: تصدر الجريدة الرّسمية للجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة باللّغة العربيّة وحدها.

المادة 14: تُصدر الجريدة الرّسمية لمداولات المجلس الشّعبي البلدي الوطني باللّغة العربيّة وحدها.

المادة 15: يكون التّعليم والتّربية والتكوين في كلّ القطاعات، وفي جميع المستويات والتخصّصات باللّغة العربيّة مع مراعاة كيفيات تدريس اللّغات الأجنبية.

المادة 16: يجب أن يكون الإعلام الموجّه للمواطن باللّغة العربية مع مراعاة أحكام المادة 13 من قانون الإعلام. يمكن ان يكون الإعلام المتخصّص أو الموجه إلى الخارج باللّغات الأجنبية.

المادة 17: تُعرض الأفلام السينمائية أو التلفزيونية والحصص الثقافية والعلميّة باللّغة العربيّة أو تكون معرّبة أو ثنائية اللّغة.

المادة 18: تُجرى جميع التصريحات والتدخّلات والنّدوات وكلّ الحصص المتلفزة باللّغة العربية مع مراعاة أحكام قانون الإعلام. وتعرّب إذا كانت باللّغة الأجنبية.

المادة 19: يتم الإشهار بجميع أنواعه باللّغة العربيّة. يمكن استثناء استعمال لغات أجنبية إلى جانب اللّغة العربيّة عند الضرورة وبعد إذن الجهات المختصّة.

المادة 20: تُكتب باللّغة العربيّة وحدها العناوين واللاّفتات والشعارات والرموز، واللوحات الإشهارية أو المحسمة، أو المنقوشة، التي تدلّ على مؤسّسة أو هيئة أو محل، أو التي تشير إلى نوعية النشاط الممارس، مع مراعاة جودة الخطّ وسلامة المبنى والمعنى. ويمكن أن تضاف لغات أجنبية إلى اللّغة العربيّة في الأماكن السياحية المتخصّصة.

المادة 21: تُطبع باللّغة العربيّة، وبعدّة لغات أجنبية الوثائق، والمطبوعات والأكياس والعلب التي تتضمن البيانات التقنية، وطرق الاستخدام، وعناصر التركيب، وكيفيات الاستعمال التي تتعلّق على وجه الخصوص بما يلي:

- المنتجات الصيدلانية.
- المنتجات الكيماوية.
- المنتجات الخطيرة.
- أجهزة الإطفاء ومكافحة الجوانح.

على أن تكون الكتابة باللّغة العربية بارزة في جميع الحالات.

المادة 22: تكتب باللّغة العربيّة الأسماء والبيانات المتعلقة بالمنتجات والبضائع والخدمات، وجميع الأشياء المصنوعة أو المستوردة، أو المسروقة في الجزائر. يمكن استعمال لغات أجنبية استعمالا تكميليا تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث: هيئات التنفيذ والمتابعة والدعم

المادة 23: تنشأ هيئة وطنية تنفيذية في مستوى رئاسة الحكومة تتكفّل بمتابعة تطبيق أحكام هذا القانون. ويتم تكوين هذه الهيئة وتحدّد كيفيات عملها عن طريق التنظيم.

المادة 24: تُقدّم الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني ضمن بيانها السنوي عرضا مفصلا عن تعميم استعمال اللّغة العربيّة وترقيتها.

المادة 25: تسهر المجالس المنتخبة والجمعيات في حدود صلاحياتها على متابعة سير عملية تعميم استعمال اللّغة العربيّة وسلامتها.

المادة 26: يسهر المجتمع الجزائري للّغة العربيّة طبقا لأحكام القانون على إثراء اللّغة العربيّة وترقيتها، وتطوير استعمالها لضمان إشاعتها.

المادة 27: ينشأ مركز وطني يتكفّل بما يأتي:

- تعميم استعمال اللّغة العربيّة بكل الوسائل البشريّة والماديّة.
- ترجمة البحوث العلمية والتكنولوجيّة من اللّغات الأجنبية إلى اللّغة العربيّة ونشرها.
- مزاوجة لغة الأشرطة العلميّة والثقافية والوثائقية.
- تجسيد البحوث النظرية للمجمّع الجزائري للّغة العربيّة والمجامع العربيّة الأخرى في واقع الحياة العمليّة.

المادة 28: تخصّص الدّولة جوائز لأحسن البحوث العلميّة المنجزة باللّغة العربيّة. تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 29: تعد الوثائق الرّسمية محررة بغير اللّغة العربيّة باطلة. تتحمل الجهة التي أصدرها أو صادقت عليها مسؤولية النتائج المترتبة عليها.

المادة 30: كل إخلال بأحكام هذا القانون يعدّ خطأ جسيما يستوجب جزاءً تأديبياً.

المادة 31: كل مخالفة لأحكام المواد 17،18،19،20،22 أعلاه يعاقب عليها بغرامة مالية تتراوح من 5000 دج إلى 10000 دج.

المادة 32: يعاقب بغرامة مالية من 1000 دج إلى 5000 دج كلّ من وقّع على وثيقة محررة بغير اللّغة العربية أثناء ممارسة مهامه الرّسمية.

غير انّه يمكن التوقيع على بعض الوثائق المترجمة التي يحتجّ بها في الخارج.

المادة 33: يتعرض مسؤلو المؤسّسات الخاصة والتجار الحرفيين الذين يخالفون أحكام هذا القانون لغرامة مالية تتراوح بين 1000 دج و 500 دج. وفي حالة العودة تغلق المؤسّسة أو المحل مؤقتا أو نهائيا.

المادة 34: تعاقب الجمعيّة ذات الطابع السّياسي التي تخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية تتراوح بين 10000 دج و 100000 دج. وفي حالة العودة تطبق عليها المادة 33 من القانون رقم 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 والمتعلّق بالجمعيات ذات الطّابع السّياسي.

المادة 35: يحقّ لكلّ ذي مصلحة مادية أو معنوية في تطبيق هذا القانون أن يتظلّم أمام الجهات الإدارية أو يرفع دعوى قضائية ضدّ اي تصرّف مخالف لأحكام هذا القانون.

الفصل الخامس: أحكام انتقالية:

المادة 36: تطبّق أحكام هذا القانون فور صدوره، على أن تنتهي العملية بكاملها في أجل أقصاه 5 يوليو سنة 199.

المادة 37: يتم التدريس باللّغة العربيّة وحدها في كلّ مؤسّسات التّعليم العالي والمعاهد العليا، ابتداءا من السنة الأولى الجامعية 92/91 على أن تتواصل العملية حتى التّعريب الشامل والنهائي في أجل أقصاه 5 يوليو سنة 1997.

المادة 38: تكتب التقارير والتّحاليل والوصفات الطبيّة باللّغة العربيّة. غير أنّه يمكن استثناء كتابتها باللّغة الأجنبيّة إلى أن يتم التّعريب النهائي للعلوم الطبيّة والصيدلانية.

المادة 39: يمنع على الهيئات والمؤسّسات استيراد أجهزة الإعلام الآلي، وكل الأجهزة الخاصة بالطبع والكتابة، إذا لم تكن موظفة للحرف العربي.

الفصل السادس: أحكام نهائية:

المادة 40: تلغى أحكام الأمر رقم 92/68 المؤرخ في 23 محرم سنة 1388 م الموافق لـ 26 أفريل سنة 1968 والمتضمّن إجبارية معرفة اللّغة الوطنيّة على الموظّفين ومن يماثلهم وكذلك أحكام الأمر رقم 55/73 المؤرخ في 4 رمضان سنة 1393 هـ الموافق 1 أكتوبر سنة 1973 م والمتضمّن تعريب الأختام الوطنيّة المذكورين أعلاه وكذا الأحكام المخالفة لهذا القانون.

المادة 41: ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسمية للجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة.

حرّر بالجزائر في 30 جمادى الثانية عام 1411 هـ الموافق 16 يناير سنة 1991.

الملحـــق رقم 02:

قانون المجلس الأعلى للّغة العربيّة:

أمر رقم 30/69 مؤرخ في 10 شعبان عام 1417 م الموافق 21 ديسمبر 1989 يعدّل ويتمّم القانون رقم 05/91 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 هـ الموافق 16 يناير سنة 1991 م والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

إنّ رئيس الجمهورية

- بناء على الدّستور، لا سيّما المواد 03، 122،126،179، منه،
- وبمقتضى القانون رقم 91-05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991م والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة.
- وبمقتضى المرسوم التّشريعي رقم 92-02 المؤرخ في 3 محرم عام 1413 الموافق 4 يوليو سنة 1992 والمتعلّق بتطبيق القانون رقم 91-05 المؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وبعد مصادقة المجلس الوطني يصدر الأمر الآتي نصه:

المادة 01: يعدّل هذا الأمر ويتمم القانون رقم 91-05 المؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

المادة 02: تعدّل وتتمّم المادة 11 من القانون رقم 91-05 المؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمضمن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي:

المادة 11: تكون المعاملات والاتصالات في جميع الإدارات والمؤسّسات والجمعيّات على اختلاف أنواعها باللّغة العربيّة. غير أنّ تعامل الإدارات والهيئات والجمعيات على اختلاف أنواعها باللّغة العربيّة، غير أنّ تعامل الإدارات والهيئات والجمعيّات مع الخارج يكون وفقا لما يتطلبه التّعامل الدّولي.

المادة 03: تعدّل وتتمّم الفقرة الثانية من المادة 12 من القانون رقم 91-05 المؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991، والمتضمن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرر كالآتي:

المادة 12: تبرم المعاهدات والاتفاقيات باللّغة العربيّة مع مراعاة ما يتطلبه التّعامل الدّولي.

المادة 04: تعدّل وتتمّم المادة 18 من القانون 91-05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991، والمتضمن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي:

المادة 18: تكون جميع التّصريحات والتدخّلات والندوات وكلّ الحصص المتلفزة باللّغة العربيّة، وتعرّب إذا كانت بلغة أجنبية.

المادة 05: تعدّل وتتمّم المادة 23 من القانون رقم 91-05 المؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991، والمتضمن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرر كالآتي:

المادة 23 : ينشأ مجلس أعلى للّغة العربيّة، ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهوريّة، يقوم على الخصوص بما يأتي:

- متابعة أحكام هذا القانون وكلّ القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللّغة العربيّة وحمايتها وترقيتها وتطويرها.
- التنسيق بين مختلف الهيئات المشرفة على عمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة.
- صلاحية النّظر في ملاءمة الآجال المتعلّقة ببعض التخصّصات في التّعليم العالي المنصوص عليها في المادة 07 المعدّلة والمتمّمة للفقرة الثانية من المادة 36.
- تقديم تقرير سنوي عن عملية تعميم استعمال اللّغة العربيّة إلى رئيس الجمهوريّة.

يمكن إضافة صلاحيات أخرى بموجب مرسوم رئاسي.

المادة 06: تعدّل وتتمّم المادة 32 من القانون رقم 91-05 المؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991، والمتضمن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتمرّر كالآتي:

المادة 32: يعاقب بغرامة مالية من 1000 دج إلى 5000 دج كلّ من وقّع على وثيقة محرّرة بغير العربيّة أثناء ممارسة مهامه الرّسمية او بمناسبتها، مع مراعاة أحكام المادتين 02 و03 المعدّلتين للمادتين 11 و12 من هذا الأمر. تضاعفت العقود في حالة العود.

المادة 07: تعدّل وتتمّم المادة 36 من القانون رقم 91-05 المؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991، والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر ها كالآتي:

المادة 36: تطبق أحكام هذا الأمر فور صدوره. ويجب استكمال عملية تعميم استعمال اللّغة العربيّة في أجل أقصاه 5 يوليو سنة 1998.

غير أنه يتمّ التّدريس باللّغة العربيّة بصفة شاملة ونهائية في كل مؤسسات التّعليم العالي والمعاهد العليا في أجل أقصاه 5 يوليو سنة 2000 مع مراعاة أحكام المادة 23 أعلاه.

المادة 08: تلغى أحكام المادة 37 من قانون 91-05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 المرافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

المادة 09: تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر، لاسيما المرسوم التّشريعي رقم 92-02 المؤرخ في 3 محرم عام 1413 الموافق 4 يوليو سنة 1992 والمذكور أعلاه.

المادة 10: ينشر هذا الأمر في الجّريدة الرّسمية للجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة.

- حرر بالجزائر في 10 شعبان عام 1417 الموافق 21 ديسمبر سنة 1996.

الملـحق رقم 03:

مهام المجلس الأعلى للّغة العربيّة:

أعطى القانون المنشئ للمجلس الأعلى للّغة العربيّة الصلاحيات الآتية وهي المهام الكبيرة، أو الرّسالة العلميّة والاجتماعيّة التي أنيطت به، و قد حدد القانون مهامه كما يلي:

- يتابع تطبيق أحكام القانون رقم 91-05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق لـ 16 يناير 1991 المعدّل والمتمّم والمذكور أعلاه، وكل القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللّغة العربيّة وحمايتها وترقيتها وتطويرها.
- ينسّق بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية تعميم استعمال اللّغة العربي وترقيتها وتطويرها.
- يقوّم أعمال الهيئات المكلّفة بتعميم استعمال اللّغة العربيّة وترقيتها وتطويرها.
- ينظر في ملاءمة الأجيال المتعلّقة ببعض التخصّصات في التّعليم العالي المنصوص عليها في المادة 07 المعدّلة والمتمّمة للفقرة الثانية من المادة 36 من القانون رقم 91-05 المؤرخ في 16 يناير سنة 1991، المعدّل و المتمّم والمذكور أعلاه.
- يساهم في إعداد واقتراح العناصر العمليّة التي تشكّل وضع برامج وطنيّة في اطار السّياسة العامّة لبرامج تعميم استعمال اللّغة العربيّة.
- يقدّم آراء واقتراحات فيما يخص التّدابير التّشريعية التّنظيمية التي تدخل ضمن صلاحياته.
- يدعّم التّنفيذ الفعلي للبرامج الوطنيّة، أو البرامج القطاعية المتعلّقة لتعميم استعمال اللّغة العربيّة.
- يرقّي استعمال اللّغة العربيّة و يحميها في الادارات والموافق العموميّة ويحرص على سلامتها.
- يدرس ويبدي رأيه في مخططات وبرامج العمل القطاعيّة بتعميم استعمال اللّغة العربيّة، ويتأكد من انسجامها و فعاليتها. ويتلقى لهذا الغرض من الإدارات والمؤسّسات والهيئات العموميّة كلّ المعلومات والمعطيات الإحصائية التي تتعلق بمهامه ونشاطه.

- يبدي المجلس ملاحظته، ويبلغ معاينته إلى الجهات المعنية اذا لاحظ تأخرا في تطبيق البرامج المحدّدة، أو تقصيرا في تنفيذ القوانين أو الأعمال المقرّرة ويرفع بذلك تقريرا إلى رئيس الجمهوريّة.
- يقدم تقريرا سنويّا الى رئيس الجمهوريّة حول عملية تعميم استعمال اللّغة العربيّة.
- يعمل المجلس على تطبيق التّشريع والتّنظيم المتعلقين بتطبيق استعمال اللّغة العربيّة في الإدارات والمؤسّسات والهيئات العموميّة، ومختلف الأنشطة لاسيّما الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعيّة.
- يبادر بالعلاقة مع المؤسّسات المختصة بكل دراسة أو بحث يهدف إلى ترقية اللّغة العربيّة وتعميم استعمالها.
- يعمل على تعبئة الكفاءات العلميّة والتقنية لتمكينها من انجاز الدّراسات والأبحاث واقتراح البرامج التي تساعد على ازدهار اللّغة العربيّة.
- ينظم الندوات، والملتقيات والأيام الدراسيّة حول موضوع استعمال اللّغة العربيّة في مختلف المجالات، وسهر على استغلال نتائجها ونشرها بكل الوسائل ويستغل جميع الدّراسات والأبحاث المنجزة في الجزائر أو في الخارج التي تربط بمهامه.
- يوجّه عمل المؤسّسات، والهيئات، والقطاعات التي تمارس أنشطة الثقافة والإعلام والتّربية والتّكوين في تطوير و تعميم اللّغة العربيّة.
- يقوّم ويدرس آثار الأعمال التي تبادر بها مختلف الهيئات والإدارات على اللّغة العربيّة، ويبدي رأيه في كل مشروع يمكن أن يكون له آثار على عمليّة تعميم وترقية استعمال اللّغة العربيّة.
- يقدّم الملاحظات التّقويمية إلى القطاعات المكلّفة بانجاز برامج تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم، برواية ورش لقراءة الإمام نافع، عالم القرآن الكريم، ط2، 2010.

المعاجم:

1. إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، دار المعارف، مصر، 1970.
2. ابن فارس: معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، د ت.
3. ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت– لبنان– د ت.
4. سامي عياد حنا وآخرون، معجم اللّسانيات الحديثة، انجليزي – عربي، مكتبة لبنان 1997.

المراجع العربية:

1. إبراهيم أنيس: اللّغة بين القوميّة والعالميّة، دار المعرف، مصر، د ط، 1970.
2. ابن حزم: الإحكام في أصول الإحكام، تر الشيخ أحمد محمد شاكر دار الآفاق الجديدة، بيروت–لبنان، 2008، ج 01.
3. أبوجعفر محمد بن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل، إبراهيم، دار سويدان، بيروت–لبنان، د ت، ج04.
4. أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربيّة في التراث، الدار العربيّة للكتاب، تونس، د ط، 1978.
5. أحمد بن نعمان: الرّدود العلمية على الأطروحات العرقية وتعدد الهوية في الجزائر، دار الأمّة، الجزائر، ط01، 2005.
6. أحمد درويش: إنقاذ اللّغة إنقاذ الهوية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، ط01، 2006.
7. أحمد بن نعمان: التّعريب بين المبدأ والتّطبيق، شركة دار الأمّة للطّباعة والتّرجمة والنّشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1988.

8.أحمد ناشف: تعريب التّعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطّرح الايديولوجي، كنوز الحكمة، د ط، د ت.

9.أحمد محمد المعتوق: نظرّية اللّغة العربيّة الثالثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط05، 2005.

10.آمنة إبراهيمي: وضع اللّغة العربيّة بالمغرب، وصف ورصد وتخطيط، منشورات زاوية، الرباط-المغرب، ط01، 2007.

11.أنطوان صياح: دراسات في اللّغة العربيّة الفصحى وطرائق تعليمها، دار الفكر اللبناني، بيروت-لبنان، ط01، 1995.

12. أنور الجندي: الفصحى لغة القرآن، دار الكتاب اللبناني-بيروت، لبنان، د ط، 1982.

13.الجيلاني بن يشو: دراسات في اللّسانيات التّطبيقيّة، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر- ط1، 2015.

14.خلف التميمي عبد المالك: الخليج العربي والمغرب العربي، دراسات في التّاريخ السّياسي الاجتماعي والاقتصادي، دار الشباب، بيروت-لبنان، ط01، د ت.

15. سعد بن هادي القحطاني: التعريب ونظريّة التخطيط الغوي، دراسة تطبيقيّة عن تعريب المصطلحات في السعوديّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، د ط، 2004.

16. سمر روحي الفيصل: المشكلة اللّغوية العربيّة، لبنان، ط01، 1992.

17. سمر روحي الفيصل: اللغة العربيّة الفصيحة في العصر الحديث، اتّحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، د ط، 1993.

18. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، د ط، 1981.

19. صالح بلعيد: يُزرع بالحاكم مالا يزرع بالعالم، دارهومة، الجزائر، د ط، د ت.

20. صالح بلعيد: هموم لغويّة، مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، د ط، د ت، 2012.

21. صالح بلعيد: لماذا نجح القرار السّياسي في الفيتنام وفشل في...؟ دارهومة للطّباعة والنشر، بوزريعة-الجزائر، د ط، 2002.

22. صالح بلعيد: في الهُوية الوطنيّة، دار الأمل للطّباعة والنشر والتوزيع، د ط، د ت.

23. عبد السلام المسدي: الهُويّة العربية والأمن اللّغوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، بيروت-لبنان، ط01، 2014.

24. عبد الجليل مرتاض: اللّسانيات الجغرافيّة في التراث اللّغوي العربي، دار العرب للنّشر و التّوزيع، د ط، د ت.

25. عبد الرحمن بن خلدون:المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان، د ط، 1956.

26. عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، تحقيق عبد السلام الشدّادي، الدار البيضاء- المغرب، ط01، 2005، ج 02.

27. عبد الرحمن سلامة بن الدوايمية: التّعريب في الجزائر، د ط، 1981.

28. عبد الرحمن بن محمد القعود: الازدواج اللّغوي في اللّغة العربيّة، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، الرياض، ط01، 1997.

29. عبد الرحمن بودرع: في تحليل الخطاب الاجتماعي السياسي، قضايا ونماذج من الواقع المعاصر، مطبعة الخليج العربي، تطوان-المغرب، ط01، 2014.

30. عبد العلي الودغيري: اللغة والدّين والهويّة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب، دط، 2000.

31. عبد العلي الودغيري: لغة الأمّة ولغة الأمّ، عن واقع اللّغة العربيّة في بيئتها الاجتماعيّة والثقافيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط01، 2014.

32. عبد العزيز شرف: الإعلام الإسلامي وتكنولوجيا الاتّصال، دار قباء، القاهرة-مصر، دط، 1998.

33. عبد العزيز شرف: العربيّة لغة الإعلام، دار الرفاعي، السعوديّة، ط01، 1993.

34. عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغوية في البلاد العربيّة، بحثا عن بيئة طبيعية عادلية ديمقراطيّة وناجعة، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، بيروت-لبنان، ط 01، 2013.

35. عبد القادر الفاسي الفهري: حوار اللّغة، منشورات زاوية، ط01، 2007.

36. عبد القادر الفاسي الفهري: اللّغة والبيئة، منشورات زاوية، الرّباط-المغرب، ط 01، 2007.

37.عبد القادر الفاسي الفهري: المقارنة والتّخطيط في البحث اللّساني العربي، المركز الثقافي العربي، د ط، د ت.

38.عبد القادر الفاسي الفهري: أزمة اللّغة العربيّة في المغرب بين اختلالات التعدّدية تعثرات التّرجمة، منشورات زاوية للفن والثقافة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط-المغرب، ط01، 2005.

39.عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء-المغرب د ط، د ت.

40.عبد الله شريط: نظرية حول سياسة التّعليم والتّعريب، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب-الجزائر، د ط، 1986.

41.عبد المالك حمروش: التّربيّة والشّخصيّة الجزائريّة العربيّة الإسلاميّة،مطبعة عمّار قرفي، باتنة-الجزائر، د ط، 1999.

42.عثمان سعدي: التعريب في الجزائر، دار الأمّة للطّباعة والنّشر، الجزائر، د ط، 1993.

43.عبد المالك مرتاض:العاميّة الجزائرية وصلتها بالفصحى، الشركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، د ط، 1981.

44.علي عبد الواحد وافي: اللّغة والمجتمع، مكتبة عكاظ للنّشر والتوزيع، د ط، 1983.

45.علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، مكتبة لبنان، ناشرون، ط 01، 2008.

46.محمد الأوراغي: التعدّد اللّغوي وانعكاساته على النّسيج الاجتماعي،مطبعة النّجاح الجديدة، البيضاء، ط2، 2002.

47. محمّد المنجي الصيادي: التّعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربيّة ومحي الدّين صابر وآخرون، مركز دراسات الوحدة، بيروت–بنان، ط 01، 1982.

48. محمّد المنجي الصيادي: التّعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت–لبنان، ط 01، 1980.

49. محمد حسن عبد العزيز: علم اللّغة الاجتماعي، مكتبة الآداب، القاهرة–مصر، د ط، 2005.

50. محمّد مرزوق ونادية العمري وآخرون: في السّياسة اللّغويّة العربيّة البيئة والبقاء، عمان–الأردن، ط01، 2016.

51. محمد حفيظ، نادية العمري وآخرون، من كتاب لسانيات تخطيط معرفة وتربيّة، كنوز المعرفة، ط01، 2016.

52. محمّد مختار العرباوي في مواجهة النّزعة البربريّة وأخطارها الانقسامية، دار منقوش عربيّة، تونس، ط01، 1998.

53. محمّد نافع العشيري: مفاهيم وقضايا سوسيولسانيّة، كنوز المعرفة، عمان–الأردن،ط01، 2016.

54. ميشال زكريا: قضايا ألسنيّة تطبيقيّة، دراسات لغويّة اجتماعيّة نفسيّة مع مقارنة تراثيّة، دار العلم للملابس، بيروت–لبنان، ط01، 1993.

55. مولود قاسم نايت بلقاسم: آنية وأصالة، منشورات وزارة التّعليم الأهلي والشؤون الدّينيّة، مطبعة البعث، الجزائر، د ط، 1975.

56. المجلس الأعلى للّغة العربية: كتاب اللّغة العربيّة بين التّهجين والتّهذيب، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، د ط، 2010.

المراجع المترجمة

1.أ روبرت كوبر: التّخطيط اللّغوي والتّغيير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود مجلس الثّقافة العام، طرابلس-ليبيا، 2006.

2.جلبير غرانغيوم: اللغة والسّلطة والمجتمع في المغرب العربي، ترجمة محمّد أسليم، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، د ط، 2011.

3.جولييت غارمادي: اللّسانيات الاجتماعيّة، تر: خليل أحمد خليل، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، بيروت-لبنان، ط01، أكتوبر 1990.

4.جيمس وطوليفصون: السياسة اللّغوية خلفياتها ومقاصدها، تر: محمّد خطابي، تقديم عبد الغني أبو العزم، مؤسّسة الغنى للنشر، الرباط-المغرب، ط01، 2007.

5.خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ، عناصر من أجل مقاربة اجتماعيّة لغويّة للمجتمع الجزائري، تر: محمّد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، ط2، 2013

6. فلوريان كولماس: دليل السوسيولسانيات، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت-لبنان، ط01، 2009.

7.فلوريان كولماس: اللّغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، د ط، 200.

8.لويس جان كالفي: حرب اللّغات والسياسات اللّغوية، تر: حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، الحمراء-لبنان، ط01، 2008.

9. لويس جان كالفي: علم الاجتماع اللّغوي: تر: محمّد يحياتن، دار القصبة للّشر، حيدرة، ط01، 2006.

10. لويس جان كالفي: السّياسات اللّغويّة، تر: محمّد يحياتن،منشورات الإختلاف، الجزائر، ط01، 2009

المجلاّت والمقالات

1. أحمد سعود: الدجلوسيا في المغرب (مقال)، مجلّة بصمات، ملف العدد: التعدّد اللّغوي بالمغرب، ط1، 2009.

2. إدريس السغروشني: الآثار الناجمة عن ازدواجيّة اللّغة في تكوين الملكة اللّغوية العربيّة في المراحل الأولى من التّعليم (مقال)، مطبوعات أكاديمية الملكة المغربيّة، قضايا استعمال اللّغة العربيّة في المغرب، 1993

3. بوعلام بن حمودة: مجلّة الأصالة، عدد 18، 1974.

4. بلولي فرحات: توحيد المصطلح الإداري بين الوضع والاستعمال،معجم المصطلحات الإداريّة أنموذجا (مقال)، من مجلّة اللّغة العربيّة، العدد 20، 2008.

5. جمال بن دحمان: مقوّمات السّياسة اللّغويّة بالمغرب (مقال)، مجلّة آفاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط-المغرب.

6. الجيلاني بن يشو: التعدّد اللّغوي في الجزائر مظاهره وانعكاساته (مقال)، مجلّة المجلس الأعلى للّغة العربيّة، مجلّة نصف سنويّة تعنى بالقضايا الثقافيّة والعلميّة للّغة العربيّة، التعدد اللّساني واللّغة الجامعة ج2، 2011.

7. جمال العبيدي: قضيّة التّعريب في الجزائر (مقال)، مجلّة الكلمة، عدد مزدوج 1993، تصدر عن جمعيّة الدّفاع عن اللّغة العربيّة.

8. جمال الدين قوعيش: مكانة اللّغة العربيّة في وسائل الإعلام (مقال)، من مجلّة اللغة العربيّة، العدد 30، 2013.

9. سعاد سليماني: الروافد المعرفية للتّخطيط اللّغوي (مقال)، الملتقى الوطني حول التّخطيط اللّغوي، منشوران مجلّة الممارسات اللّغويّة في الجزائر 2012

10. سميرة جداين: مفهوم تيسير النّحو لدى النحاة المحدثين (مقال) من مجلّة اللّغة االعربيّة، عدد 32، 2014.

11. شكري فيصل: حركة التّعريب وصل بين الماضي والمستقبل (مقال)، مجلّة الأصالة، عدد 17-18.

12. صالح بلعيد: اللّغة الأم الواقع اللّغوي الجزائري (مقال)، اللّغة الأمّ: مجلّة تتناول مقالات في اللّغة الأم، دارهومة، الجزائر، 2009.

13. صالح بلعيد: تجربة المجلس الأعلى للّغة العربيّة في وضع الأدلّة العربيّة (مقال)، من مجلّة اللّغة العربيّة، مجلّة نصف سنوية تعنى بالقضايا الثقافيّة والعلميّة للّغة العربيّة، عدد 22، السداسي الأوّل، 2009.

14. ضربان المهدي: التّعريب في الجامعة، خطوات متثاقلة، مجلّة الوحدة، العدد 394.

15. عبد القادر الفاسي الفهري: حول قضايا التّعريب ودور معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب (مقال)، مجلّة عالم التّربيّة،عدد 04، 1996.

16. عبد المجيد جحفة: المسألة اللغويّة في تقرير الخمسينيّة (مقال)، مجلّة بصمات، عدد 04، ط 01، 2009.

17. عبد العلي الودغيري: اللّغة العربيّة في مراحل الضّعف والتّبعيّة، (مقال)، مجلّة الممارسات اللّغويّة، تيزي وزو، العدد 06، 2011.

18. علي القاسمي: العربيّة الفصحى وعامياتها في السّياسّة اللّغويّة، مجلّة المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، د ط، 2008.

19. عبد الغني أبو العزم: لا سياسة لغويّة دون تخطيط (مقال)، مجلّة آفاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرّباط، المغرب، 2006.

20. عبد القادر شارف: بين الفصحى والعاميّة منطوق مستغانم نموذجا (مقال)، مجلة بصمات، عدد 04، ط 01، 2009.

21. عبد الجليل مرتاض: تجارب علميّة في تفصيح العاميّة (مقال) مجلّة اللّغة العربيّة، العدد العاشر.

22.عبد القادر فضيل: واقع السّياسة اللغويّة في بلادنا بعد خمسين سنة من الاستقلال (مقال)، من مجلّة اللغة العربيّة، العدد 31.

23.عبد الناصر بوعلي: واقع استخدام اللّغة العربيّة في الإدارة الجزائريّة (مقال)، من مجلّة اللّغة العربيّة، عدد 34، 2016.

24.لاصب ورديّة: الواقع اللّغوي الجزائري (مقال)، مجلّة اللّغة الأم. مجلّة تتناول مقالات في اللّغة الأم، دارهومة، الجزائر، 2009.

25.محمّد غنايم: الوضع اللّغوي بالمغرب بين الطّابع الوطني والرّسمي والجهوي، مجلّة آفاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرّباط، المغرب، 2006.

26.محمد غاليم: ملاحظات منهجيّة لدراسة التعدّد اللّغوي (مقال)، مجلّة بصمات. عدد 04، ط 01، 2009.

27.محمّد جسوس: الازدواجيّة اللغويّة وتأثيرها على الطفل وعلى العلاقات الاجتماعية وعلى الثقافة الوطنيّة (مقال)، مجلّة بصمات. عدد 04، ط 01، 2009.

28.مصطفى بن يخلف: تجربة تعريب سلك مهندسي الإحصاء ،مجلّة علم التّربيّة،مجلّة فصليّة تعنى بقضايا التّربيّة والتعليم، العدد 04، خريف 1996.

29.محمّد عابد الجابري: تعريب التّعليم المحيط في انتظار القرار (مقال)، مجلّة عالم التربيّة، عدد 04، 1996.

30.محمد العربي ولد خليفة: الفصحى وعاميّاتها وجهة نظر (مقال)، من مجلّة اللغة العربيّة، ع 17، صيف 2007.

31.ممدوح محمد خسارة: التّعريب اللّفظي وجماليات النّظام الصوتي العربي، المعرّبات القرآنيّة أنموذجا (مقال)، من مجلّة اللّغة العربيّة، العدد 19، 2008.

32.محمّد الرُحالي: اللّغة والتنميّة والسّياسة اللّغويّة بالمغرب (مقال)، مجلّة بصمات، العدد 04، ط1 ، 2009.

33. وزارة التّعليم الابتدائي والثانوي–التّعريب في الجزائر (مرحلتي الابتدائي والثانوي)، مجلة الأصالة.

الأطروحات:

1. محمّد بومالي: التّعريب في الجزائر، تجربة علم الاجتماع، جامعة الجزائر، د ط، 1981.

الوثائق:

1. المؤتمر العام لمنظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والثقافة والعلوم في دورته الرّابعة عشرة يوم 04 نوفمبر 1996.
2. جبهة التّحرير الوطني ميثاق الجزائر، مجموعة النّصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأوّل لحزب جبهة التّحرير الوطني، أفريل 1961، المطبعة الوطنيّة الجزائريّة، الجزائر.
3. وزارة الإعلام والثقافة، النّصوص الأساسية لجبهة التّحرير الوطني 1954-1962، الجزائر مركب الطّباعة، الرغاية، 1979.
4. جبهة التحرير الوطني، ملف المنظومة التّربويّة والتّكوين والتعليم العالي، الدورة العشرين للّجنة المركزيّة، جوان 1988، الجزائر.
5. وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، كشف الإحصائيات، العدد 07، 1978.
6. حزب جبهة الحرير الوطني، مقررات اللجنة المركزيّة، المؤتمر الرابع.
7. حزب جبهة التحرير الوطني، النّصوص الأساسيّة المصادق عليها من طرف المؤتمر الرابع من 27 إلى 31 يناير 1979، مطابع الحزب 1979، الجزائر.

الدساتير والمواثيق:

1. الجريدة الرسمية العدد رقم 05 المؤرخ في 12 يوليو 1998.
2. الجريدة الرّسميّة العدد رقم 54 المؤرّخ في 15 يوليو 1992.
3. مرسوم رئاسي رقم 98-226 مؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1419 الموافق 11 يوليو سنة 1998، تتضمّن صلاحيات المجلس الأعلى للّغة العربيّة.

4. الميثاق الوطني الجزائري 1976.

UNIVERSITE SETIF2

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
المدخل: اللّغة والهُويّة: شرعية السؤال	01
الفصل الأوّل: السّياسات اللّغويّة الأصول والمفاهيم	/
1. السّياسّة اللغوية والتخطيط: مقاربة أولى.	24
2. المرجعيّات المعرفيّة للتخطيط اللّغوي.	31
3. التخطيط اللّغوي غايات متعدّدة.	38
4. عمليّة التخطيط اللّغوي ومراحلها.	42
5. علاقة التّخطيط اللّغوي بعمليّة صنع القرار.	46
6. التخطيط اللغوي والتحليل الاقتصادي للسّياسة اللّغويّة.	51
الفصل الثاني: وضع اللّغة العربيّة في الجزائر وإشكاليّة التعدّد اللّغوي.	/
1. التعدّد اللّغوي مظاهره وأسبابه.	58
2. الازدواجيّة اللّغويّة والثنائيّة: إشكاليّة المصطلح.	61
3. نقد فرجيسون.	70
4. الازدواجيّة الموسّعة	71
5. الازدواجيّة اللغوية ظاهرة قديمة في العربيّة.	75
6. بين دعاة الفصحى ودعاة العاميّة.	77
7. الازدواجيّة اللغويّة في الجزائر.	80
8. آثار الازدواجية اللّغوية.	89
9. علاج الازدواج اللّغوي.	91
10. شروط تدبير التعدّد اللّغوي في الجزائر.	95
الفصل الثالث: سير التّعريب في الجزائر.	/
أ. المفهوم.	103
ب. الطّرح الرّسمي للتّعريب	104

-التّعريب في الجزائر: المبادئ والمراحل	105
أ. النصوص التّشريعيّة	105
ب. ميثاق الجزائر 1964.	106
ج. ميثاق 1976	106
- مراحل التّعريب	107
- الصّراع بين الفرنكفونيين والمعربين	125
- أبعاد التعريب	131
- نحو استراتيجيّة للتّعريب في الجزائر	132
الفصل الرابع: جهود المجلس الأعلى للغة العربيّة في الجزائر. (دراسة نقدية لمجلّة اللغة العربيّة "الأعداد الخاصّة بقضيّة التّعريب")	/
- التّعريف بالمجلس، نشاطه	140
- أعماله : الملتقيات التقارير الأدلّة مجلّة معالم	141
- تقديم أعداد مجلّة اللّغة العربيَّة	145
- التقييم والتّحليل	152
خاتمة	159
الملاحق	162
قائمة المصادر والمراجع	174
فهرس الموضوعات	/

لقد أضحت اللّغة عنصرا مُؤثّرًا في قوالب البنى الإجتماعية والسّياسيّة للشعوب، لذلك أولت المجتمعات المعاصرة تنمية اللّغة، وتخطيط السّياسة عناية بالغة لذا تناولت هذه الدّراسة السّياسة اللّغوية من حيث كونها مجموع الخيارات التي تتخدها السّلطة تجاه اللغة من خلال هيئة ثقافيّة هي المجلس الأعلى للّغة العربية بالتّركيز على قضايا هامّة أبرزها:

سؤال التعدّد اللّغوي، ومسألة التعريب، ودور المجلس الأعلى للغة العربيّة في التقليص من حدّة المشكل اللغوي من خلال الوقوف على مجهوداته بالوصف والتحليل.

وقد تمّ تسجيل بعض النتائج أهمّها:

- إنّ المؤسّسة السياسيّة تحظى بأهميّة كبيرة في ترتيب المشهد اللّغوي.
- إنّ اضطراب المواقف السّياسيّة في الجزائر أثّر سلبًا على تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

Summary

The language has became main element in social and Political model of people. This is why modern societies gave a great care to develope the language and to plan the politic.

This study focused on the language policy as it's considered a grap of choices taken by the goverment towards the language throw a cultural organism wich is this High Council of Arabic Language focusing on the main aspect like : the question of multilanguage , Issue of translation into Arabic, The role of the high Council of Arabic language to decrease the great eage of the language problem by describing and analysing its efforts.

We noticed same results :

The politic foundation has great importance in organizing the language scence.

The conflict politic bearings influenced in negative way on the generalization of the use of Arabic language.